الجزء الثاني



نِد بِند

د. رامي عبد الباقي

زين للنشر والتوزيع

ند بند

ند بند ج.2

عن تاريخ مصر السياسي .. وصراعاته

د. رامي عبد الباقي

تدقيق لغوي: إسراء عبد الفتاح

تصميم الغلاف: محمد علي

رقم الإيداع: 26876 /2018

I.S.B.N:978- 977-6640-48-1

الطبعة الأولى 2019م

للنشر والتوزيع

الإدارة: 17 ش عزت باشا المطرية، القاهرة.

المدير العام: آية سعد الدين

مدير النشر: د. رامي عبد الباقي

هاتف: 01099387500 - 01147633268

E – mail:zeinpublish2017@gmail.com

Facebook: Zein Publish

د. رامي عبد الباقي

ند بند

عن تاريخ مصر السياسي .. وصراعاته

الجزء الثاني

زين
للنشر والتوزيع

إهداء دائم

إلى أمي أولًا

وثانيًا

وثالثًا ورابعًا وخامسًا

وإلى ما لا نهاية

أهدي إليكِ كل شيء جيد فعلته في حياتي

وأتمنى أن أكونَ قد أسعدتك ولو لمرة واحدة في حياتي

إهداء خاص

إلى حبيبتي وزوجتي .. مروة

وأما قبلك فلم أعرف الحب

وأما بعدك فلا يوجد حب

إهداء خاص جدًا

إلى ابنتي الحبيبة وفرحتي الأولى .. رزان

أتمنى أن تجدي في أبيكِ ما يجعلكِ فخورة به دومًا

أحبك يا صغيرتي

تمهيد

منذ بدء الخلق وكل المخلوقات تقف لبعضها بعضًا وقفة الند بالند.

منذ رفض إبليس السجود لآدم وطرده من رحمة الله وقد اتخذ آدم ندًا له.

منذ قيام قابيل بقتل أخيه وشقيقه هابيل بعد أن استحوذت عليه مشاعر الحقد والغيرة وقد أصبح أحفاد قابيل أندادًا لأحفاد هابيل.

مرورًا بالسنوات والعقود والقرون الطويلة فقد تشكلت علاقة النِدّ بالند واتخذت أبعادًا أخرى غير البعد المتعارف عليه.

لم تعدْ قاصرة على الصراع بين الخير والشر فقط، فمن الممكن أن يكون هناك أندادٌ في الخير على من يصبح أفضل.. أو أندادٌ في الشر ومن يصبح أطغى.

لم تعد قاصرة على شخصيتين، بل من الممكن أن تصبح بين أمتين أو مؤسستين وهكذا.

في الصفحات القادمة وعلى مدار تلك السلسة نبدأ معًا رحلة استكشاف عالم الند بالند.

نبدأ من بداية الخلق ونرتحل عبر صفحات التاريخ حتى نصلَ إلى لحظة قراءتك لذلك الكتاب.

نحاول معرفة سر تلك العلاقة وكشف أسرارٍ لم تُنشر من قبل لأسباب عقائدية أو سياسية أو حتى شخصية.

وقبل البداية لي سؤال:

هل أنتم مستعدون لتلقي عدد جديد من الحقائق المنسية ..... عمدًا.. وهدمِ بعض الأكاذيب المسكوت عنها؟

عمر مكرم ومحمد علي باشا



حليفا الأمس واللذان تعاونا على القضاء على الفساد العثماني في مصر وإنقاذ ثروات البلاد من النهب وتحقيق الرفاهية لمواطنيها، ثم انقلبا على بعضهما بعضًا بعد وصول أحدهما لحكم البلاد منفردًا، فصارا ألدّ وأشدّ الأنداد.

أولهما هو نقيب الأشراف ومن نسل الحسن بن الإمام علي بن أبي طالب وأحد كبار مجاهدي مصر، وثانيهما كان جنديًا ألبانيًا في الجيش العثماني جاء من مقدونيا لمصر حتى يتولى حكمها، ويصير بانيَ نهضتها الحديثة.

عن عمر مكرم ومحمد علي باشا نتحدث هذه المرة.

ولد السيد عمر مكرم في أسيوط، ثم انتقل إلى القاهرة للدراسة في الأزهر الشريف وانتهى من دراسته ليصبح بعدها نقيبًا لأشراف مصر في زمنه، وكان أحد أهم أسباب توليه ذلك المنصب الرفيع تمتعه بمكانة عالية ومحبة واحترام لدى عموم الشعب المصري.

ظهر عمر مكرم كقائد شعبي عندما قاد حركة شعبية ضد ظلم الحاكمين المملوكيين إبراهيم بك ومراد بك، ورفع لواء المطالبة بالشريعة والتحاكم إليها كمطلب أساسي كما طالب برفع الضرائب عن كاهل الفقراء وإقامة العدل في الرعية.

تميزت حياة عمر مكرم بالجهاد المستمر ضد الاحتلال الأجنبي والنضال الدؤوب ضد استبداد الولاة وظلمهم، وكان ينطلق في هذا وذاك من وعي إسلامي عميق وفذ وإيجابي؛ فعندما اقترب الفرنسيون من القاهرة في عام ألف وسبعمائة وثمانية وتسعين قام السيد عمر مكرم بتعبئة الجماهير للمشاركة في القتال إلى جانب الجيش النظامي، والذي كان جيش المماليك في ذلك الوقت. وعندما سقطت القاهرة في قبضة الفرنسيين عرض عليه الفرنسيون عضوية الديوان الأول إلا أنه رفض ذلك بل فضل الهروب من مصر كلها؛ حتى لا يظل تحت رحمة الفرنسيين.

عاد عمر مكرم إلى القاهرة وتظاهر بالاعتزال في بيته، ولكنه كان يعد العدة مع عدد من علماء الأزهر وزعماء الشعب لثورة كبرى ضد الاحتلال الفرنسي؛ تلك الثورة التي اندلعت في عام ألف وثمانمائة فيما يعرف بثورة القاهرة الثانية. كان عمر مكرم من زعماء تلك الثورة، فلما خمدت الثورة اضطر إلى الهروب مرة أخرى خارج مصر حتى لا يقع في قبضة الفرنسيين الذين عرفوا أنه أحد زعماء الثورة، وقاموا بمصادرة أملاكه بعد أن أفلت هو من أيديهم. وظل السيد عمر مكرم خارج مصر حتى رحيل الحملة الفرنسية بعد ثورة القاهرة الثانية بعام واحد.

لم يتوقف نضال عمر مكرم ضد الاحتلال الأجنبي؛ فقد قاد المقاومة الشعبية ضد حملة فريزر الإنجليزية في عام ألف وثمانمائة

وسبعة، تلك المقاومة التي نجحت في هزيمة فريزر في الحماد ورشيد، مما اضطر فريزر إلى الجلاء عن مصر وطرد فكرة دخولها من مخيلته.

لم يتوقف نضال السيد عمر مكرم ضد الاستبداد والمظالم عند المحتل الخارجي، فنَجد أنه قاد النضال الشعبي ضد مظالم الأمراء المماليك وكذا ضد مظالم الوالي خورشيد باشا المعيّن من قبل الأسِتانة في عام ألف وثمانمائة وخمسة. ففي منتصف العام بدأت تلك الثورة، حيث عمت الثورة أنحاء القاهرة واجتمع العلماء بالأزهر وأضربوا عن إلقاء الدروس وأقفلت دكاكين المدينة وأسواقها، واحتشدت الجماهير في الشوارع والميادين يضجون ويصخبون. وبدأت المفاوضات مع الوالي للرجوع عن تصرفاته الظالمة فيما يخص الضرائب ومعاملة الأهالي، ولكن هذه المفاوضات فشلت، فارتفعت مطالب الجماهير وطالبت بخلع الوالي وتنحيه عن الحكم، وقام السيد عمر مكرم وعدد من زعماء الشعب برفع الأمر إلى المحكمة الكُبرى، وسلم الزعماء صورة من مظالمهم إلى المحكمة. وكان من ضمن المطالب عدم فرض ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء والأعيان، وأن يرحل الجند عن القاهرة وألا يُسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملًا سلاحه.

كان السيد عمر مكرم هو زعيم هذه الحركة الشعبية ومحركها الأول؛ فهو نقيب أشراف مصر وفخر البلاد. كان التحدي الأكبر أمام السيد عمر مكرم أن يجد بديلًا لخورشيد باشا قبل أن يجدَ ضالته في ذلك القائد الألباني؛ محمد علي.

ولد محمد علي باشا في مدينة قولة التابعة لمحافظة مقدونيا شمال اليونان لأسرة ألبانية. كان والده إبراهيم آغا رئيس الحرس المنوط بخَفارة الطريق ببلده وقيل إن أباه كان تاجر تبغ. كان لوالده سبعة عشر ولدًا لم يعش منهم سواه، وقد مات عنه أبوه وهو صغير السن،

ثم لم تلبث أمه أن ماتت فصار يتيم الأبوين وهو في الرابعة عشرة من عمره، فكفله عمه طوسون الذي مات أيضًا لاحقا فكفله حاكم قولة وصديق والده الشوربجي إسماعيل الذي أدرجه في سلك الجندية، فأبدى شجاعة وحسن نظر شديدان فقربه الحاكم وزوجته من امرأة غنية وجميلة تُدعى أمينة هانم، كانت بمثابة طالع السعد عليه وأنجبت له إبراهيم وطوسون وإسماعيل، ومن الإناث أنجبت له ابنتين. حين قررت الدولة العثمانية إرسال جيش إلى مصر لانتزاعها من أيدي الفرنسيين، كان هو نائبَ رئيس الكتيبة الألبانية والتي كان قوامها ثلاثمائة جندي، وكان رئيس الكتيبة هو ابن حاكم قولة الذي لم تكد تصل كتيبته ميناء أبي قير في مصر في ربيع عام ألف وثمانمائة وواحد حتى قرر أن يعود إلى بلده، فأصبح محمد علي هو قائد الكتيبة. ووفقًا لكثير ممن عاصروه لم يكن يجيد سوى اللغة الألبانية، وإنْ كان قادرا على التحدث بالتركية.

بعد فشل مصر واضطراب أحوال البلاد تشجع المماليك على العودة إلى ساحة الأحداث في مصر، إلا أنهم انقسموا إلى فريقين؛ أحدهما إلى جانب القوات العثمانية العائدة إلى مصر بقيادة إبراهيم بك الكبير، والآخر إلى جانب الإنجليز بقيادة محمد بك الألفي. ولم يمض وقت طويل حتى انسحب الإنجليز من مصر وفق معاهدة أميان. أفضى ذلك إلى فترة من الفوضى؛ نتيجة الصراع بين العثمانيين الراغبين في أن يكون لهم سلطة فعلية لا شكلية على مصر وعدم العودة للحالة التي كان عليها حكم مصر في أيدي المماليك، وبين المماليك الذين رأوا في ذلك سلبا لحق أصيل من حقوقهم. خلال هذه الفترة من الفوضى استخدم محمد علي قواته الألبانية للوقيعة بين الطرفين وإيجاد مكان له على مسرح الأحداث، كما أظهر محمد علي التودد إلى كبار رجالات المصريين وعلمائهم، ومجالستهم والصلاة

وراءهم وإظهار العطف والرعاية لمتاعب الشعب المصري وآلامه، مما أكسبه أيضًا ود المصريين وصداقة نقيب أشرافهم عمر مكرم، لينال محمد علي ما كان يحلم به عن طريق تلك الصداقة المؤقتة.

قرر الزعماء في دار الحكمة عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي بدلًا منه بعد أن أخذوا عليه شرطًا بأن يسير بالعدل ويقيم الأحكام والشرائع ويقلع عن المظالم وألا يفعل أمرا إلا بمشورة العلماء، وأنه متى خالف الشروط عزلوه. واعتقد الجميع أن البلاد في طريقها للتقدم والازدهار، إلا أن الأمور لم تسر كما حلم المصريون.

بدأت الأزمة عندما بدأت حكومة محمد علي باشا تفرض ضرائب وإتاوات جديدة على الأطيان والمتاجر وغيرها، فساءت الحالة الاقتصادية ووقع الضنك واشتد الضيق بالأهالي وكثرت هجرتهم من القرى. وزاد الحالة حرجًا نقص النيل نقصًا فاحشًا في فيضانه ذلك العام، فارتفعت الأسعار واشتد الغلاء وقلت الغلال في الأسواق. لجأ الأهالي كعادتهم إلى العلماء وهؤلاء حادثوا محمد علي في كثرة الضرائب وطلبوا منه رفع تلك المظالم، فغضب عليهم الباشا ونسب إليهم ظلم الأهالي؛ لأنه حينما أعفى أطيانهم من الضرائب الجديدة كانوا هم مع ذلك يقتضونها من الفلاحين، وتهدَّدهم بمراجعة ما نالهم من هذا الباب فقبلوا المراجعة. وكان هذا الجدل نذيرًا باشتداد الخلاف بين محمد علي باشا والعلماء، فاتفقوا على إقامة صلاة عامة للاستسقاء، وهي الصلاة التي تقام ما شح النيل للدعاء إلى الله أن يرفع الكرب ويُجرِيَ الماء.

ركب السيد عمر مكرم والمشايخ وأهل الأزهر وغيرهم والأطفال واجتمع عالم كثير وذهبوا إلى الجامع المذكور بمصر القديمة ليقيموا صلاة الاستسقاء. فلما كان في صحبها وتكامل الجمع صعد الشيخ جاد

المولى على المنبر وخطب به بعد أن صلى صلاة الاستسقاء ودعا الله وأمن الناس على دعائه وحول ردائه، ورجع الناس بعد صلاة الظهر وبات السيد عمر هناك .. في تلك الليلة رجع الماء إلى محل الزيادة الأولى واستتر الحجر الراقد. وبالرغم من جريان النيل فإن الضائقة الاقتصادية لم تخف وطأتها، وزادت الحكومة في فرض الضرائب فازداد البؤس واشتد الضيق بالناس.

بعد تلك الحادثة بعام قرر محمد علي باشا فرض ضريبة المال الميري على الأراضي الموقوفة وهي المعروفة بالرزق الأحباسية، أي المرصدة على المساجد والسبل والخيرات وكذلك على أطيان الأوسية التي كانت ملكا خاصا للملتزمين، وهذه الأطيان كانت كلها معفاة من الضرائب. وقرر كذلك فحص أطيان الرزق والأوقاف وطلب حججها ممن يتولون النظر عليها، وأمر حكام الأقاليم بالاستيلاء على تلك الأطيان إذا لم يقدم أصحابها إلى الديوان حجج إنشاء الوقف. ومعنى ذلك تمهيد السبيل لمصادرة معظم الأطيان الموقوفة وضمها لملكية الدولة؛ لأن الكثير منها قد تقادم العهد على وقفه بحيث أصبحت حججه لا تنطبق عليه؛ لتغير المعالم أو للنزاع في الاستحقاق.

كانت هذه المحدثات سببا في تبرم جمهور الملاك ونظّار الأوقاف والمستحقين والملتزمين، وهم طبقة كبيرة من السكان. ومنهم المحتاجون الذين لا يرتزقون إلا من غلة الأوقاف الموقوفة عليهم من أسلافهم أو من إيراد الأطيان الداخلة في التزامهم، فهرعوا كعادتهم إلى الشيوخ والعلماء ليستنجدوا بهم.

كان من المتوقع أن تصبح هذه المحدثات سببا لاشتداد الخلاف بين محمد علي باشا والسيد عمر مكرم؛ لأنه لم يكن منتظرًا أن يقره عليها، وكان له من النفوذ على الجماهير ما يجعل احتجاجه بمثابة

إحراج لمركز الحكومة. فاعتراض السيد عمر مكرم واحتجاجه كان أمرًا ذا بال وله من العواقب في إثارة الشعب ما لا يغرب عن البال، وقد حدث ما كان منتظرًا. اجتمع الناقمون على المحدثات الجديدة واتفقوا على أن يقصدوا الأزهر لرفع ظلامتهم إلى الشيوخ والعلماء. وحدث من قبيل المصادفات أن ولاة الشرطة اعتقلوا طالبًا من طلاب العلم في الأزهر يمت بصلة قربى إلى أحد علمائه السيد حسن البقلي، فتشفع العلماء في إطلاق سراحه فلم يقبلوا وأرسلوه إلى القلعة، فجاءت هذه الحادثة سببًا جديدًا لإثارة الخواطر فوق ثورانها بسبب الضرائب الجديدة.

فبينما الشيوخ حاضرون بالأزهر كعادتهم لقراءة الدروس، أقبل الناس أفواجًا من رجال ونساء ومنهم أهل الطالب المسجون يصرخون ويستغيثون وأبطلوا الدروس، فاجتمع الشيوخ بالقبلة وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم، فحضر إليهم وأخذوا يتداولون الرأي فيما يجب عمله، وتناسوا مؤقتًا منافساتهم الشخصية واتفقوا على الدفاع عن مصالح الجمهور، ثم انفض الجمع وذهبوا إلى بيوتهم على أن يجتمعوا مرة أخرى.

توافق الشيوخ في هذا الاجتماع على الإخلاص والتضامن، وتعاهدوا على الاتحاد وترك المنافرة كما يقول الجبرتي في كتابه الأشهر. ولكن هذا العهد لم يكن صادرًا عن نية صادقة؛ فإن حساد السيد عمر مكرم كانوا مضمرين في قرارة أنفسهم أن يخذلوه إذا حَزَب الأمر واشتدت الأزمة وأن يدعوه وجهًا لوجه أمام محمد علي.

أوفد محمد علي سكرتيره ديوان أفندي لمقابلة الشيوخ وتعرُّف نياتهم أو جس نبضهم كما يقولون، فوجد منهم في اليوم الأول اتحادًا في الرأي وأصروا على عدم مقابلته والاكتفاء بالعرض الذي قدموه،

وفي ذلك معنى الغضب والاحتجاج الذي يخشى محمد علي عواقبه في نفوس الجمهور.

أدرك محمد علي بثاقب نظره ما ينطوي تحت هذه المقاطعة من المعاني وما يترتب عليها من النتائج، فبادر أولًا إلى الإفراج عن الطالب الأزهري قريب السيد حسن البقلي الذي كان محبوسًا؛ ليفهم الجمهور أن لا ظلم ولا حبس ولا تعذيب، ثم أخذ يجهد الفكر لإنهاء تلك الزعامة الشعبية التي كانت تقلق باله وتقض مضاجعه. ومضت أربعة أيام على اجتماع الشيوخ دون أن يبعث إليهم محمد علي بالجواب، والظاهر أنه قضى هذه الأيام في استمالة بعض الشيوخ إليه لبدء معركته النهائية ضد السيد عمر مكرم.

كان بدء هذه المؤامرة أن اجتمع الشيخ محمد المهدي والشيخ محمد الدواخلي وناظر المهمات محمد أفندي طبل واتفقوا معًا على الخطة التي يتبعونها لإنفاذ المؤامرة. وبعد تفرقهم ذهب المهدي والدواخلي إلى السيد عمر مكرم، وأخذا يدافعان عن محمد علي باشا ويبرئانه مما نسب إليه. وكان هذا الدفاع مقدمة انقلابهم على السيد عمر؛ فالمهدي والدواخلي دافعا عن محمد علي ونقضا الاتفاق الذي تم بين الشيوخ في اجتماعهم السابق ومضمونه ألا يذهبوا إلى محمد علي إلا إذا أجاب مطالبهم.

فطن عمر مكرم إلى سر الخطة الجديدة التي اتبعها المهدي والدواخلي. أما هو، فقد أصر على عهده بعد أن ألزم الشيخين الحجة وانفض المجلس وعلم محمد علي بما دار فيه، فأدرك أن عمر مكرم لا تلين قناته وأنه مصمم على المقاومة، فأخذ كما يقول الجبرتي يدبر تفريق جمع الشيوخ وكيفية خذلانهم للسيد عمر؛ لما في نفسه منه من عدم إنفاذ أغراضه ومعارضته له في غالب الأمور. وكان يعلم أن

الرعية والعامة تحت إمرته؛ إن شاء جمعهم وإن شاء فرقهم، وهو الذي قام بنصره وساعده وأعانه وجمع الخاصة والعامة حتى ملكه حكم البلاد.

كان محمد علي باشا يخشى نفوذ السيد عمر مكرم ويتوجس من إثارته الجمهور عليه واقتلاعه من مركزه كما اقتلع خورشيد باشا من قبل؛ ولذلك أخذ يقرب إليه بعض أصحاب المظاهر وطلاب المنافع من أعوان السيد عمر مكرم ويمنّيهم ليفصلهم عن قائدهم.

حاول المهدي والدواخلي الكرة بعد فترة لإقناع السيد عمر مكرم بالعدول عن مقاطعة الباشا، فذهبا إليه مرة أخرى بصحبة سكرتيره وعبدالله بكتاش ترجمانه، وطال بينهم الكلام والمعالجة ولكن السيد عمر أصر على الامتناع عن مقابلة الباشا، ثم طلبا إلى الشيخ محمد الأمير أن يذهب معهما لمقابلته فاعتذر بوعكة، والظاهر أنه رفض أن يشترك معهما في المؤامرة على السيد عمر مكرم فرفض الذهاب معهما.

عندئذ أظهر المهدي والدواخلي مكنون نياتهما؛ فذهبا وحدهما إلى محمد علي باشا بالقلعة واجتمعا به وهونا له من أمر عمر مكرم؛ لكي يطمئن على مركزه إذا أراد أن يبطش به. انتهى هذا الاجتماع بالاتفاق بين محمد علي والمهدي والدواخلي على الوقيعة بالسيد عمر مكرم. وكان الدواخلي حاضر الاجتماع أصالةً عن نفسه ونيابة عن الشيخ عبد الله الشرقاوي؛ أي إن الشرقاوي كان شريكًا في المؤامرة على عمر مكرم، ولكنه لم يشأ أن يظهر فيها بشخصه تفاديًا للّوم وسوء الظن به، وترك للمهدي والدواخلي أن يحكما فصولها. ولم يكن المهدي والدواخلي والشرقاوي في موقفهم عاملين على هدم السيد عمر فحسب، بل كانوا في الواقع يهدمون أنفسهم وزملاءهم وكل عضو في تلك الزعامة الشعبية التي قامت بدور خطير في تاريخ مصر القومي. وقد فاتهم وهم تحت تأثير الحقد والحسد أن يقدروا عواقب عملهم.

ذهب المهدي والدواخلي ثانية إلى عمر مكرم ليُفضيا إليه بما شاءا من حديث الباشا، وكان غرضهما تبرير موقف محمد علي. وأرادا أن يدخلا الرهبة في نفس السيد عمر حتى يذعن، أو يسجلا عليه التمرد والعصيان إذا أصر على موقفه. انتهت المقابلة على غير جدوى وانفض ذلك المجلس، والمؤامرة ماضية في سبيلها.

استأنف محمد علي باشا السعي ليكسب ود السيد عمر مكرم ويستميله إليه بالحسنى، وكان الشيوخ هم وسطاؤه في ذلك الأمر إلا أنه لم ينجح؛ فحاول أن يستميله بالمال مثل غيره ولكن السيد عمر مكرم كان على أخلاق كريمة أخصها النزاهة والعفة، فلم يؤثر فيه وعد أو وعيد ولا ترغيب أو ترهيب.

في غضون تلك الفترة أخذ رسل السوء يزيدون هوة الخلاف اتساعًا بين محمد علي باشا وعمر مكرم، وينقلون إلى الباشا ما يقوله السيد عمر في مجالسه ويزيدون عليه ما سولت لهم أغراضهم، والسيد مصِرٌّ وممتنع عن مقابلته. وأحيط بيته بالجواسيس لمراقبة حركاته وسكناته وإحصاء زواره.

حدث في خلال ذلك أن حرر محمد علي باشا بيانًا برسم الحكومة التركية يذكر فيه ما أنفقه في مصر من الخارج وقدره بنحو أربعة آلاف كيس، وأنها صرفت في مهمات تختص بشئون البلاد: فمنها ما صرف في سد ترعة الفرعونية، وما صرف في الحملات العسكرية لمحاربة المماليك، وما أنفقه على عمارة القلعة وترميم المجراة وحفر الترع. وأرسل البيان إلى السيد عمر مكرم لإقراره والتوقيع عليه فامتنع وأظهر الشك في محتوياته؛ لتتعقد الأزمة مرة أخرى وتتخذ منحنيات أخرى.

مع بلوغ الأزمة هذا الحد فإن محمد علي باشا كان يحسب حسابًا كبيرًا لمكانة السيد عمر مكرم في الشعب المصري؛ فلم يفكر في أن يكون

العقاب من نوع ما كان مألوفًا في ذلك العصر من القتل أو السجن، بل اعتزم أن يعزله من نقابة الأشراف وينفيه إلى دمياط؛ ليبعده عن القاهرة حيث له من النفوذ ما يجعل أهلها رهن إشارة تصدر منه. ورأى بثاقب نظره أن يكون عقابه متفقًا مع الأوضاع الشرعية المألوفة وقتئذ، بأن يدعوه إلى الاحتكام فيما نشب بينهما من الخلاف إلى القاضي والشيوخ، وكان مطمئنًا من قبل إلى حكمهم وواثقًا من تحيزهم. وبهذه الوسيلة يضع السيد عمر في مركز حرج؛ فإذا هو أجاب الدعوة وقبل حكم القاضي والشيوخ خرج من التقاضي مغلوبًا، وحينئذ يكون لمحمد علي باشا أن ينفيه جزاء خروجه بدون حق على ولي الأمر، وإن لم يحضر كان امتناعه في ذاته خروجًا أيضا على السلطة الشرعية. فالمؤامرة كانت محكمة التدبير، ولولا نقض الشيوخ للعهود والمواثيق لما استطاع محمد علي باشا أن ينال من خصمه أبدًا.

أرسل محمد علي باشا إلى السيد عمر مكرم رسولًا من طرفه ورسولًا من طرف القاضي يستدعيانه للحضور ليحتكم وإياه لديهم، فأدرك السيد عمر أن المؤامرة قد وصلت إلى دورها الأخير، ورأى أنه من العبث أن يذهب إلى محكمة يعلم من رأي أعضائها وتواطئهم مع خصمه ما يجعل الاحتكام إليهم عبثًا لا يجدي، فآثر الامتناع عن إجابة الدعوة واعتذر بمرضه، فلم يكن من محمد علي باشا إلا أن أمر في حضرة القاضي والشيوخ بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه من القاهرة وأن ينفذ الأمر فورًا، وخلع على السيد محمد السادات خلعة نقابة الأشراف.

قابل السيد عمر مكرم هذه المحنة بالثبات ورباطة الجأش. ثم طلب أن يكون النفي إلى جهة ليست تحت حكم محمد علي باشا، وعرض هذا الطلب على الباشا فرفضه وأصر على نفيه إلى دمياط، فأخذ السيد عمر يستعد للسفر ووكل عنه السيد المحروقي كبير تجار

القاهرة، وعهد إليه إدارة أملاكه ورعاية أهل بيته. كان رحيل السيد عمر إلى دمياط مشهدا مؤثرا، وشعر الناس بوحشة كبيرة لنفي الرجل الذي كان ملاذهم وملجأهم في رفع المظالم، فاجتمعوا لوداعه وإظهار عواطفهم نحوه وكانت سيمات الحزن والكآبة بادية على جمهور المودعين.

لم يتورع الشيخ محمد المهدي عن إظهار مكنونات ضميره في الدور الأخير من أدوار المأساة؛ ففي صبيحة الليلة التي ارتحل فيها السيد عمر مكرم إلى منفاه ذهب المهدي إلى محمد علي باشا يلتمس منه المكافأة على تدبير المؤامرة، فطلب وظائف السيد عمر مكرم، فأنعم عليه الباشا بنظر أوقاف الإمام الشافعي ونظر وقف سنان باشا ببولاق. وطلب كذلك ما كان منكسرًا له من راتبه من الغلال نقدًا أو عينًا مدة أربع سنوات، فأمر محمد علي بدفعها إليه نقدًا من خزانة الحكومة وقدرها خمسة وعشرون كيسًا، وكان هذا ثمن خيانة المهدي.

لم يكتفِ الشيوخ بالتواطؤ مع محمد علي باشا على الوقيعة بالسيد عمر مكرم، بل أخذوا بعد نفيه يعملون على النيل من سمعته. ولعلهم رأوا مظاهر حزن الناس على فراقه وعطفهم عليه فأرادوا أن يحاربوه بسلاح الافتراء والتشهير ليسوغوا فعلتهم، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك.

استمر السيد عمر مكرم في منفاه بينما استمر محمد علي باشا في تحقيق حلمه ووسع رقعة دولته ودحر الوهابيين وكسر شوكتهم. وبعد مرور ما يقرب من عشر سنوات على نفي السيد عمر مكرم قام محمد علي باشا وبعد العديد من الوسائط بإرجاعه إلى القاهرة. غير أنه لم يأمن على مركزه من نفوذ السيد عمر مكرم ولم يطمئن لبقائه طويلًا في القاهرة، وبالرغم من شيخوخته واعتكافه في بيته بمصر القديمة

بساحل أثر النبي فإنه كان مصدر قلق لمحمد علي وتحديدًا بعد ضريبة العقارات الجديدة.

حدث أن قامت في القاهرة فتنة هاج فيها السكان رفضًا لفرض ضريبة جديدة على منازل العاصمة بعد فرضها على منازل البنادر في الأقاليم. وأخذ الموظفون يطوفون بالمنازل لتقدير الضرائب عليها، فوقعت مصادمات بين أهالي باب الشعرية وبعض الموظفين الموكول إليهم تقدير الضريبة أدت إلى إغلاق الدكاكين وهياج الأهالي. وذهبت جموعهم إلى دار الشيخ العروسي شيخ الأزهر وكان يسكن على مقربة من موطن الهياج وقد خرج من داره قاصدًا الأزهر، فالتفت به الجماهير رجالًا ونساء يضجون ويصيحون وكادت الفتنة تقع لولا أن عالجتها الحكومة بالحزم واتخاذ التدابير الكفيلة بحفظ الأمن. ونفذت الحكومة المصرية الضريبة كما قررتها وقد ساورت الظنون محمد علي باشا في أن يكون للسيد عمر مكرم يد في تلك الفتنة، والواقع أنه كان بعيدًا عنها كل البعد. أرسل الباشا إليه رسولًا في داره ليخبره أن محمد علي يأمره بمغادرة القاهرة والإقامة في طنطا، ومعنى ذلك أنه أمر بنفيه مرة ثانية من القاهرة. فأجاب السيد عمر باستعداده لمبارحة العاصمة بعد أن يعد مركبا ينقله إلى طنطا، فأخبره الرسول أن المركب معد لهذا الغرض في ساحل مصر القديمة فأدرك أن المراد أن يغادر المدينة في التو والحال ويرحل إلى منفاه، فتلقى هذه المحنة الجديدة بالصبر وبرح العاصمة مساء ذلك اليوم. فكانت هذه هي المرة الرابعة التي يذهب فيها عمر مكرم إلى المنفى؛ فالأولى والثانية كانتا في عهد الحملة الفرنسية، والمرتان الثالثة والرابعة كانتا في عصر محمد علي.

في نهاية سردنا لما حدث بين السيد عمر مكرم ومحمد علي باشا فلا بد أن نطرح تساؤلًا هامًا: لماذا لم يستول عمر مكرم على السلطة على

اعتبار أنه قائد الثورة ومحركها والأقدر على إقامة العدل والرفق بالشعب؟

الواقع أن إجابة هذا التساؤل لا بد أن تعتمد على القراءة الثقافية السياسية من منظور ذلك العصر الذي لم ينظر إلى العثمانيين على أنهم غزاة مغتصبون، ولكن كان ينظر إليهم على أنهم حماة للإسلام. ومن ثم فالثورة على خورشيد باشا كانت ثورة على الحاكم الظالم بصفته الشخصية وليست ثورة على النظام السياسي، لذلك فإن تولي عمر مكرم للحكم من خلال هذه الثورة قد يفسره العثمانيون على أنه ثورة ضد دولة الخلافة. أما اختيار محمد علي لتولي حكم مصر فلن يثيرَ غضب الباب العالي بدرجة كبيرة على اعتبار أن قائد الثورة لم يتَول الحكم، بل تولاه من اخترناه نحن وهو ليس ابنا للبلاد.

في النهاية أؤكد وأعيد على أننا نتحدث عن الصراع بين السيد عمر مكرم نقيب الأشراف وبين محمد علي باشا والي مصر وباني نهضتها الحديثة، والذي حدث منذ أكثر من مائتي عام على الأقل. وأي تشابه بين ما حدث وبين ما يحدث أو قد يحدث مستقبلًا يقع كامل مسؤوليته على التاريخ والذي يهوى أن يعيد ما حدث من قبل مرات ومرات.

الخديوي إسماعيل وإسماعيل المفتش





من أكثر الشخصيات ظلمًا في تاريخنا المصري هما هذان الاثنان.

رجل كان يجري وراء حلم بتحويل مصر من دولة صغيرة نامية لدولة كبرى تضاهي الدول الكبيرة في أوروبا، ولكنه فشل وجر البلاد إلى الهاوية.

والثاني من أكثر الشخصيات المحبوبة من قبل الشعب المصري، وأدهى وأذكى من تولى نظارة المالية على مر تاريخ المحروسة، ولكن لمواقفه الصارمة كانت نهايته الأليمة.

الأول هو الخديوي إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا مؤسس الأسرة العلوية في مصر، وخامس حكامها. تولى الحكم بعد وفاة محمد سعيد باشا، وحصل على السلطة دون معارضة وذلك لوفاة شقيقه الأكبر أحمد رفعت باشا. ومنذ أن تولى مقاليد الحكم ظل يسعى إلى السير على خطى جده محمد علي والتخلص تدريجيًا من قيود معاهدة لندن. وفي الثامن من يونيو عام ألف وثمانمائة وسبعة وستين أصدر السلطان عبد العزيز الأول فرمانًا منح فيه إسماعيل لقب الخديوي مقابل زيادة في الجزية؛ ليكون أول من يحمل هذا

اللقب من أسرة محمد علي. وتم بموجب هذا الفرمان أيضًا تعديل طريقة نقل الحكم لتصبح بالوراثة لأكبر أبناء الخديوي سنًا. كما حصل بعد خمس سنوات على فرمان آخر يتيح له حق الاستدانة من الخارج دون الرجوع إلى الدولة العثمانية. وفي العام التالي حصل الخديوي إسماعيل على الفرمان الشامل الذي تم منحه فيه استقلاله في حكم مصر، باستثناء دفع الجزية السنوية وعقد المعاهدات السياسية وعدم الحق في التمثيل الدبلوماسي وعدم صناعة المدرعات الحربية.

كان الخديوي إسماعيل طموحًا بشكل كبير؛ كان يريد لمصر أن تتقدمَ على كافة الأصعدة فراح يعمل على مختلف الجهات ليحقق تلك النهضة؛ فقام أولًا بتحويل مجلس المشورة الذي أسسه جده محمد علي باشا إلى مجلس شورى النواب، وأتاح للشعب اختيار ممثليه ليدشن بذلك الضربة الأولى في الحياة النيابية المصرية.

كما قام أيضًا بتحويل الدواوين إلى نظارات ووضع تنظيم إداري للبلاد، وأنشأ مجالس محلية منتخبة للمعاونة في إدارة الدولة، كما أصبح للمجالس المحلية حق النظر في الدعاوى الجنائية والمدنية وانحصر اختصاص المحاكم الشرعية في النظر في الأحوال الشخصية، وقام أيضًا بإلغاء المحاكم القنصلية وتبديلها بالمحاكم المختلطة.

كما انتهى في عهده حفر قناة السويس وأقام احتفالاتها الفاخرة، وأنشأ في عهده الكثير من القصور والمنشآت الفاخرة كقصر عابدين ودار الأوبرا الخديوية وكوبري قصر النيل. وبدأ الاهتمام بالبنية التحتية للبلاد؛ فبدأ في إنارة الشوارع ومد أنابيب المياه للأحياء، وتطوير سكك حديد مصر والتي تعد الأقدم في العالم بعد السكك الحديدية البريطانية، كما قام أيضًا بحفر العديد من الترع كترعة

الإبراهيمية في صعيد مصر والإسماعيلية في شرق الدلتا؛ حتى يزيد من رقعة الأراضي الزراعية.

اهتم الخديوي إسماعيل بالتعليم؛ فكلف العظيم علي مبارك بوضع قانون أساسي للتعليم، كما قام بتحمل نفقات التلاميذ في مراحلهم الدراسية، وأنشأ أول مدرسة لتعليم الفتيات في مصر وهي مدرسة السنية، كما أنشأ دار الكتب ودار العلوم والجمعية الجغرافية ودار الآثار. وفي عهده ظهرت أولى الصحف المطبوعة مثل جريدة الأهرام وجريدة الوطن ومجلة الروضة.

كان الخديوي إسماعيل يتحرك بقفزات واسعة أثارت قلق الدول الغربية عمومًا والاستعمارية خاصة. ولكي يحقق الخديوي إسماعيل ما يحلم به من تقدم ورفاهية زائدة لم يكن أمامه غير الاستدانة من الخارج، وهنا جاء دور رجلنا الثاني والذي يحمل للمصادفة نفس الاسم.

إسماعيل باشا صديق أو كما يعرف بإسماعيل المفتش.

ولد إسماعيل صديق المفتش في عزبة أبيه بأسيوط في عام ألف وثمانمائة وثلاثين. كان والده دونالي مصطفى أغا باشا من قادة الجيش، أما والدته فكانت كبيرة وصيفات القصر وصديقة شخصية لخوشيار هانم والدة الخديوي إسماعيل، وكان له أخوان هما إبراهيم صائب بك ونشأت بك.

جدير بالذكر أن هناك العديد من الأقاويل المنتشرة بأن والدة المفتش كانت فلاحة أو خادمة قامت خوشيار هانم بإعطاء ابنها الخديوي إسماعيل لها لتقوم بإرضاعه، فصار الخديوي والمفتش أخوين في الرضاعة، وهي رواية غير منطقية؛ فالوصيفة ليست خادمة، بل تكون امرأة على مستوى اجتماعي مرتفع وتكون مقربة من الملكة كصديقتها وكاتمة أسرارها. الشيء المؤكد هنا أن الخديوي إسماعيل وإسماعيل المفتش قد صارا بالفعل أخوين في الرضاعة.

كانت أول وظيفة رسمية تولاها إسماعيل المفتش هي مُسيّر الركائب، أي رئيس الإسطبلات للوالي عباس باشا، ثم صار مفتشًا بالدائرة السنية بمديرية الشرقية، ثم انتقل إلى مدينة السنطة ومنها صار مفتشَ عموم الدائرة السنية، وأُنعِم عليه برتبة الباشوية ونال النيشان العثماني من الدرجة الثالثة.

كان الصعود الحقيقي لإسماعيل المفتش مع تولي أخيه في الرضاعة الخديوي إسماعيل حكم مصر؛ فقدْ عيّنه الخديوي إسماعيل في وظيفة مفتش الأقاليم البحرية أي أقاليم الوجه البحري. ونجح المفتش في إدارة تفتيشها وضبط كشوفاته وأثار إعجاب الخديوي؛ فأرسل نموذجًا من تلك الكشوفات إلى كل مديريات الوجه القبلي لتكون نموذجا لضبط وتنظيم كشوفاتهم. وتوسعت سلطات المفتش فمنحه الخديوي إسماعيل حق فصل وتعيين المستخدمين في المديريات الواقعة في إدارته حتى منصب الوكيل وكان ذلك من سلطة الخديوي فقط، وصار من حق المفتش تعيين وفصل العمد ومشايخ البلاد والمأمور والناظر. وقام بإجراءات واسعة لصالح الأهالي؛ فقد أجرى الأطيان بجهات الشرقية ودمياط على الأهالي وبلا تميز، رغم أن الأوامر السابقة كانت عدم توزيعها على الأهالي حفاظا عليها من البوار. وأهم ما قام به آنذاك أنه ضبط جميع أطيان وعقارات الأوروبيين في مصر؛ إذ طلب من جميع المديريات الواقعة في نطاق تفتيشه تحرير كشوفات بما امتلكه الأجانب، لأجل المراجعة والتأكد من موقفهم من العوائد والرسوم المقررة لمنع التهرب الذي حدث من بعضهم حفاظا على المال العام. وكان بعض الأوروبيين يقومون بإنشاء كثير من وابورات حلج الأقطان دون الحصول على ترخيص من الحكومة، ومنعهم المفتش من ذلك لما يترتب عليها من روائحَ كريهة وحرائقَ لقربها من المساكن وشكوى الأهالي، ووضع شروطًا للموافقة على الترخيص

لهم وكانت شروطًا تعجيزية، مثل موافقة الحكومة وموافقة مفتش الهندسة وغيرها من الجهات، وقد أتاح ذلك للمصريين إقامة وابورات الحلج. كل تلك الأمور قربته أكثر وأكثر من قلوب المصريين.

عهد الخديوي إسماعيل لإسماعيل المفتش بالإشراف على إنشاء سكة حديد بنها قليوب ومحطة كفر حمزة، وقام بتنظيم الأمور الخاصة بعمليات السخرة. صحيح أنه لم يتم إلغاء السخرة ولكنه وضع لها حدودًا؛ فلم يكن يتم تعداد السكان جيدًا، وبذلك كان يحتسب المتوفَّين والمهاجرين ضمنهم، مما كان يزيد عبء العمل على العمال الفعليين.

وأهم ما قام به المفتش في تلك المرحلة أنه عمل على توطين العربان، والقضاء على تمرداتهم وما كانوا يقومون به من نهب وسرقة وقتل وخطف بمصادرة أسلحتهم تارة وتارة بمنحهم الأراضي. وعندما أصبح مفتشًا لعموم الأقاليم خطا خطوات واسعة نحو توطين العربان، وبذلك يكون المفتش أتم سياسة محمد علي نحو توطين البدو. وتم القضاء على عصيان العربان وتوجيه مجهودات الحكومة الضائعة في هذا المجال نحو الإصلاح، ونجح بذلك في تغيير عاداتهم الاجتماعية ونقلهم من حياة التنقل والترحال إلى الاستقرار. ولا شك أن اختلاطهم بالأهالي أكسبهم عادات جديدة ظهرت في استغلالهم لزراعة الأطيان وخاصة البراري والمتروك والمستبعدات، مما أدى إلى زيادة الثروة الزراعية، ووفر ذلك مجهودات كبيرة على الحكومة بإدخالهم مجال الإنتاج. كما اهتم بصناعة الورق فأنشأ مصنعًا للورق لسد حاجات الحكومة منه، واستغنى عن الورق المستورد وأشرف على إنتاج المصنع وجودته حتى استطاع أن يصدر الورق إلى الخارج.

وتكشف بعض الدراسات أن النهضة التعليمية في مصر والتي تنسب حتى اليوم إلى علي مبارك هي من جهد إسماعيل المفتش؛ فقد

أنشأ المفتش ما يقترب من خمسة آلاف مدرسة، وحين تولى علي مبارك نظارة المعارف كانت البنية الأساسية للتعليم قد أقيمت.

كما استغل المفتش سلطته في فصل وتعيين المستخدمين وغيرهم في التخلص من الموظفين الأتراك، وقام بتعيين مصريين مكانهم وبهذه الطريقة تم تمصير الإدارة. ويذهب البعض إلى أن الطبقة التركية التي تكونت في عهد محمد علي لم تصبح قادرة على القيام بمهامها، ولذا كان لا بد من استبدالها بمصريين وهذا ما حدث. كان المفتش يمثل الجانب المصري الوطني في الدولة ومعاديًا للعنصر التركي ولجماعة الأتراك.

تولى إسماعيل صديق بعد ذلك نظارة المالية واستمر بها قرابة ثماني سنوات وهي أطول فترة لناظر في نظارة المالية، وعلى سبيل المثال فقد توالى على هذه النظارة ثلاثة نظار في خمس سنوات. وفي فترة توليه للمالية أضيفت إليه لمدة عام نظارة الداخلية والدائرة السنية، وأسند إليه أيضا لفترة قاربت العامين وظيفة مفتش العموم، كما كان من أعضاء المجلس الخصوصي، حتى سمي في ذلك الوقت بالخديوي الصغير ولكن دوام الحال دائمًا ما يكون من المحال.

عندما بدأت سياسة الخديوي إسماعيل في الاستدانة من دول الخارج حدث الخلاف بين الأخوين في الرضاعة؛ فالمفتش رفض سياسة الاستدانة ورفض الانصياع للقوى الأوروبية والتدخلات الأجنبية. وكان رأيه أن مالية البلاد تحتمل تسديد الديون ببعض التنظيم لكن المهم التصدي للتدخلات الأوروبية والحد من النفوذ الإنجليزي الفرنسي في البلاد وتحديدًا في الأمور المالية، وهو ما لم يكن الخديوي إسماعيل يريده؛ فقد كان الخديوي يريد أن يكسب الأوروبيين إلى صفه، فقد كان يعرف أنه مقدم على صراع حقيقي مع

السلطان العثماني بسبب طموحه الكبير في الارتقاء بالبلاد وحلم الاستقلال الكامل عن الحكم العثماني، لذا ظن أن الدول الأوروبية من الممكن أن تقف بجانبه ولهذا أبعد المفتش.

لا توجد رواية مؤكدة عن نهاية إسماعيل المفتش، ولكن الرواية الأقرب للحقيقة أن الخديوي زاره في منزله صباح يوم الجمعة واصطحبه إلى مقره بالجزيرة حيث يقع فندق ماريوت الآن. وقد حُبس هناك المفتش حتى آخر النهار حيث حُمل إلى سفينة منفيًا إلى دنقلة. وقبل حلوان تم قتله بطريقة بشعة فقد جذبه القاتل من خصيتيه بعنف وظل يضغط عليهما حتى لفظ أنفاسه مختنقًا، فتم ربطه بحجر ثقيل ثم أُلقِي في النيل، ولم يُعثر له على جثة وليس له قبر حتى الآن.

توقف المحللون أمام قرار الخديوي إسماعيل بقتل رفيق دربه إسماعيل المفتش. قيل إنه اضطر إلى اتخاذ هذا القرار؛ فقد أعفاه من منصبه بعد أن اصطدم المفتش بالمراقبين الأوروبيين ورفض إعطاءهم أسرار مصر المالية. وتبدو هنا البيروقراطية المصرية على بشاعتها؛ فحين عزل المفتش قرر الخديوي انعقاد المجلس الخصوصي لإدانة المفتش، وكان بالمجلس كبار المسؤولين والأمراء المصريين، فحكموا بخيانة المفتش وقالوا إنه كان يدبر لانقلاب على الخديوي. لم يكن شيء من ذلك صحيحًا بطبيعة الحال؛ فقد أراد المجلس الخصوصي محاكمة المفتش لكنهم لم ينتبهوا إلى مسألة صغيرة وهي أنت المفتش كان يحمل النيشان من السلطان العثماني، وبذلك لم يكن يحق للخديوي أن يحاكمه داخل مصر، بل كان من المفترض أن يرسل إلى الأستانة ليحاكَم هناك. وبالفعل أرسل الباب العالي هناك برقية يطالب بنقل المفتش إلى هناك لمحاكمته، وتخوف الخديوي إسماعيل من ذلك بشدة؛ فإذا حدثت محاكمة حقيقية فإن المفتش سوف يكشف كل الأوراق، وهو يعرف كل الأسرار والفضائح المالية

للخديوي إسماعيل، ولو عرف السلطان ذلك فسوف يكون قد أمسك بسكين يمكنه من قطع رأس الخديوي والتخلص منه، فقرر الأخير الاستباق وإزاحة المفتش وهذا ما حدث، وعندما لم تجد الأستانة جدوى توقفت عن المطالبة بحضور المفتش. أما الخبر الرسمي الذي أعلن للمصريين وللسلطان فهو أن المفتش قد انتحر في ظروف غامضة.

لم يطل الحال كثيرا بالخديوي إسماعيل بعد نهاية المفتش؛ فقد أدت النزعة الاستقلالية للخديوي إسماعيل في حكم مصر إلى قلق السلطان العثماني، بالإضافة إلى الأطماع الاستعمارية لكل من إنجلترا وفرنسا لمصر. وتحت ضغط كل من قنصلي إنجلترا وفرنسا على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، أصدر فرمانًا بعزل الخديوي إسماعيل عن حكم البلاد وتولية الأمير توفيق مقاليد الحكم خلفًا له. وقد سافر إسماعيل بعد ثلاثة أيام إلى نابولي بإيطاليا، ثم انتقل بعدها للإقامة في الأستانة حتى تُوفي في عام ألف وثمانمائة وخمسة وتسعين في قصر إميرجان في إسطنبول الذي كان منفاه أو محبسه بعد إقالته من الحكم.

علاقة خاصة ربطت الرجلان؛ من أشد الأصدقاء إلى ألد الأنداد. كل منهما عشق البلاد على طريقته، وكل منهما كان عشقه للبلاد سبب نهايته.

الخديوي توفيق وأحمد عرابي





من الصعب جدًا الكتابة عن هذين الرجلين.

أقاويل وروايات كثيرة تتناثر حولهما؛ البعض يهاجم الأول ويساند الثاني، والبعض الآخر يلتمس الأعذار للأول ويلصق للثاني تهمة تسهيل احتلال البلاد وإعطاء الحجة للمحتل حتى ينفذ أطماعه ومآربه. ولكن هناك مشاهد لا توجد لها أعذار.

عن الخديوي توفيق وأحمد عرابي نتحدث.

هو محمد توفيق بن إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا، سادس حكام أسرة محمد علي والابن الأكبر للخديوي إسماعيل من مستولدته شفق نور هانم التي لم تكن ضمن زوجاته الأربع الشرعيات، وربما يكون ذلك سببَ عدمِ إرساله مع باقي أبنائه للدراسة في أوروبا.

استلم الخديوي توفيق الحكم بعد أن أجبر الإنجليز والفرنسيون أباه الخديوي إسماعيل على ترك منصبه، وذلك عندما حاول استدراك ما فاته، وبعد أن أغرق البلاد في ديون أجنبية ضخمة مهدت

السبيل للأوروبيين للتدخل في شؤون البلاد عن طريق موفوديها، والذين تحكموا في أمور مصر المالية. وعندما حاول الخديوي إسماعيل التصدي للنفوذ الأجنبي أجبروه على ترك منصبه لأكبر أبنائه توفيق.

منذ تولي توفيق الحكم علم أن بقاءه مرهون برضا الأجانب عنه، خاصة إنجلترا وفرنسا. وعلم السلطان عبد الحميد الثاني ذلك منه فحاول تضييق سلطاته والمزايا التي كانت ممنوحة لأبيه إسماعيل من قبل، ولكن إنجلترا وفرنسا أفشلتا خطة السلطان عبد الحميد الثاني؛ ليس عطفًا على الخديوي توفيق ولكن منعًا لزيادة نفوذ السلطان عبد الحميد الثاني الذي سيعطل مشروعات الأجانب في احتلال مصر وحتى يضمنا ولاء توفيق التام لهما وخضوعه.

وقعت عدة أحداث خطيرة نتيجة اتباعه لسياسة الولاء الكامل للإنجليز والاستبداد المطلق على المصريين. قام ببيع حصة مصر من قناة السويس والتي تقدر نسبتها ب خمسة عشر بالمائة، وبتلك الحصة فقدت مصر ما تبقى لها من ملكية قناة السويس حيث كانت الحصة مرهونة للألمان والفرنسيين منذ عهد والده الخديوي إسماعيل، فصار بذلك أحد أسوأ الحكام في تاريخ مصر الحديث؛ حيث أدت هذه السياسة لاستقالة الوزارة الوطنية التي يمثلها شريف باشا، وتعيين وزارة موالية للإنجليز برئاسة نوبار باشا ثم وزارة أخرى برئاسة رياض باشا. وعملت هذه الوزارة الموالية للأجانب على زيادة التدخل الأجنبي في البلاد تحت ستار سداد الديون، وأقدمت وزارة رياض باشا على بيع حصة مصر في قناة السويس لإنجلترا. كما حاول الخديوي توفيق استرضاء الأوروبيين، فنفى المصلح السياسي جمال الدين الأفغاني وفرض العديد من القيود المالية التي طالب بها دائنو مصر، وذلك بموجب قانون التصفية والذي خصص أكثر من نصف إيرادات مصر

لصالح الدين العام، وبذلك تمكن الأجانب من السيطرة على الاقتصاد المصري.

أثارت هذه السياسة العميلة نقمة الشعب والجيش من قبله على الخديوي توفيق؛ إذ عمد رياض باشا ووزير حربيته عثمان رفقي على تأخير ترقية الضباط الوطنيين وبدا أنه مخطط خارجي لإضعاف الجيش المصري. وهنا جاء دور رجلنا الثاني.

أحمد عرابي.. ولد رجلنا في عام ألف وثمانمائة وواحد وأربعين في قرية هرية رزنة بمحافظة الشرقية. وكان عرابي ثاني الأبناء، أما الابن الأكبر فهو محمد، وشقيقاه الصغيران هما عبد السميع وعبد العزيز. تعلم القرآن الكريم، ثم عهد به والده الذي كان عمدة القرية إلى صراف القرية الذي كان يدعى ميخائيل غطاس، حيث قام بتدريبه على العمليات الحسابية والكتابية و مكث يتمرن على يديه نحو خمس سنوات أحسن فيها معرفة القراءة والكتابة وبعض القواعد الحسابية.

في سن الثامنة طلب من أبيه أن يلحقه بالجامع الأزهر، فأجاب طلبه وأرسله إلى القاهرة فدخل الأزهر الشريف ومكث فيه أربع سنوات أتم خلالها حفظ القرآن الكريم و أجزاء من الفقه والتفسير . حين أمر محمد سعيد باشا بإلحاق أبناء المشايخ والأعيان بالجيش ضمن جهوده للمساواة بين الشركس و المصريين، التحق عرابي بالخدمة العسكرية وبدأ كجندي بسيط ولحسن كتابته عُين ضابط صف بدرجة أمين بلوك "مساعد حاليًا". واستفاد من نظام الترقي بالامتحانات فوصل إلى رتبة ملازم ثان بعد أربع سنوات فقط في الخدمة. ثم ارتقى عرابي سلم الرتب العسكرية بسرعة في عهد سعيد باشا حيث حصل على ترقيتين هما يوزباشي "نقيب حاليا" وصاغ "رائد حاليا". ثم رُقِّي إلى بكباشي " مقدم حاليا" ثم إلى قائمقام "عقيد

حاليا" وهو لم يكمل عشرين عامًا. كان سعيد باشا يثق بعرابي إلى درجة أنه كان يشركه معه في ترتيب المناورات الحربية، ووصلت درجة التقارب بينه وبين سعيد باشا أن أهداه كتابًا عن تاريخ نابليون بونابرت مكتوبًا باللغة العربية.

بعد قرار رياض باشا وعثمان رفقي بتأخير ترقية الضباط المصريين ثارت ثائرة عرابي وزملائه؛ فقاموا بتقديم عريضة إلى رئيس الوزراء فيها عدد من المطالب منها:

-التظلم من انحياز عثمان رفقي ناظر الحربية للشراكسة.

-المطالبة بتعديل قوانين الجيش للمساواة بين جميع الأجناس في الجيش.

-تعيين ناظر للحربية من الوطنيين.

-المطالبة بقيام مجلس نواب وطني كما وعد الخديوي توفيق إبان توليه.

-إبلاغ عدد الجيش المصري إلى ثمانية عشر ألفًا.

وهنا كانت نقطة بداية هوجة عرابي أو الثورة العرابية.

رفض الخديوي توفيق تلك المطالب في البداية، ولكنه رضخ بعد ذلك لمطالب الجيش حين رأى التفاف الشعب حول عرابي، وعزل رياض باشا من رئاسة النظار وعهد إلى محمد شريف باشا بتشكيل الوزارة، وتشكلت بذلك أول نظارة شبه وطنية في تاريخ مصر الحديث. وتم تعيين محمود سامي البارودي ناظرًا للجهادية في ذلك الوقت ليكون أول مصري يتقلد ذلك المنصب الرفيع.

سعى محمد شريف باشا لوضع دستور للبلاد، ونجح في الانتهاء منه وعرضه على مجلس النواب الذي أقر معظم مواده، ثم عصف بهذا

الجهد تدخل إنجلترا وفرنسا في شؤون البلاد بعد أن ازدادت ضغوط الدول الأوروبية الدائنة على مصر، التي بات يتعين عليها دفع ما يقارب عشرين مليون جنيه إسترليني أو ما يقرب من ثلث دخلها القومي سنويًا لسداد الديون. وأصرت بريطانيا وفرنسا على إدارة شؤون الخزانة المصرية باعتبارهما أكبر الدائنين، وبسبب العقلية الاستعمارية المتغطرسة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، التي روجت لفكرة أن الشعوب الشرقية لا تصلح لإدارة شؤونها وخصوصًا الشؤون المالية. وبالفعل تم فرض تعيين مفتشَيْن ماليين على شؤون الخزانة المصرية، أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي. كرد فعل لكل هذه الضغوط أصر مجلس الأعيان برئاسة محمد سلطان باشا على تغيير وزارة محمد شريف باشا التي قبلت بكل هذه التدخلات في شؤون مصر الداخلية وتأزمت الأمور وتقدم محمد شريف باشا باستقالته.

تشكلت حكومة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي، وشغل عرابي فيها منصب ناظر الجهادية ونائب رئيس مجلس النظار. وقوبلت نظارة البارودي بالارتياح والقبول من مختلف الدوائر العسكرية والمدنية؛ لأنها كانت تحقيقًا لرغبة الأمة وكانت عند حسن الظن، فأعلنت الدستور وصدر المرسوم الخديوي به.

غير أن هذه الخطوة الوليدة إلى الحياة النيابية تعثرت بعد نشوب الخلاف بين الخديوي ووزارة البارودي حول تنفيذ بعض الأحكام العسكرية، ولم يجد هذا الخلاف من يحتويه من عقلاء الطرفين، فاشتدت الأزمة وتعقد الحل ووجدت بريطانيا وفرنسا في هذا الخلاف المستعر بين الخديوي ووزرائه فرصة للتدخل في شؤون البلاد، فبعثتا بأسطوليهما إلى شاطئ الإسكندرية بدعوى حماية الأجانب من الأخطار. وهنا اتخذ الصراع منحنى آخر.

كانت بريطانيا متحمسة لفكرة التدخل العسكري في مصر؛ لقلقها من ناحية فرنسا التي كانت قد استولت لتوها على تونس. كذلك

شعرت بريطانيا أن طريق مواصلاتها إلى الهند الذي يمر عبر قناة السويس قد بات مهددًا، وأنه أصبح يتعين عليها سرعة التحرك قبل أن تتجه فرنسا شرقًا أو حتى روسيا جنوبًا، والتي كانت تنتظر بترقب انهيار الدولة العثمانية وتحلم بالتوسع جنوبًا للتحكم في مضايق البحر الأسود. في البداية اتفقت بريطانيا وفرنسا على التحرك سويًا بالرغم من توجس كل منهما تجاه الأخرى، ووجهت الحكومتان دعوة إلى الحكومة العثمانية لإرسال قوة إلى مصر لحفظ الأمن، على اعتبار أنه من الناحية القانونية كانت مصر ما تزال جزءًا من الدولة العثمانية المحتضرة. وسرعان ما عدلت القوتان الاستعماريتان عن تلك الفكرة لعدم ثقتهما في السلطان عبد الحميد الثاني ولرغبتهما في الاحتفاظ بزمام المبادرة. تم إرسال أسطول بريطاني فرنسي مشترك إلى الإسكندرية على سبيل الإنذار للحكومة المصرية، إلا أن هذا الإنذار جاء بنتيجة عكسية تمامًا؛ حيث إنه أدى إلى ازدياد شعبية عرابي في مصر والتفاف الناس من حوله من كل الطبقات.

لم يكد يحضر الأسطولان الإنجليزي والفرنسي إلى مياه الإسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان الحكومة المصرية بلغة التهديد والبلاغات الرسمية. ثم تقدم قنصلا الدولتين إلى البارودي بمذكرة مشتركة يطلبان فيها استقالة الوزارة وإبعاد عرابي وزير الجهادية عن القطر المصري مؤقتًا مع احتفاظه برتبه ومرتباته.

كان رد وزارة البارودي رفضَ هذه المذكرة باعتبارها تدخلًا مهينًا في شؤون البلاد الداخلية. وطلبت من الخديوي توفيق التضامن معها في الرفض، إلا أنه أعلن قبوله لمطالب الدولتين والتخلي عن دولته في تلك الظروف العصيبة. وإزاء هذا الموقف قدم البارودي استقالته من الوزارة فقبلها الخديوي توفيق على الفور.

بقي عرابي في منصبه بعد أن أعلنت حامية الإسكندرية أنها لا تقبل بغير عرابي ناظرًا للجهادية، فاضطر الخديوي إلى إبقائه في منصبه وتكليفه بحفظ الأمن في البلاد. غير أن الأمور في البلاد ازدادت سوءًا

بعد حدوث مذبحة الإسكندرية، وكان سببها قيام مكاري "مرافق لحمار نقل" من مالطة من رعايا بريطانيا بقتل أحد المصريين، فشب نزاع وسرعان ما تطورت تلك المشاجرة البسيطة إلى أحداث عنف ضد الأوروبيين المقيمين في الإسكندرية، وقتل فيها حوالي خمسين أوروبيًا وأصيب خلالها أيضًا أحد ضباط الأسطول البريطاني؛ لتعطي تلك الحادثة لبريطانيا فرصة العمر والتي كانت تحلم بها.

عقب الحادث تشكلت وزارة جديدة ترأسها إسماعيل راغب باشا وشغل عرابي فيها نظارة الجهادية. وقامت الوزارة بتهدئة النفوس وعملت على حلول الأمن في الإسكندرية وتشكيل لجنة للبحث في أسباب المذبحة ومعاقبة المسؤولين عنها.

تزعمت بريطانيا جهود القضاء على عرابي، بينما تراجع الدور الفرنسي إلى الاكتفاء بالمشاهدة وسحبت فرنسا أسطولها إلى بورسعيد. انتظرت بريطانيا أي فرصة لبدء العدوان على مصر؛ حيث إنها لم تكن مرتاحة لفكرة التدخل التركي لحل الأزمة. وفي السابع من يوليو وجدت بريطانيا الذريعة التي كانت في انتظارها.

كانت الحكومة المصرية قد نصبت بعض المدافع على قلعة الإسكندرية، فاعتبرت بريطانيا أن هذا عملا عدائيًا ضد حكومة صاحبة الجلالة. وجه قائد الأسطول البريطاني إنذارًا للحكومة المصرية؛ إما تسليم القلعة للأسطول البريطاني وإلا سوف تضرب الإسكندرية من البحر. وهنا مارس الخديوي توفيق لعبته القذرة المعتادة حين قابل عرابي وشجعه على مقاومة المعتدين، بينما كان قد اتصل سرًا بقائد الأسطول البريطاني ودعاه إلى الهجوم على عرابي. لم يقبلْ عرابي الإنذار البريطاني وانتظر تنفيذ البريطانيين لتهديدهم. بدأ الإنجليز في ضرب الإسكندرية يوم الثاني عشر من يوليو لعام ألف

وثمانمائة واثنين وثمانين، ونزلت قواتهم إليها في اليوم التالي بعد أن قرر عرابي سحب قواته منها والتحصن عند كفر الدوار.

حين سمع الخديوي توفيق بانسحاب عرابي أمام الإنجليز تشجع وظهر على حقيقته، حيث أعلن عرابي متمردا في الرابع والعشرين من يوليو، وبدلًا من أن يقاوم الخديوي توفيق المحتلين استقبل في قصر الرمل بالإسكندرية الأميرال بوشامب سيمور قائد الأسطول البريطاني وانحاز إلى الإنجليز وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم حتى قبل أن يحتلوا البلاد. ثم أرسل الخديوي توفيق إلى عرابي في كفر الدوار يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية ويحمِّله تبعة ضرب الإسكندرية ويأمره بالمثول لديه في قصر رأس التين ليتلقى منه تعليماته!

رفض عرابي الانصياع للخديوي توفيق بعد موقفه المخزي، وبعث إلى جميع أنحاء البلاد ببرقيات يتهم فيها الخديوي توفيق بالانحياز إلى الإنجليز.

كان رد فعل الخديوي توفيق على هذا القرار هو عزل عرابي من منصبه، وتعيين عمر لطفي محافظ الإسكندرية بدلًا منه، ولكن عرابي لم يمتثل للقرار واستمر في عمل الاستعدادات في كفر الدوار لمقاومة الإنجليز.

لجأ الإنجليز والخديوي توفيق لمختلف الحيل لكسر شوكة أحمد عرابي ورجاله. صدر منشور من السلطان عبد الحميد الثاني يعلن عصيان أحمد عرابي. وأكد فرديناند ديليسبس أن الإنجليز لن يهاجموه في الجبهة الشرقية عن طريق قناة السويس؛ لأن القناة محايدة وليست طرفًا في القتال. وانضم محمد سلطان باشا صراحة إلى

الخديوي توفيق ضد عرابي واستمر الزحف البريطاني حتى سقطت القاهرة في الخامس والعشرين من أغسطس.

وقعت بعد ذلك معركة التل الكبير والتي كانت نقطة النهاية في مقاومة أحمد عرابي ومن معه، واستغرقت أقل من نصف الساعة. فاجأ الإنجليز القوات المصرية المتمركزة في مواقعها منذ أيام والتي كانت نائمة وقت الهجوم، وأُلقي القبض على أحمد عرابي قبل أن يكمل ارتداء حذائه العسكري.

احتُجز أحمد عرابي في ثكنات العباسية مع نائبه طلبة باشا، حتى انعقدت محاكمته في الثالث من شهر ديسمبر لنفس العام والتي قضت بإعدامه. تم تخفيف الحكم بعد ذلك مباشرة بناء على اتفاق مسبق بين سلطة الاحتلال البريطاني والقضاة المصريين إلى النفي مدى الحياة إلى جزيرة سرنديب "سيلان حاليا".

أما عن الذين ساندوا عرابي أو قاتلوا معه أو حرضوا الجماهير على القتال من العلماء والعمد والأعيان، فقد كان الحكم أولًا بقتل من أسموهم رؤوس الفتنة من هؤلاء وعزل الباقين، ثم خُفف لعزل الجميع فعزلوا من مناصبهم وجردوا من نياشينهم وأوسمتهم.

قام الأسطول البريطاني بنفي أحمد عرابي وزملائه عبد الله النديم ومحمود سامي البارودي إلى منفاهم حيث استقروا بمدينة كولومبو لمدة سبع سنوات. بعد ذلك نُقل أحمد عرابي ومحمود سامي البارودي إلى مدينة كاندي بذريعة خلافات دبت بين رفاق الثورة. واستمر عرابي منفيًا قرابة العشرين عامًا.

أما الخديوي توفيق فبعد خضوعه للاحتلال راح يحاول كسب ود المصريين عن طريق القيام بالعديد من الأعمال كنشر التعليم، فقام بتأليف لجنة للبحث في تنظيم التعليم وشؤونه واقترحت اللجنة

تأسيس مدرسة عليا للمعلمين لتخريج أساتذة، كما اقترحت زيادة عدد المدارس فأنشأت الكثير من معاهد التعليم الابتدائية والثانوية والعالية، وأنشأت الحكومة المجلس الأعلى للمعارف. كما أصدر لائحة الموظفين المدنيين التي تضمن لهم حقوقهم في المعاش، وأردفها بلائحتي المعاشات الملكية والعسكرية. وألغى أيضًا السخرة وأمر بإصلاح المساجد والأوقاف الخيرية حتى توفي بالقاهرة عام ألف وثمانمائة واثنين وتسعين.

هناك الكثير من الأقاويل التي تقول أن عرابي قد أعطى الفرصة للإنجليز بدخول البلاد، وأن توفيق حاول حماية البلاد من الدمار. لكن هنا أمامنا موقف واضح؛ حاكم دولة استقبل المحتل ورحب بهم، وضابط جيش مصري حارب بأقل الإمكانيات، ولكن الخيانة والضربات أتته من الخلف حتى كانت نهايته وسقوط البلاد في حفرة الاحتلال البريطاني.

الملك فؤاد وسعد زغلول



ما بين رجل استمد سلطته من دستور منقوص أو مخالفات نيابية، ورجل آخر استمد قوته من الشعب ووضع الدستور نصب عينيه، تدور أحداث هذا الفصل.

الأول هو الملك فؤاد أول ملوك مصر في تاريخ الأسرة العلوية والتي أسسها محمد علي باشا. ولد فؤاد الأول بقصر والده الخديوي إسماعيل بالجيزة، وهو أصغر أنجال الخديوي إسماعيل. والدته هي الزوجة الثالثة للخديوي إسماعيل الأميرة فريال هانم. عند بلوغه السابعة من عمره ألحقه والده بالمدرسة الخاصة بقصر عابدين والتي أنشأها لتعليم أبنائه، واستمر بها ثلاث سنوات، فيها أتقن مبادئ العلوم والتربية العالية. وبعد عزل والده الخديوي إسماعيل صحبه معه إلى المنفى في إيطاليا، وهناك التحق بالمدرسة الإعدادية الملكية في مدينة تورينو الإيطالية، فاستمر بها حتى أتم دراسته ثم انتقل إلى

تورين الحربية، وحصل على رتبة ملازم في الجيش الإيطالي وألحق بالفرقة الثالثة عشرة مدفعية الميدان. وانتقل بعد ذلك مع والده إلى الأستانة بعد شرائه لسراي مطلة على البوسفور، وعُين ياورًا فخريًا للسلطان عبد الحميد الثاني ثم انتُدب بعد ذلك ليكون ملحقًا حربيًا لسفارة الدولة العليا في العاصمة النمساوية فيينا. عاد إلى مصر في عام ألف وثمانمائة وتسعين ليتولى منصب كبير الياورن في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني، وتدرج في المنصب حتى أصبح ياورًا للخديوي، واستمر في هذا المنصب ثلاث سنوات متتالية. كما عني بشؤون الثقافة؛ فرأس اللجنة التي قامت بتأسيس وتنظيم الجامعة المصرية الأهلية.

تعرض الأمير فؤاد قبل توليه الحكم لاعتداء من الأمير أحمد سيف الدين شقيق الأميرة شويكار، الذي أطلق عليه النار في نادي محمد علي بسبب نزاع بينه وبين زوجته الأميرة شويكار، فاستنجدت بأخيها أحمد سيف الدين الذي قام بإطلاق النار عليه لكنه لم يمت، وإنما سببت له بعض المشاكل في حنجرته وسببت له ضخامة في الصوت.

لعب القدر لعبته ليتولى حكم مصر؛ فبعد وفاة السلطان حسين كامل رفض ابنه الأمير كمال الدين حسين أن يخلفه، فاعتلى فؤاد عرش مصر بدلًا منه ليصبح سلطانًا على البلاد، قبل أن يتغير لقبه بعد ذلك ليصبح ملكًا على مصر.-

قام الملك فؤاد بعد توليه عرش مصر بدراسة القوى المؤثرة على الأوضاع السياسية في مصر، فوجد أن الاحتلال الإنجليزي هو أقوى تلك القوى؛ فالاحتلال الإنجليزي هو الذي أتى به إلى العرش من خلال مرسوم إنجليزي من المعتمد البريطاني في مصر السير رجينالد وينكت، وقد كان يعلم جيدًا أن الإنجليز هم من قاموا بعزل أبيه الخديوي

إسماعيل وهي القوة التي ساندت الخديوي توفيق ضد أحمد عرابي، بالإضافة إلى أنها هي التي عزلت الخديوي عباس حلمي الثاني عندما كان في زيارة للأستانة ولم تسمح له بالعودة إلى مصر. ولهذا فهم الملك فؤاد اللعبة.

كان الملك فؤاد يرى أنه لا بد من المهادنة مع الإنجليز، بحيث يكونون سندًا له وليس ضده. كما كان يحرص دائمًا على أن تكون علاقته بالإنجليز علاقة طيبة، وقد ظهر هذا جليًا عندما قام بأول عمل رسمي له بعد توليه حكم البلاد، وهو زيارة المعتمد البريطاني في مقره واضعًا إمكانيات البلاد في خدمة الجيش الإنجليزي، بالإضافة إلى تبرعه بثلاثة ملايين جنيه من ميزانية الدولة وهو مبلغ ضخم في ذلك الوقت؛ وذلك مساهمة من مصر للحكومة البريطانية في مواجهة نفقات الحرب العالمية الأولى.

كانت القوة الثانية التي يرى الملك فؤاد أنها كانت ذات تأثير على الأوضاع السياسية في مصر هي الحركة الوطنية التي نشطت قبل الحرب العالمية الأولى. وقد كانت تسعى إلى إقامة حكم دستوري، وهو الحكم الذي ينتقص من سلطة القصر إلى الحد الذي يصبح فيه الملك يملك ولا يحكم مثل ملكة إنجلترا، بالإضافة إلى حكومة شرعية منتخبة من الشعب ويكون بيدها مقاليد الأمور في البلاد، وهو ما كان يرفضه الملك فؤاد قلبًا وقالبًا.

أما القوة الثالثة فقد كانت القصر كمؤسسة قائمة لها سلطاتها الموروثة، تساندها طبقة أرستقراطية ورثت مركزها في المجتمع بمساندتها للقصر من الباشوات وأصحاب النفوذ.

بعد انتهاء أحداث الحرب العالمية الأولى بزغ فجر رجلنا الثاني: سعد زغلول.

ولد سعد زغلول في قرية أبيانة مركز فوة التابعة آنذاك لمديرية الغربية، وكان والده الشيخ إبراهيم زغلول رئيس مشيخة القرية أي

عمدتها. أما والدته فهي السيدة مريم بنت الشيخ عبده بركات أحد كبار الملاك، وخاله الذي كفله هو عبد الله بركات.

بدأ تعليمه في كتاب القرية حيث تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن. توفي والده وهو في الخامسة من عمره فتعهد خاله بتربيته. وبعد الانتهاء من تعليم القرآن الكريم ومبادئ الحساب في الكتاب التحق بالجامع الدسوقي لكي يتم تجويد القرآن، ثم التحق بالأزهر ليتلقى علوم الدين. كذلك فقد تتلمذ على يد المصلح الديني الكبير الشيخ الإمام محمد عبده، فشب بين يديه كاتبًا خطيبًا أديبًا سياسيًا وطنيًا؛ إذ كان صديقًا له رغم عشر السنوات التي كانت تفصل بينهما في العمر.

عقب انتهاء الحرب قام سعد واثنان آخران هما علي شعراوي وعبد العزيز فهمي بمقابلة المندوب السامي البريطاني مطالبين بالاستقلال، وأعقب هذه المقابلة تأليف الوفد المصري. وقامت حركة جمع التوكيلات الشهيرة بهدف التأكيد على أن هذا الوفد يمثل الشعب المصري في السعي إلى الحرية. على الجانب الآخر قام الملك فؤاد الأول بدور كبير لتشتيت جهود زعماء الحركة الوطنية وحرمانهم من أي مكاسب تزيد من شعبيتهم، فأصدر مرسومًا بتشكيل الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي باشا يكن رئيس الوزراء ،متجاهلًا حزب الوفد، مما أدى إلى معارضة شديدة من سعد زغلول أحدثت انقساما في الحزب نفسه، كما انشق من الحزب بعض أعضائه متهمين سعد زغلول بأنه حول قضية البلاد من صراع ضد الاحتلال إلى خصومة شخصية بينه وبين عدلي يكن.

طالب الوفد بالسفر للمشاركة في مؤتمر الصلح لرفع المطالب المصرية بالاستقلال. وإزاء تمسك الوفد بهذا المطلب وتعاطف

قطاعات شعبية واسعة مع هذا التحرك، قامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد هم محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي وترحيلهم إلى مالطة.

في اليوم التالي لاعتقال سعد زغلول وأعضاء الوفد أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظاهرات، وفي غضون يومين امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الأزهر. وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن؛ ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتخفيف لائحة الجزاءات والحصول على مكافأة لنهاية الخدمة وغيرها من المطالب، وفشلت محاولات السلطات للاستعانة بعمال سابقين لتشغيل الخدمة وتم شل حركة الترام شللًا كاملًا. تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم، مما عجل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث. ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة. وأضرب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك. تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية. وكان ملحوظًا الارتباط الوثيق بين مشاركة العمال في الحركة وبين المطالب النقابية في العديد من حالات الإضراب، وهو ما حدث على سبيل المثال في حالة إضراب عمال ترام الإسكندرية ومصلحة الجمارك والبريد، حيث سبق الإضراب رفعُ هؤلاء العمال مطالب بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل. ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام

السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام.

ولم تكن الحركة في الأقاليم بأقل منها في القاهرة والإسكندرية، بل إنها كانت أكثر حدة وعنفًا؛ فقامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في قرى ومدن الوجهين القبلي والبحري ومهاجمة أقسام البوليس في المدن والتصدي بلا تردد لكل من يحاول الوقوف في وجههم. ففي الحوامدية قامت مجموعة من الفلاحين بمهاجمة خط السكك الحديدية المؤدي إلى معمل تكرير السكر، مما أدى إلى توقفه عن العمل وإلى إضراب عماله. وفي قليوب قام آلاف الفلاحين بتدمير خط السكة الحديد. وفي الرقة والواسطي في الوجه القبلي قامت جماعات الفلاحين بمهاجمة خطوط السكك الحديدية ونهب القطارات وإحراق محطة السكة الحديد، وهاجموا الجنود البريطانيين. وفي منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين. وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات. وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين. وفي أسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائرتين في إجبارهم على التراجع. وفي قرية دير مواس بالمنيا هاجم الفلاحون قطارًا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين. وعندما أرسل الإنجليز سفينة مسلحة إلى أسيوط هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء على السفينة. وفي بعض القرى قام الفلاحون الفقراء بمهاجمة ونهب ممتلكات كبار الملاك مما أدخل الرعب في نفوس هؤلاء الأخيرين.

كان رد فعل القوات البريطانية عنيفًا إلى الحد الذي يمكن فيه القول إن ما قامت به هذه القوات وأعوانها من الشرطة ضد المصريين خلال الثورة كان من أفظع أعمال العنف الذي لاقاه المصريون في التاريخ الحديث. منذ الأيام الأولى كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة، وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد أصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها. وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة، ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانًا عن المذابح، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية. ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها، حيث أُحرقت هذه القرى ونهبت ممتلكات الفلاحين وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء.

قررت السلطات البريطانية إطلاق سراح أعضاء الوفد والسماح لهم بالسفر؛ لعرض مطالب مصر في مؤتمر الصلح نتيجة لتلك الأحداث لتهدأ الأمور قليلًا. وذهب الوفد إلى فرنسا لحضور المؤتمر الذي اعترفت الأطراف المسيطرة فيه وأهمها الولايات المتحدة ممثلة في الرئيس ويلسون بالحماية البريطانية على مصر، مما كان بمثابة ضربة كبرى لنهج التفاوض، إلا أن ذلك لم يثن الوفد عن الاستمرار في المفاوضات العقيمة لسنوات طويلة.

أجبرت الثورة الشعبية الاحتلال الإنجليزي على الإفراج عن سعد وصحبه. وذهب الوفد إلى فرساي إلا أن المؤتمر لم يتطرق للمسألة المصرية. عاد الوفد المصري وأصبح نواة لحزب جديد وكبير سيكون له

كل التأثير في الحياة النيابية المصرية لعقود قادمة. ثم جرت انتخابات تشريعية فاز فيها مرشحو سعد بغالبية مقاعد البرلمان وشكل سعد الوزارة التي تعد أول وزارة شعبية في مصر.

بدأ سعد حكمه بالصدام مع فؤاد حول أفراد الوزارة. اختار سعد اثنين من غير ذوي الرتب، فعرض عليه الملك فؤاد أن يمنحهم الرتب ولكن سعد رفض وأخبره أنه يقصد أن يعينهم أولًا من دون رتب، ثم يكون من حق الملك أن ينعم عليهم بما يشاء من الرتب.

كان سعد ينظر حوله فيجد أعداءه أو أعداء الشعب – كما يرى – يشغلون المناصب الكبرى وهو لا يطمئن إليهم، ولذلك يقول في صراحة إنه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحمًا ودمًا.

حدد موعد افتتاح البرلمان ووجهت الدعوة إلى جميع الصحف لإيفاد مندوبين عنها لحضور الحفل، واستثنيت جريدة السياسة فلم يدعها رئيس مجلس النواب أحمد مظلوم باشا وذلك لمواقفها السابقة من الوفد المصري.

عرض سعد باشا برنامج وزارته وكان يهدف إلي التخلص من التحفظات الأربعة في تصريح 28 فبراير والذي منح مصر استقلالًا منقوصًا من السيادة وكانت تعوق الاستقلال التام لمصر. فطرح سعد زغلول المطالب الوطنية وهي :

-الاستقلال التام بجلاء القوات الإنجليزية عن البلاد.

-قيام مصر بمسؤولياتها في حماية قناة السويس.

-حرية الحكومة المصرية في وضع سياستها الخارجية دون أي رقيب.

-الحكومة المصرية هي التي تتولي شؤون الأقليات والأجانب.

بالطبع رفضت حكومة بريطانيا تلك المطالب وناصبت ومعها الملك فؤاد حكومة الوفد العداء. حتى جاءتها الفرصة عندما قام أحد المصريين بدافع الوطنية باغتيال سردار الجيش المصري في السودان سيرلي ستاك وهو في القاهرة، فاستغلت الحكومة البريطانية هذا الحادث ووجه لورد اللنبي إنذارًا لوزارة سعد زغلول يطالب فيه :

-أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارًا عن هذه الجريمة.

-أن يُقدم مرتكبو هذه الجريمة والمحرضون عليها للمحاكمة والعقاب.

-أن يقدم تعويضًا مقداره نصف مليون جنيه إسترليني وهو مبلغ باهظ في ذلك العصر للحكومة البريطانية.

-أن تسحب القوات المصرية من السودان.

-أن تقوم الحكومة بزيادة مساحة الأراضي المزروعة قطنًا في السودان.

كان الإنجليز يهدفون من هذا الإنذار إبعاد مصر عن السودان؛ لتنفرد به بريطانيا، ووضع السودان ومصر في تنافس اقتصادي حول محصول القطن، وظهور إنجلترا بمظهر المدافع عن مصالح السودان إزاء مصر بمبدأ فرق تسد.

وافق سعد زغلول على النقاط الثلاث الأولى ورفض الرابعة؛ فقامت القوات الإنجليزية بإجلاء وحدات الجيش المصري بالقوة من السودان، فتقدم سعد زغلول باستقالته.

قام الملك فؤاد على الفور بتكليف زيوار باشا برئاسة الوزارة، كما قام بحل البرلمان المنتخب. ولكن نواب البرلمان اجتمعوا خارج البرلمان وقرروا التمسك بسعد زغلول في رئاسة الوزراء؛ فقامت الحكومة

البريطانية بإرسال قطع بحرية عسكرية قبالة شواطئ الإسكندرية، في مظاهرة تهديدية كما حدث أيام أحمد عرابي من قبل. لذلك قرر سعد زغلول التخلي عن فكرة رئاسة الوزراء؛ حتي لا يُعَرض مصر لنكبة أخرى مثل ما حدث عام ألف وثمانمائة واثنين وثمانين.

لم يتوقف سعد زغلول عن صراعه مع الملك فؤاد لاحترام الدستور، وخاض صراعًا مع الملك فؤاد وأحزاب الأقلية المتعاونة مع الملك دفاعًا عن الدستور، وتوج كفاحه بفوز حزب الوفد بالأغلبية البرلمانية مرة ثانية في عام ألف وتسعمائة وسبعة وعشرين. وانتخب سعد رئيسًا لمجلس النواب، ولكنه لم يمكث طويلًا لأنه تُوفي في نفس العام ودُفن في ضريح سعد المعروف ببيت الأمة.

استمر الملك فؤاد في صراعه مع حزب الوفد ممثلًا في رئيسه الجديد مصطفى النحاس باشا حتى وفاته في عام ألف وتسعمائة وستة وثلاثين.

على الرغم من الصراعات والأزمات التي شهدها عصر فؤاد، فقد كان له العديد من الإنجازات مثل تأسيس بنك مصر وشركة مصر للطيران والجامعة الأميرية ومجمع اللغة العربية والإذاعة المصرية. وكذلك منح مصر استقلالًا؛ منقوصا نعم ولكنه يُعتبر استقلالًا.

كان الدستور واحترامه هو محور الصراع بين هذين الرجلين. والغريب أنه أيضًا كان محور الصراع بين خَلَفيهما، وهو ما سنعرفه في الفصل القادم.

الملك فاروق ومصطفى النحاس



نستكمل رحلة الصراع حول الدستور واحترامه في هذا الفصل. فبعد أن انتهى الصراع بين الملك فؤاد وسعد باشا زغلول بوفاتهما استكمل نجل الأول ووريث الثاني الصراع.

الملك فاروق ومصطفى النحاس باشا.

الملك فاروق الأول... ولد فاروق بن فؤاد بن إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا مؤسس الأسرة العلوية في مصر وباني نهضتها الحديثة في يوم الحادي عشر من فبراير لعام ألف وتسعمائة وعشرين. صدر بلاغ سلطاني يعلن فيه مجلس الوزراء عن ميلاد الأمير فاروق في قصر عابدين، فانتشر الفرح في البلاد وأطلقت طلقات المدافع، ومُنح موظفو الحكومة والبنوك إجازة وجرى العفو عن بعض المسجونين، ووُزعت الصدقات على الفقراء احتفالًا بقدوم ولي العهد.

كان فاروق الابن الأكبر لوالديه الملك فؤاد الأول والملكة نازلي صبري، وله أربع شقيقات وهن الأميرات فوزية وفايزة وفائقة وفتحية.

كان الملك فؤاد قد قابل عرافًا وقال له أن الحكم سيستمر في أسرته إذا حافظ على حرف الفاء في نسله، وهو ما قام به بالفعل.

اهتم الملك فؤاد بتربية ابنه فاروق بدرجة مبالغ فيها من الحرص؛ فجعله محاصرًا بدائرة ضيقة من المتعاملين معه، وكانت تلك الدائرة تضم أمه وأخواته الأميرات بالإضافة إلى المربية الإنجليزية الصارمة مِس تايلور. وقد كانت تلك المربية صارمة جدًا في التعامل مع الأمير الصغير، وكانت متسلطة لدرجة أنها كانت تعترض على تعليمات والدته الملكة نازلي فيما يختص بتربية فاروق ولا تسمح لأحد بكسر تعليماتها أبدًا.

لم يكن لفاروق في تلك المرحلة أية صداقات من أولاد الأمراء أو الباشوات؛ مما أعطى الفرصة لبعض المقيمين في القصر من الحاشية الإيطالية تحديدًا للتقرب من الأمير الصغير وكانوا لا يرفضون له طلبًا، بالإضافة إلى أنهم كانوا يفسدون ما تقوم به المربية الإنجليزية وما تُصدره من تعليمات وتوجيهات تتعلق بالأمير الصغير.

بعد وفاة الملك فؤاد وعودة الأمير فاروق من بعثة لندن ليتولى الحكم كان رجال القصر في انتظاره؛ رجال قدماء كانوا محيطين بوالده الملك الراحل ويكنون عداوة لحزب الوفد وعلى رأسه رجلنا الثاني وزعيم الأمة مصطفى باشا النحاس.

ولد مصطفى النحاس في الخامس من يونيو لعام ألف وثمانمائة وتسعة وسبعين في سمنود في محافظة الغربية لأسرة ميسورة الحال. والده محمد النحاس أحد تجار الأخشاب المشهورين ويمتلك عدة ورش وعقارات. له سبعة من الإخوة والأخوات. تلقى تعليمه الأساسي في كتاب القرية في سن السابعة، ثم أرسله والده وهو في سن الحادية عشرة للعمل بمكتب التلغراف المحلي، ونال إعجاب من في المكتب بعد إتقانه لطريقة الإرسال والاستقبال وترجمة الرموز. وصل هذا الخبر

أحد المستشارين المقيمين في الدائرة، وذهب إلى والده مقنعًا إياه بضرورة إرسال ابنه للتعلم في مدارس القاهرة. انتقل مصطفى النحاس لأول مرة إلى مدينة القاهرة، والتحق بالمدرسة الناصرية الابتدائية بالقاهرة وحصل منها على الشهادة الابتدائية، ثم التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية ثم التحق بمدرسة الحقوق أو كلية الحقوق الآن وتخرج منها في عام ألف وتسعمائة.

يعد دخول مصطفى النحاس باشا الحياة السياسية مرتبطًا بإعلان الرئيس الأمريكي ويلسون للمبادئ الأربعة عشر التي أعلنت بعد الحرب العالمية الأولى، حينما نادى الرئيس الأمريكي بحق الشعوب الصغيرة في تقرير مصائرها. أثر هذا في وجدان النحاس الذي كان يُكن شعورًا عدائيًا تجاه الاحتلال البريطاني لمصر. كان النحاس وقتها يعمل قاضيًا بمدينة طنطا ويلتقي ببعض أصدقائه في القاهرة بمكتب المحامي أحمد بك عبد اللطيف من المؤيدين لفكر الحزب الوطني. شغل المجموعة التفكير في آلية لإيصال صوت مصر للعالم، وكان هذا هو الفكر السائد لدى المجموعات السياسية في هذا الوقت. بدأت المجموعة في التواصل مع سعد زغلول نائب رئيس الجمعية الشرعية حينها، فتطوع علي باشا ماهر مدير إدارة المجالس الحسبية بوزارة الحقانية أو وزارة العدل حاليًا للتواصل مع عبد العزيز فهمي عضو الجمعية وأحد المقربين من سعد زغلول.

فشل علي ماهر في إقناع عبد العزيز فهمي باستعداد المجموعة للعمل تحت قيادة سعد زغلول، فقرر مصطفى النحاس الذهاب بنفسه لإقناع فهمي بذلك، فغنم النحاس بموافقته وأخبره أن هناك نية لتشكيل وفد مصري يتحدث باسم مصر، وهناك توجه بدمج كافة فصائل المجتمع في هذا الوفد حتى لا يُتهم الوفد بالحزبية.

بدأ سعد زغلول بتشكيل الوفد، وأدرك حينها أنه لو سمح للحزب الوطني بإرسال مرشحيه لأرسل المغالين منهم، مما كان سيجهض أي مفاوضات؛ لذا سعى سعد زغلول إلى ضم عناصر من الحزب الوطني

من اختياره تجنبًا لأية صراعات، لذا اختير مصطفى النحاس وحافظ عفيفي ضمن أعضاء الوفد السبعة.

لعب النحاس دورًا هامًا خلال ثورة عام ألف وتسعمائة وتسعة عشر؛ فقد كان حينها يعمل قاضيًا بمحكمة طنطا ووكيلًا لنادي المدارس العليا. نظم مع عبد العزيز فهمي إضراب المحاميين، وكذلك كان الوسيط بين لجنة الموظفين بالقاهرة واللجنة بطنطا، فكان يحمل المنشورات داخل ملابسه ويقوم بتوزيعها هو ومجموعته على أفراد الشعب. فُصل النحاس من منصبه كقاضٍ نتيجة لنشاطه السياسي، وأصبح سكرتيرًا عامًا للوفد في القاهرة حتى عاد من باريس، حيث افتتح مكتبًا للمحاماة في القاهرة.

عرض مشروع ملنر ووافق عليه طائفة ملاك الأراضي الزراعية داخل الوفد، الذين كانوا يشكلون ثلاثة وثمانين بالمائة من الوفد، معلنين أن هذا أقصى ما يمكن تحصيله. رأى سعد زغلول أن هذا العرض غير مناسب بعد الثورة، لذا كتب سعد زغلول للنحاس وواصف عفيفي يعرض فيه مشروع ملنر ومشكلة الامتيازات واستمرار الحماية البريطانية. كان النحاس في هذا الوقت في القاهرة بينما كان سعد في أوروبا، وكان من المفترض أن يقوم أعضاء الوفد في القاهرة والعائدون من الخارج بعرض المشروع على الشعب بحياد للتعبير عن رأيه.

تلقى النحاس رسالة سعد، فما كان منه إلا أن عرض المشروع بحياد مطلق، ما يوحي بعدم تأييده لذلك دون أن يعلن ذلك صراحة. واقترح النحاس على الوفد بعد ذلك كتابة التحفظات التي أبداها الشعب حول المشروع، مما يعني أن المشروع غير مقبول بشكله الحالي. أدى هذا الاقتراح إلى فاعلية أكثر لشخصية النحاس داخل الوفد، وليس كونه مجرد تابع لسعد زغلول.

أصبح النحاس الساعد الأيمن لسعد زغلول. عُين النحاس سكرتيرًا للجنة الوفد المركزية في القاهرة بعد اعتقال عبد الرحمن فهمي. بعد انضمامه لسعد زغلول في باريس قدم إليه تقريرًا حول رأي الشعب في مشروع ملنر، ورافق زغلول إلى لندن في عام ألف وتسعمائة وعشرين قبل أن يُنفَوا بعدها بعام برفقة مكرم باشا عبيد وآخرين.

ترأس النحاس باشا حزب الوفد عقب وفاة سعد زغلول وبموافقة غالبية الأعضاء على ذلك، وكان سكرتير الوفد هو صديقه وشريكه مكرم باشا عبيد.

يمكن أن يتلخص الصراع بين الملك فاروق ومصطفى النحاس في ثلاث وزارات شكلها النحاس طيلة تاريخه السياسي، على الرغم من كونه زعيم الأغلبية دائمًا.

المرة الأولى كانت عند تولي الملك فاروق الحكم. كان حزب الوفد قد فاز بالانتخابات، وبناءً عليها شكل مصطفى باشا النحاس وزارته الأولى. كان فاروق في تلك الفترة صبيًا صغيرًا طائشًا، ولكنه ملك. وهنا كان الخطأ الأول من النحاس عندما حاول التعامل مع فاروق كأنه طفل صغير وهو الشيخ الحكيم، ونسيَ كونه ملكًا. كما أن فاروقًا لم يكن يعي المواد الدستورية وكان يعطي أوامر تتعدى سلطاته. فكان الصدام الحتمي بينهما وانتهى بالإقالة الأولى للنحاس.

المرة الثانية كانت في ذروة أحداث الحرب العالمية الثانية. كانت السلطات البريطانية وعلى رأسها السير مايلز لامبسون تُفضل أن يتولى رئاسة الوزراء رجل قوي يتمتع بتأييد الشعب، ولم يكن هناك غير مصطفى باشا النحاس. كما أن الملك كان يلعب بالنار عندما كان يراسل الألمان ويعلن تأييده للمارشال رومل في حملته على الصحراء الغربية. لم يوافق فاروق على تولية النحاس لكرهه للرجل، فقام

لامبسون بحصار قصر عابدين بالدبابات وأجبر فاروق على الإتيان بالنحاس!

بالطبع انتقصت تلك الحادثة من شعبية الوفد، وقامت جماعة الإخوان المسلمين كعادتهم بتأجيج نيران الفتنة بين الملك والنحاس، حتى اجتمع مصطفى باشا النحاس مع حسن البنا مرشد الجماعة وأعطاه بعض المميزات، فسارع البنا ليؤيد النحاس ليحظى بذلك بغضب الملك.

لم يكن النحاس عميلًا للإنجليز، ولكنه وافق على تولي رئاسة الوزراء بعد أن أخبره فاروق أن هذه رغبة ملكية، وحتى يجنب البلاد مخاطر أخرى كانت قد حدثت من قبل في إيران.

استمرت رئاسة النحاس للوزراء في ولايته الثانية في تلك الفترة الحرجة، وانتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة المحور وانتصار الحلفاء وهدوء الجانب البريطاني، ليسارع فاروق بإقالة النحاس للمرة الثانية.

كانت المرة الأخيرة لمصطفى النحاس باشا على كرسي رئاسة الوزراء في عام ألف وتسعمائة وخمسين. وفي هذه الولاية قام بإلغاء معاهدة عام ألف وتسعمائة وستة وثلاثين والتي كان وقعها سابقًا مع الإنجليز، وبدأ الصدام مع قوات الاحتلال وحدثت مذبحة الشرطة في الإسماعيلية في الخامس والعشرين من يناير، ثم أقيلت الوزارة بعد حريق القاهرة في يناير لعام ألف وتسعمائة واثنين وخمسين.

عقب قيام تنظيم الضباط الأحرار بحركتهم، تم إجبار الملك فاروق على التنحي عن الحكم لنجله الطفل الأمير أحمد فؤاد الثاني، ثم غادر فاروق البلاد.

توفي فاروق في ليلة الثامن عشر من مارس لعام ألف وتسعمائة وخمسة وستين في الساعة الواحدة والنصف صباحًا بعد تناوله

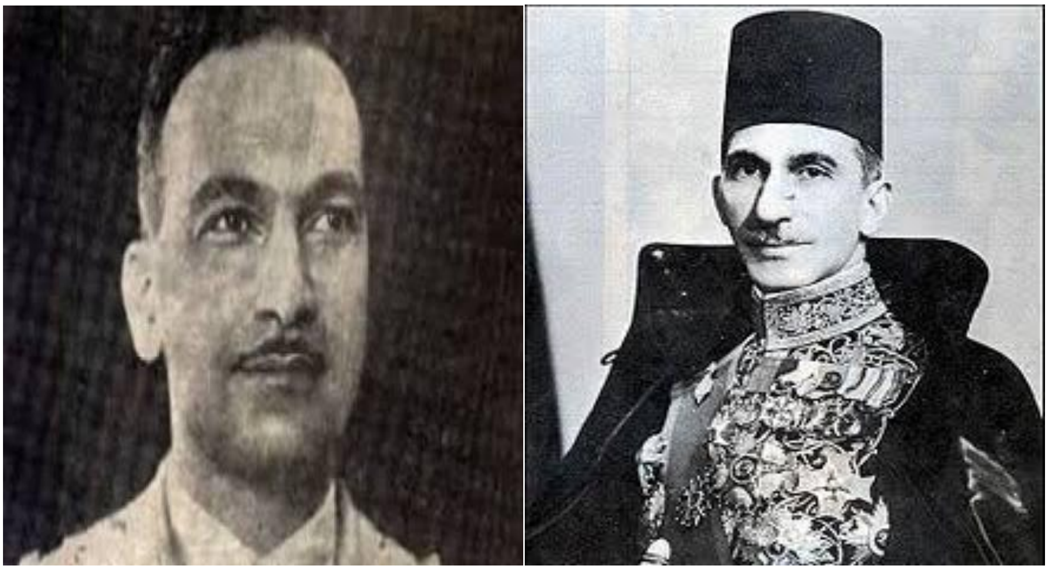
لعشاء دسم في مطعم إيل دي فرانس الشهير بروما. وقيل أنه اغتيل بسم الأكونتين بأسلوب كوب عصير الجوافة على يد إبراهيم البغدادي، أحد أبرز رجال المخابرات المصرية الذي أصبح فيما بعد محافظًا للقاهرة، والذي كان يعمل جرسونًا بنفس المطعم بتكليف من القيادة السياسية التي كانت تخشى من تحقق شائعة عودته لمصر. وهذا ما نفاه البغدادي لاحقًا. في تلك الليلة أكل وحده دستة من المحار وجراد البحر وشريحتين من لحم العجل مع بطاطا محمرة وكمية كبيرة من الكعك المحشو بالمربى والفاكهة. شعر بعدها بضيق في التنفس واحمرار في الوجه ووضع يده في حلقه. وحملته سيارة الإسعاف إلى المستشفى وقرر الأطباء الإيطاليون أن رجلًا بدينًا مثله يعاني من ضغط الدم المرتفع وضيق الشرايين لا بد أن يقتله الطعام.

أما مصطفى النحاس باشا فعقب يوليو اعتزل الحياة السياسية بأمر من مجلس قيادة الثورة، ثم سُجن هو وزوجته زينب هانم الوكيل لمدة عام، ثم تقاعد من الحياة العامة. وكان الضباط الأحرار قد اعتقلوه بطريقة مهينة وبدون علم الرئيس محمد نجيب، والذي كان معارضًا لذلك الأمر؛ فقام بشطب اسمه من كشوف الاعتقال التي قدمت إليه من الضباط الأحرار لأنه يعرف قيمة ووطنية الرجل.

توفي النحاس في الثالث والعشرين من شهر أغسطس لعام ألف وتسعمائة وخمسة وستين، أي بعد وفاة فاروق بحوالي خمسة أشهر. ودعته الجماهير كما ودعت مصر جثمان الزعيم سعد زغلول في مشهد نادر الحدوث ولم يتكرر كثيرًا؛ حيث امتلأ ميدان التحرير عن آخره بالجماهير التي جاءت تودع مصطفى باشا النحاس، وأحاطت الجماهير بالجثمان الطاهر وحملته على الأعناق حتى مثواه الأخير.

انتهت حياة الرجلين في نفس العام. كان محور صراعهما هو الدستور والقانون.

أحمد حسنين وعزيز المصري



رجلان ارتبطا بآخر ملوك مصر وكانا يشغلان منصب رائد الملك.

أولهما كلف بتربية الملك الشاب تربية سياسية وحافظ له على ملكه أكثر من مرة وأخرجه من العديد من الأزمات؛ لعل أبرزها حادث حصار قصر عابدين من قبل القوات البريطانية. وكان زوج والدته الملكة الأم في السر!

والثاني كلف بتربيته تربية عسكرية صارمة، ولكن الملك الشاب لم يتحمل تلك الصرامة فتركه الرجل واستمر في نضاله حتى لقب بأبي الثوار.

رجلنا الأول هو أحمد حسنين باشا. والده عالم الأزهر محمد حسنين وجده أحمد حسنين الذي حمل لقب أمير التجار. كان والده أحد المقربين من الخديوي عباس ثم السلطان حسين كامل، وعند تولى الملك فؤاد الحكم تمكن والده من الحصول على توصية من رجال البلاط لابنه الوحيد أحمد من اللورد ميلر لإلحاقه بإحدى الجامعات البريطانية، حيث تخرج من أكسفورد وبعد ذلك شغل عدة وظائف؛

فعمل كمساعد مفتش بوزارة الداخلية ثم عُين منتدبًا لمفاوضة إيطاليا بشأن الحدود الغربية، ثم أمينًا للملك فؤاد. كما تم انتدابه لملازمة ولي العهد فاروق في رحلته الدراسية بلندن في أكتوبر من عام ألف وتسعمائة وخمسة وثلاثين. تزوج من لطيفة هانم سري ابنة الأميرة شويكار مطلقة الملك فؤاد، وأنجب منها ولدين هما هشام والذي أصبح ضابطًا بالجيش، والثاني طارق الذي عمل بالتجارة وأنجب بنتين هما جيدة ونازلي.

بدأت العلاقة بين الملك فاروق وأحمد حسنين منذ أن كان أحمد حسنين رائدًا لولي العهد وكان عمر فاروق وقتها خمسة عشر عامًا. وخلال تلك البعثة توطدت العلاقة بين فاروق وأحمد حسنين إلى درجة كبيرة؛ حيث يقال إن أحمد حسنين هو أول من اصطحب الملك في هذه السن الصغيرة للسهر في ملاهي ونوادي لندن. ولم تمض سبعة أشهر حتى مات الملك فؤاد، وعادت البعثة إلى مصر دون أن يكمل فاروق تعليمه.

في بعثة لندن كان الصدام بين رجلنا وبطلنا الآخر؛ عزيز المصري.

ولد رجلنا باسم عبد العزيز علي المصري لعائلة شركسية عريقة ترجع أصولها إلى القفقاس تعرف بعائلة شلبي. سكنت العراق لفترة ثم انتقلت إلى مصر. درس الثانوية في القاهرة والتحق بالكلية العسكرية في الأستانة ثم كلية الأركان حيث تخرج منها بتفوق. انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي وشارك في انقلابها العسكري. بعد ذلك ترك الاتحاد والترقي بعدما تبدى له معاداتها للعرب؛ ليؤسس مع الشهيد سليم الجزائري الجمعية القحطانية.

خاض العديد من المعارك كضابط ضمن القوات العثمانية في ألبانيا وليبيا واليمن وأبلى فيها بلاءً حسنًا. كما شارك أيضًا في خلع

السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش بعد اتفاق الدول الأوروبية عليه.

ساهم في تأسيس وتنظيم الجيش النظامي للثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي؛ إذ عين رئيسًا لأركان جيش الثورة العربية الكبرى، ووزيرًا للدفاع في حكومة الشريف الحسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى. ولكنه أُعفي من منصبه بعد ستة أشهر في المنصب، وغادر الحجاز بعد أن اختلف مع الشريف حسين لعدة أسباب أهمها عدم ثقة عزيز المصري بالإنجليز والفرنسيين حلفاء الشريف حسين؛ فلكل من البلدين مخططات استعمارية تتصادم مع مبادئ وطموحات وأهداف جمعيته جمعية العهد. وقد علم كبقية الضباط العرب وسياسيي الأحزاب العربية بالاتفاقات السرية التي عُقدت بين الطرفين لاقتسام بلاد الشام والعراق، مما حدا به أن يتصل بالفريق فخري باشا قائد الجيش العثماني المحاصر في المدينة المنورة مع قواته، ويعرض عليه تحالفًا ضد القوات الأوروبية مقابل أن يوافق الترك على منح العرب استقلالًا ذاتيًا. وحين علم الشريف حسين بهذا الاتصال أعطى عزيز باشا المصري إجازة إجبارية لمصر وبدون عودة مرة أخرى.

تقديرًا لدوره الوطني والقومي واعترافًا بعبقريته العسكرية، اختاره محمد محمود باشا رئيس الوزراء المصري عام ألف وتسعمائة وثمانية وعشرين مديرًا لكلية الشرطة، فاستحدث فيها أساليب جديدة في التعليم والتربية واختار أعضاء هيئة التدريس من بين الضباط الأكفاء في مصر. وأصبح لهذه الكلية صيت واسع؛ نظرًا لما بذله عزيز باشا من جهد واضح، وما عرف عنه من الحزم والجدية وعبقرية التنظيم والإدارة والمعرفة الموسوعية، مما أثار إعجاب الملك فؤاد ملك مصر، فاختاره أن يكون الرائد الأول للأمير فاروق ولي العهد في بعثة لندن.

كان الصراع دائرًا في تلك البعثة بين الرجلين: عزيز باشا المصري يرغب في تربية ولي العهد، والذي سيكون أول ملكٍ مصريٍّ مائة بالمائة للبلاد مستقبلًا، تربية عسكرية صارمة حتى يكون جديرًا بمقعده. بينما كان أحمد باشا حسنين يجاري ولي العهد في تصرفاته الطائشة لصغر سنه؛ حتى يحقق طموحه من وراء ذلك.

عند وفاة الملك فؤاد عاد الأمير فاروق سريعًا إلى مصر ليتولى الحكم. استمر أحمد حسنين ملاصقًا له، بينما ولحالة العداء بين عزيز المصري والإنجليز انزوى عن الأضواء ليكمل نضاله ضدهم.

استغل أحمد حسنين حالة الطيش والاندفاع لدى الملكة نازلي والدة الملك فاروق وأوقعها في حبائله، وتزوجها عرفيًا بعلم ابنها الملك الشاب. واستمر يتدرج في المناصب الملكية مدعيًا جهله بالسياسة رغم أنه من دواهيها، حتى تولى منصب رئيس الديوان الملكي.

حدث في عهده الصدام الأشهر بين الملك فاروق والسير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني؛ حيث حوصر قصر عابدين بالدبابات البريطانية لإجبار الملك الشاب على تولية مصطفى باشا النحاس زعيم الأمة والأغلبية رئاسة الحكومة أو تنحيه عن العرش. وكاد فاروق أن يتنحى لولا أن حسنين أقنعه بإعطاء لامبسون ما يريد حتى لا يخسر عرشه، وأنه لن يفارق الحياة قبل أن ينتقم لفاروق من الاثنين: النحاس ولامبسون، وهو ما حدث بالفعل.

استمر حسنين في وضع العراقيل أمام حكومة الوفد، واستطاع إحداث الوقيعة بين مصطفى باشا النحاس ورفيق دربه مكرم باشا عبيد، حتى أقال فاروق الحكومة الوفدية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وعين أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدي رئيسًا جديدًا للحكومة.

أما مايلز لامبسون، ففي مطلع فبراير لعام ألف وتسعمائة وستة وأربعين كانت الوزارة البريطانية يومئذ من حزب العمال بزعامة كليمنت أتلي، وكان وزير الخارجية إرنست بيفن، وعرف حسنين كيف يوجه صديقه عبد الفتاح عمرو سفير مصر في لندن إلى استغلال صداقته مع بيفن للثأر من لامبسون. وكان أن استدعت وزارة الخارجية البريطانية مايلز لامبسون من مصر، وهو ما أسعد الملك فاروق الذي كان يضمر عداءً شديدًا لهذا الرجل، الذي أهانه بشدة وانتقص من سلطاته كملك في أزمة فبراير.

وهكذا بر حسنين بوعده أو بقسمه وثأر لنفسه وللملك من مصطفى النحاس ومايلز لامبسون ليُتوفى بعدها بأسبوعين!

في ظهر يوم التاسع عشر من فبراير لنفس العام وفي الساعة الثالثة ظهرًا غادر أحمد حسنين قصر عابدين في سيارته متجها إلى بيته في الدقي. وعندما كانت السيارة تعبر كوبري قصر النيل فجأة وبلا مقدمات جاءت من الناحية الأخرى المضادة سيارة لوري تابعة لقوات الجيش الإنجليزي بسرعة جنونية، ودار اللوري الإنجليزي في لحظة حول سيارة أحمد حسنين وصدمها صدمة هائلة. تقهقرت سيارة اللوري الإنجليزية إلي الخلف بعد أن ارتبك سائقها ودار نصف دورة حول سيارة أحمد حسنين، ففوجئ بسيارة قادمة من الاتجاه الآخر فعاد إلى الخلف مرة أخرى ليصدم سيارة أحمد حسنين مرة ثانية. وكان أحمد حسنين قد انحنى قليلًا في مكانه بالسيارة وبدأ الدم ينزف من أنفه، وتصادف مرور سيارة أحمد عبد الغفار وزير الزراعة، فأسرع بنقل أحمد حسنين بسيارته إلى مستشفى الأنجلو أمريكان، لكن روح أحمد حسنين فاضت إلى بارئها في الطريق إلى المستشفى، فنقلوا جثمانه من المستشفى إلى بيته في الدقي جثة هامدة.

أما عزيز المصري فقد ضيقت عليه السلطات البريطانية الخناق واعتقلته وحددت إقامته أكثر من مرة بتهمة الاتصال بالألمان. وحدث

في هذا الوقت أن اتصل بتنظيم الضباط الأحرار عن طريق أنور السادات وكمال الدين حسين، وكان دائم النصح لهم.

عرفانًا بجميله مع تنظيم الضباط الأحرار، تم تعيينه كأول سفير للبلاد لدى الاتحاد السوفييتي ليتولى مهمة تسليح الجيش من جديد.

ظل يتابع الأحداث حتى بعد اعتزاله السياسة حتى وفاته في الخامس عشر من يونيو لعام ألف وتسعمائة وخمسة وستين.

رجلان ارتبطا بالملك؛ أحدهما كان أدهى السياسيين في عصره رغم ادعائه بعدم معرفته بالسياسة، والآخر استحق لقب أبي الثوار تقديرًا لتاريخه النضالي.

الملكة نازلي والملكة فريدة



ما بين الملكة الأم والملكة وقع الملك الشاب بين فكي الرحا.

ما بين والدته التي استعادت حريتها بوفاة أبيه، فاندفعت طائشة تلبي رغباتها وتهوي بسمعة ولدها الملكية إلى الحضيض، وزوجته التي كانت تناطحه الرأي أمام الجميع دون أي اعتبارات ملكية، وقع الملك فاروق بينهما، وتخيل ما كان يحدث له عندما تقع الملكتان مع بعضهما بعضًا.

الملكة الأم هي نازلي عبد الرحيم صبري، الزوجة الثانية للملك فؤاد الأول بعد طلاقه من زوجته الاولى الأميرة شويكار، وهي ابنة عبد الرحيم باشا صبري وزير الزراعة ومحافظ القاهرة من زوجته توفيقة هانم شريف. كانت أيضًا حفيدة من جهة الأم للواء محمد شريف باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وكانت أيضًا حفيدة سليمان باشا

الفرنساوي الذي جاء لمصر مع الحملة الفرنسية ولكنه رفض الرحيل ومكث بمصر وأشهر إسلامه.

كان الملك فؤاد الأول يكبر الملكة نازلي بعشرين عامًا، لهذا كان شديد الغيرة عليها؛ يخفيها داخل جدران القصر ويعين الجواسيس لمراقبتها دائمًا، بل وخرجت شائعات تفيد أنه كان كثيرًا ما يعذبها ويجلدها بالكرباج. كانت حياتها معه جحيمًا لا يطاق. وعندما توفي الملك فؤاد شعرت نازلي بالحرية للمرة الأولى بعد أن عاشت طويلًا داخل جدران سجنها الملكي.

لعبت الملكة نازلي دورًا كبيرًا بعد وفاة الملك فؤاد في تولي الملك فاروق للعرش؛ حيث كان فاروق عند وفاة والده لم يبلغ السن القانونية التي تمكنه من تسلمه كامل سلطاته الشرعية، فعينت لجنة وصاية عليه كان يرأسها أبرز الطامعين في الحكم وقتها الأمير محمد علي توفيق ولي العهد، الأمر الذي دفع بالملكة نازلي لاستصدار فتوى من الإمام المراغي شيخ الأزهر وأحد أكبر الداعمين للملك فاروق بأنه يجوز للإنسان أن يتصرف في أمواله عندما يبلغ خمسة عشر عامًا من عمره، ليتسلم فاروق حكم البلاد وهو في عمر سبعة عشر ميلاديًا وثمانية عشر هجريًا طبقًا للدستور الذي ينص على احتساب التقويم بالهجري. ويقال إن أحمد باشا حسنين لعب دورًا في هذا الأمر للوصول لأطماعه.

كان أحمد حسنين عندما عاد مع الملك الصغير قد نجح في أن ينسج خيوط فتنته حول الملكة نازلي وأن يجعلها تقع في غرامه. وكانت الملكة بعد رحيل زوجها قد انطلقت في الاستمتاع بمتع الحياة ومباهجها بشكل كبير بعد الخروج من سجنها، مما أدى إلى التصادم بين الملك فاروق وأمه أكثر من مرة. في حين ظهر أمامها أحمد حسنين

في تلك الفترة بمظهر الجنتلمان الرقيق الذي يجيد مخاطبة النساء والفارس والمغامر أيضًا في نفس الوقت؛ فقد كان أحمد حسنين بطل مصر في لعبة سلاح الشيش. وحدث أنه بعد ذلك بوقت قليل تزوجت الملكة نازلي من أحمد حسنين عرفيًا بموافقة الملك فاروق بعد أن انتشرت أخبار علاقتهما معًا في البلاد وبين العائلة المالكة. وظلت الملكة نازلي هي زوجة أحمد حسنين عرفيًا حتى وفاته إثر اصطدام لوري تابع للقوات البريطانية بسيارته على كوبري قصر النيل.

في تلك الفترة كانت المشاحنات مستمرة بين الملكة الأم وزوجة ابنها.

الملكة فريدة أو صافيناز ذو الفقار. ولدت في مدينة الإسكندرية بمنطقة جناكليس، وهي تنتمي لعائلة ذي الفقار الشركسية المصرية العريقة. وهي كريمة صاحب السعادة يوسف ذي الفقار باشا وكيل محكمة الاستئناف المختلطة، ابن علي باشا ذي الفقار محافظ العاصمة السابق، ابن يوسف بك رسمي أحد كبار ضباط الجيش المصري في عهد الخديوي إسماعيل. أما والدتها فهي السيدة زينب هانم ذو الفقار كريمة محمد سعيد باشا الذي رأس الوزارة المصرية أكثر من مرة، واشترك قبل وفاته في وزارة سعد باشا زغلول. وكان أحد السياسيين الذين شُهد لهم بالذكاء والدهاء وبعد النظر والبصر بعواقب الأمور. كان للملكة فريدة أخوان من الذكور هما سعيد ذو الفقار وشريف ذو الفقار.

درست الملكة فريدة في نوتردام دي سيون الفرنسية. كان للملكة عدة هوايات خاصة الموسيقى، وكانت بارعة في العزف على البيانو . عرف عن الملكة فريدة منذ صغرها ميلها إلى البساطة في ثيابها وزينتها؛ فكانت ترتدي ما هو أقرب إلى الحشمة وبعيدٌ عن الكلفة. وقد اختار لها فاروق اسم فريدة تطبيقًا لوصية أبيه باستمرار حرف الفاء في العائلة؛ حتى يستمر الحكم فيها.

اشتركت صافيناز في الرحلة الملكية التي قام بها الملك فاروق ووالدته الملكة نازلي وأخواته إلى أوروبا في مطلع عام ألف وتسعمائة وسبعة وثلاثين. وخلال تلك الرحلة تعرفت على الملك فاروق وأعلنت الخطوبة الرسمية بعد عودة الأسرة المالكة إلى مصر في صيف نفس العام، وتم الزواج في العام التالي وهي في السابعة عشرة من عمرها، وسط احتفالات شعبية لم يسبق لها مثيل.

أنجبت من الملك فاروق ثلاث بنات هن الأميرة فريال والأميرة فوزية والأميرة فادية. وكانت محبوبة من الشعب المصري، ولكن عدم إنجابها لولي العهد كان سببًا للمشاكل الكثيرة بينها وبين فاروق وبين نازلي، والتي كانت تغار منها لشعبيتها الكبرى وحب الشعب لها بسائر طبقاته.

كانت نازلي ترسل إليها طرودًا على شكل هدايا، وعندما تفتحها فريدة تجد بداخلها ضفادع وعصافير مذبوحة، أو ترسل إليها علبًا ملفوفة بشكل جميل من الخارج، وعند فتحها تجد بداخلها لعبة من لعب الأطفال. أنهت نازلي الوفاق مع فريدة وتصورت من خلال القصص والحكايات التي كانت تُروى عنها داخل القصر أن فريدة وراء هذه الشائعات التي تحكي عن علاقاتها مع حسنين تارة ومع عمر فهمي تارة أخرى، فأعلنت الحرب عليها. أما فاروق فجعل نازلي تعيش معهم وتشاركهم حياتهم وتتدخل في أخص خصوصيات حياتهم. وكانت فريدة في بداية زواجها سعيدة بوجود نازلي، تشكو إليها وتطلب نصائحها، حتى انقلب الحال وبدأ هذا الصراع. كانت في بعض الأحيان تقف معها ضد تصرفات فاروق اللاهية. أما فاروق فقد كان ضعيفًا أمام رغبات أمه وجبروتها، ولا يستطيع أن يرد لها طلبًا فصارت حياته جحيمًا.

بعد وفاة أحمد حسنين باشا سافرت نازلي إلى أوروبا، وقد عزمت على ألا تعود إلى مصر لكي تعيش على حريتها. وعند وصولها إلى

مارسيليا قابلت شخصًا انتهازيًا يدعى رياض غالي، كان أمينًا للمحفوظات بقنصلية مصر في مارسيليا، وكانت القنصلية المصرية قد كلفته ليكون في خدمة الملكة ولكي يشرف على نقل حقائبها، إلا أنه في فترة وجيزة قد تحول من مجرد مرافق للملكة والأميرات ليقوم على تلبية طلباتهم، إلى عشيق جديد يضاف إلى قائمة الملكة نازلي؛ فقد ظل يلازمها ليل نهار لدرجة أنه عندما سافرت إلى سويسرا وفرنسا وإنجلترا ثم استقرت في أمريكا كانت تصحبه معها.

وصلت إلى مصر أنباء الفضيحة الجديدة، فطلبت وزارة الخارجية من رياض غالي العودة إلى عمله في مارسيليا، فرفض الإذعان لطلب الوزارة فقررت الوزارة إحالته إلى المعاش، فاستبقته نازلي في خدمتها وادعت أنه السكرتير الخاص وعوضته أضعاف مرتبه.

في ذلك الوقت وقع الطلاق بين الملك فاروق والملكة فريدة. بكى فاروق طويلًا على فراقه لفريدة، ولكنه لم يلبث إلا وقد ارتد لحياته اللاهية بعد ذلك، قبل أن يتلقى تلك الصدمة.

بعد ذلك دوت في العالم أنباء أكبر فضيحة تناقلتها الصحافة الأمريكية والأوروبية؛ رياض غالي المغامر المسيحي الذي أصبح العاشق للملكة الأم ولابنتها الأميرة فتحية-في نفس الوقت. كانت هذه العلاقة الشاذة هي الختام المأساوي لقصة ملكة لم تحترم العرش الذي جلست عليه، ولم تراعِ كرامة البلد الذي تنتمي إليه، بل لم تحترم شيخوختها وعمرها.

أوائل مايو عام ألف وتسعمائة وخمسين عقد الزواج المدني في سان فرانسيسكو بين رياض غالي والأميرة فتحية. وطلب فاروق أن تنشر الصحف قصة هذا الزواج بالتفصيل، كما طلب من الرقابة عدم حذف أي شيء فيها. وأمر مجلس البلاط برئاسة الأمير محمد علي

بالاجتماع للنظر في أمر الملكة الأم والأميرة. وقرر مجلس البلاط رفض زواج فتحية من رياض غالي، وتجريدها هي وأمها الملكة نازلي من امتيازاتهما الملكية؛ فلم تعد الملكة ملكة ولم تعد الأميرة أميرة، وتم مصادرة أملاكهما وأموالهما في مصر.

أتى الفصل الأخير في رواية الملكة نازلي في التاسع من ديسمبر لعام ألف وتسعمائة وستة وسبعين عندما أطلق رياض غالي الرصاص على الأميرة فتحية وقتلها بعد إدمانه الخمر والمخدرات، وحاول الانتحار بإطلاق الرصاص على رأسه ولكنه لم يمت، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عامًا. ومات رياض غالي، ثم ماتت الملكة نازلي بعدها بعامين وعمرها ثلاث وثمانون سنة، ودفن الثلاثة في إحدى كنائس لوس أنجلوس.

أما الملكة فريدة فقد ظلت مقيمة في مصر بعد قيام تنظيم الضباط الأحرار بانقلابهم على الملك فاروق وطرده من البلاد. لم تغادر مصر إلا إلى سويسرا لرؤية بناتها، وعاشت في هدوء في إحدى الشقق حتى وفاتها في عام ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين.

عندما تختلف النساء، فعليك بالركض.

وإذا كانتا والدتك وزوجتك، فلن يكفيك ضياع ملكك.

مكرم عبيد وفؤاد سراج الدين



رجلان صارا نِدّين على عكس رغبتهما.

الاثنان من كبار حزب الوفد ومن المقربين لرئيسه دولة مصطفى النحاس باشا. بل أن أحدهما هو رفيق دربه وصديق الكفاح مكرم باشا عبيد، والآخر هو من أعلام حزب الوفد وبشهادة الكثيرين أحد أفضل من تولى وزارة الداخلية على مر تاريخها على الرغم أنه ليس من أبنائها؛ فؤاد باشا سراج الدين.

ولد مكرم عبيد في الخامس والعشرين من شهر أكتوبر لعام ألف وثمانمائة وتسعة وثمانين في إحدى قرى مدينة قوص بمحافظة قنا، لعائلة من أشهر العائلات القبطية وأثراها. كان والده يعمل في مجال الإنشاءات، وبسبب جهوده في إنشاء خط السكة الحديدية بين نجع حمادي والأقصر حصل على لقب الباكوية.

التحق مكرم عبيد بالمدرسة الأمريكية في أسيوط، ودرس القانون في أكسفورد وحصل على درجة امتياز في القانون، واستكمل دراسته القانونية في ليون بفرنسا وحصل على ما يعادل شهادة الدكتوراه.

عند عودته لمصر عمل سكرتيرًا لجريدة الوقائع المصرية، واختير سكرتيرًا خاصًا للمستشار الإنجليزي طوال مدة الحرب العالمية الأولى، ولكن بسبب كتابته رسالة في معارضة المستشار الإنجليزي برونيات؛ شارحًا فيها مطالب الأمة المصرية وحقوقها إزاء الإنجليز، قاموا بالاستغناء عنه. ثم عين بعد ذلك أستاذًا بمدرسة الحقوق لعامين كاملين. وفي عام ألف وتسعمائة وتسعة عشر انضم إلى حزب الوفد وعمل في مجال الترجمة والدعاية في الخارج ضد الاحتلال الإنجليزي، حتى إن الجريدة الناطقة بلسان حزب الوفد أطلقت عليه لقب الخطيب المفوه، وذلك لتمكنه الشديد من اللغة العربية.

اشتغل مكرم باشا بالمحاماة وكرس وقته للدفاع عن المقبوض عليهم في تهم سياسية ومن لاحقه البوليس السياسي. وما زالت أصداء مرافعاته معروفة في تاريخ المحاماة في مصر؛ حيث كان يعتمد في دفاعه على التحليل المنطقي لدوافع الجريمة، وكان يستشهد بالقرآن في مرافعاته كثيرًا. اختير نقيبًا للمحامين ثلاث مرات، وكان هو الذي قام بالدفاع عن عباس محمود العقاد حين اتُّهم بسب الذات الملكية. ولما تم نفي سعد زغلول ثار مكرم عبيد وقام بإلقاء الخطب والمقالات، مما تسبب في القبض عليه ونفيه هو الآخر.

شكل مصطفى النحاس حكومته الأولى وعين مكرم وزيرًا للمواصلات. وفي عام ألف وتسعمائة وخمسة وثلاثين أصبح سكرتيرًا عامًا للوفد، وهو ما أغضب أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي، فقاما بالانفصال عن حزب الوفد وتأسيس الهيئة السعدية. وبعد معاهدة عام ألف وتسعمائة وستة وثلاثين عين مكرم عبيد وزيرًا للمالية، وحصل على رتبة الباشوية.

استمر مكرم كوزير للمالية في حكومة النحاس، والتي شكلت بعد حصار قصر عابدين قبل أن يحدث الشقاق الأكبر بينه وبين النحاس،

بسبب رغبة زينب هانم الوكيل زوجة النحاس باشا في تحجيم مكرم قليلًا وإعطاء الفرصة لفؤاد باشا سراج الدين.

وُلد فؤاد باشا سراج الدين في الثاني من نوفمبر لعام ألف وتسعمائة وأحد عشر في كفر الجرايدة بمحافظة كفر الشيخ. ينتمي في أصوله لعائلة سراج الدين، وهي عائلة مصرية تنتمي لحزب الوفد على مر تاريخها، ومن أثرى العائلات في القطر المصري.

عمل فؤاد سراج الدين وكيلًا للنائب العام ومحاميًا قبل أن يضمه مكرم عبيد رسميًا لحزب الوفد؛ لتبدأ رحلته السياسية بالصدام الأشهر في حزب الوفد.

لم يكن فؤاد سراج الدين طرفًا أساسيًا في الصراع، والذي يعلم القاصي والداني أنه كان بين مكرم باشا عبيد وزينب هانم الوكيل، ولكن وجد نفسه متورطًا في تلك الأحداث والتي انتهت بانشقاق مكرم عبيد عن الوفد وتشكيله لحزب يعرف باسم الكتلة الوفدية، التي أصدر لها جريدة خاصة.

لم يكتفِ مكرم عبيد بذلك، بل قام برصد مخالفات عديدة وجمعها في وثائق وقام بطبع ما سمي بعد ذلك بالكتاب الأسود، وقدم به عريضة للملك بأحوال البلد، وروى فيه ما حدث في حزب الوفد من فضائح ومخالفات. وتقدم باستجواب لمجلس النواب ووقف يعرض وقائع استجوابه، وهنا حدث موقف من أروع ما يمكن أن يحدث في دولة تحترم القانون والدستور.

وقف مصطفى باشا النحاس أمام مجلس النواب ليدافع عن نفسه وعن ذمته المالية بالأوراق والمستندات والفواتير، حتى تم إثبات عدم صحة ما ادعاه مكرم باشا عبيد في استجوابه.

تقدم حسن ياسين باقتراح لإسقاط عضوية مكرم باشا من مجلس النواب؛ لأن هذا الرجل الذي كان سكرتيرًا للوفد وصديقًا لمصطفى النحاس وابنًا لسعد زغلول لم يعد جديرًا بشرف النيابة. فجرى تصويت على الفور وفي نفس الجلسة، رغم أن فكرى أباظة كان قد

طلب إحالة الموضوع للجنة الشؤون الداخلية في المجلس، إلا أن طلبه قد تم رفضه. وفصل مكرم عبيد من عضوية مجلس النواب، ولم يلبث كثيرًا قبل أن يقوم مصطفى باشا النحاس باعتقاله وتحديد إقامته!

بعد رحيل حكومة النحاس خرج مكرم من محبسه، ليشترك مع أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي في تشكيل وزارة ائتلافية لم تستمر طويلًا.

أما فؤاد باشا سراج الدين فقد تولى وزارة الداخلية في حكومة مصطفى النحاس لعام ألف وتسعمائة وخمسين، وفي عهده حدثت مجزرة الشرطة في الإسماعيلية من قبل القوات الإنجليزية.

بعد قيام الضباط الأحرار بحركتهم اعتزل مكرم باشا عبيد السياسة حتى وفاته في الخامس من يونيو في عام ألف وتسعمائة وواحد وستين، وتم تأبينه بالكنيسة المرقسية بالأزبكية. وقد شارك أنور السادات نيابة عن الرئيس جمال عبد الناصر في تأبينه، ودُفن بالقاهرة.

أما فؤاد باشا سراج الدين فقد تم اعتقاله أكثر من مرة. وعند عودة الأحزاب لمصر قام بإحياء حزب الوفد تحت اسم حزب الوفد الجديد وتولى رئاسته، ثم اعتزل الحياة السياسية حتى وفاته في شهر أغسطس من مطلع الألفية الجديدة.

رفقاء درب وزملاء كفاح بسبب تدخل البعض ومحاولة إزاحة البعض لحساب البعض، صاروا أندادًا، وخسروا الكثير.

في نهاية هذا الفصل لا بد أن أقتبس جملة للخطيب المفوه مكرم باشا عبيد فحواها:

"اللهم يا رب المسلمين والنصارى، اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن أنصارًا، واجعلنا نحن نصارى لك وللوطن مسلمين".

علي ماهر وأحمد ماهر





شقيقان كان لهما تأثير كبير في الحياة السياسية المصرية في واحدة من أحرج حقباتها على مر التاريخ. أولهما كان رجل القصر والملك والذي يحيك المؤامرات لاقتناص سلطات غير دستورية للقصر. والثاني كان من أبناء سعد زغلول وحزب الوفد، ولكنه انفصل عن الوفد بصحبة رفيق دربه محمود فهمي النقراشي ليؤسسا الحزب السعدي ويبدآ رحلة جديدة.

الشقيق الأكبر هو علي باشا ماهر. والده هو محمد ماهر باشا وكيل وزارة الحربية ذو المواقف الوطنية المحمودة، ومحافظ القاهرة من أعيان الشراكسة في مصر.

درس القانون في مصر وفرنسا، وعمل بعد تخرجه بالتدريس في مدرسة الحقوق وأصبح مديرًا لها، كما عمل في المحاماة والقضاء. انضم إلى حزب الوفد المصري عند تشكيله في أعقاب الحرب العالمية

الأولى، وأصبح من نشطاء جناحه اليميني. وعمل في صفوف الثورة الوطنية المصرية برئاسة الزعيم سعد زغلول باشا، وقد قبض عليه ونقل إلى الأقصر نتيجة انضمامه لحزب الوفد، قبل أن يتركه وينضم بعد ذلك إلى حزب الأحرار الدستوريين ثم إلى حزب الاتحاد بعد انشقاق حزب الوفد الأول.

كان علي ماهر مديرًا لمدرسة الحقوق وأيد في وقت مبكر الوفد. ساعد على الاتصال بين عدلي باشا يكن وسعد باشا زغلول، وهكذا سهل المفاوضات المصرية مع اللورد ملنر.

تولى وزارة المعارف العمومية في وزارة دولة الرئيس أحمد زيوار باشا، ثم أصبح وزيرًا للمالية في وزارة محمد محمود باشا. أصبح ناظرًا على وقف سيف الدين ثم مديرًا للبنك الأهلي، ثم أصبح وزيرًا للمعارف العمومية ثم وزيرًا لوزارة الحقانية في وزارة إسماعيل صدقي باشا، ثم أصبح رئيسًا للديوان الملكي في مصر في أول يوليو عام ألف وتسعمائة وخمسة وثلاثين.

شكل وزارته الأولى في عام ألف وتسعمائة وستة وثلاثين، وقام أثناء رئاسته بتشكيل هيئة المفاوضات المصرية مع الإنجليز، وأجرى انتخابات عامة حرة نال على أثرها حزب الوفد أغلبية ساحقة، كما قام بالمناداة بإعلان الأمير فاروق ملكًا على مصر بعد وفاة والده الملك فؤاد.

عندما تولى زعيم الأغلبية مصطفى باشا النحاس رئاسة الوزراء، أصبح علي باشا ماهر رئيسًا للديوان الملكي مرة أخرى، فكان ناصحًا للملك الشاب فاروق وعمل على توجيهه لكسب ثقة الشعب المصري ومحبته؛ تارة بإظهار تدين الملك عن طريق التعاون مع جماعة الإخوان

المسلمين الوليدة، وتارة أخرى بإظهار مدى تواضع الملك وكيفية تعامله مع الرعية.

شكل وزارته الثانية في أغسطس عام ألف وتسعمائة وتسعة وثلاثين، حين بدأت الحرب العالمية الثانية بين ألمانيا وإيطاليا والحلفاء. وقد قام علي ماهر باشا بتعيين الفريق عزيز بك المصري المناضل القومي رئيسًا عامًا لأركان حرب الجيش المصري، وصالح حرب باشا وزيرًا للحربية. وأنشأ جيشًا مرابطًا بقيادة عبد الرحمن عزام باشا وزير الأوقاف المصري، كما حصل على نيشان فؤاد الأول، وهو من أرفع الأوسمة في ذلك الوقت.

اتبع علي ماهر خلال الحرب العالمية الثانية سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب بنجاح، ولكنه ولتدخلات الإنجليز المستمرة واتهامه بالتعاون مع المحور، اضطر إلى تقديم استقالته من رئاسة الوزراء احتجاجا على التدخلات البريطانية المستمرة. ولم يكتف الإنجليز بذلك، بل طلبوا من حسن باشا صبري وحسين باشا سري رئيسَي الوزراء التاليين لعلي ماهر أن يقوما باعتقاله، إلا أنهما رفضا قبل أن يقوم مصطفى باشا النحاس باعتقاله عقب توليه رئاسة الوزراء بعد حادثة حصار قصر عابدين.

أما أحمد ماهر باشا فقد تخرج من كلية الحقوق ومارس المحاماة لمدة عامين، قبل أن يسافر إلى مونبيلييه ليدرس القانون والاقتصاد في جامعتها ثلاث سنوات وينال منها درجة الدكتوراه.

ارتبط مع محمود فهمي النقراشي باشا بصداقة وثيقة، فتزاملا وسارا معًا تحت راية سعد زغلول، كما التحقا بأجهزة عبد الرحمن فهمي السرية.

أثيرت شكوك حول صلته بالجماعات التي كانت تقتل الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ألف وتسعمائة واثنين وعشرين، واعتقل مع النقراشي بعد مصرع حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل زهدي في نفس السنة، ولكن لم يثبت أي اتهام ضده.

انتخب عضوًا بمجلس النواب عام ألف وتسعمائة وأربعة وعشرين، واختاره سعد زغلول وزيرًا للمعارف في نفس العام. أثناء حادثة اغتيال السردار كان شفيق منصور أحد المتهمين السياسيين في اغتيال السردار في مكتب أحمد ماهر بعد وقوع الجريمة، فقبض على أحمد ماهر باشا وحوكم في قضية الاغتيالات السياسية مع النقراشي، وشكل سعد زغلول هيئة للدفاع عنهما، كان على رأسها المحامي المغوار آنذاك مصطفى النحاس باشا، الذي حصل لهما على البراءة بعد أقل من عام.

اختير مرة ثانية عضوًا في مجلس النواب وأصبح رئيسًا للجنة الميزانية والمحاسبة في البرلمان.

بعد رحيل الزعيم سعد زغلول، رأى أحمد ماهر والنقراشي أحقيتهما في شغل موقع سكرتيري الحزب أكثر من مكرم عبيد؛ لأسبقيتهما في الارتباط بسعد زغلول ودورهما في الكفاح السري الذي كاد يعرضهما للموت أكثر من مرة. كانت المنافسة بين ماهر والنقراشي من جانب والنحاس ومكرم من جانب آخر أشبه بمقدمة للانشقاق الأول الذي ضرب حزب الوفد، والذي حدث بين عامي ألف وتسعمائة وسبعة وثلاثين وألف وتسعمائة وثمانية وثلاثين، بعد أن خرج ماهر وغالب والنقراشي مع مجموعة من شباب الوفد وشكلوا الهيئة السعدية أو ما يعرف بالحزب السعدي.

تولى أحمد ماهر رئاسة الوزراء بعد إقالة حكومة مصطفى النحاس من قبل الملك. كان أحمد ماهر باشا من أنصار دخول مصر الحرب العالمية الثانية إلى جانب الإنجليز؛ لأن ذلك من وجهة نظره سيعطي الجيش المصري خبرة ميدانية يفتقدها، فهو جيش لم يدخل حربًا منذ عهد محمد علي، لذلك فهو غير قادر على حماية مصر وحماية قناة السويس، وهي الذريعة التي تتذرع بها بريطانيا لإبقاء قواتها في مصر. كما أن دخول مصر الحرب يضمن لها مقعدًا في مجلس الصلح، والذي سيعقد بعد انتهاء الحرب. كانت الحرب قد انتهت بالفعل، ومسألة دخولها مجرد مسألة شكلية ليس إلا.

في الرابع والعشرين من فبراير عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين عقد البرلمان المصري جلسته الشهيرة لتقرير إعلان الحرب على المحور، والوقوف بجانب الحلفاء وانضمام مصر للأمم المتحدة. ومع ارتفاع حدة المعارضة بين مؤيد للمحور ومساند للحلفاء، اضطر أحمد ماهر إلى عقد جلسة سرية مع مجلس النواب شرح لهم فيها المكاسب التي ستحصل عليها مصر في حال الإعلان الرسمي للحرب ضد المحور ودعم الحلفاء. وأخيرًا اقتنع مجلس النواب بما أوضحه أحمد ماهر لهم من بيانات وحجج وأسانيد، واستطاع أن يحصل على تأييد شبه جماعي لإعلان الحرب على المحور. وبعد الحصول على الموافقة الرسمية للبرلمان قرر أحمد ماهر التوجه مباشرة إلى مجلس الشيوخ لطرح حجته عليهم، وأثناء مروره بالبهو الفرعوني قام شاب يدعى محمود العيسوي بإطلاق النار عليه وقتله في الحال.

بعد الحادث ألقي القبض على حسن البنا وأحمد السكري وعبد الحكيم عابدين وآخرين من جماعة الإخوان المسلمين، والتي كان يعتقد أن العيسوي عضو فيها. ولكن بعدها بأيام تم الإفراج عنهم بسبب اعتراف العيسوي بانتمائه للحزب الوطني.

بعد الإفراج عن قيادات الجماعة لم يذكر أي أحد منهم علاقته بالعيسوي، ولكن في سنوات لاحقة ثبتت علاقة الجماعة بالعيسوي، ومنها شهادة الشيخ أحمد حسن الباقوري في مذكراته الشخصية والتي حملت اسم "بقايا ذكريات". حيث أكد أن العيسوي كان خلية سرية للإخوان في الحزب الوطني، وقام التنظيم الخاص بقيادة عبد الرحمن السندي بإسناد مهمة اغتيال أحمد باشا ماهر له؛ حتى ينتقموا منه بعد خسارة كل مرشحي الإخوان في الانتخابات. في الوقت نفسه كان العيسوي قد أقر عند القبض عليه أنه ينتمي للحزب الوطني المعارض، وأنه أقدم على فعلته ليمنع قرار دخول مصر الحرب مع إنجلترا ضد اليابان، الأمر الذي سيؤثر على نفسية الشعب المصري!

أما علي باشا ماهر، فقد شكل وزارته الثانية عقب حريق القاهرة ولم تستمر طويلًا، ثم شكل بعد ذلك وزارته الرابعة في أعقاب حركة الضباط الأحرار في يوليو عام ألف وتسعمائة واثنين وخمسين. وفي عهد وزارته تنازل الملك فاروق عن الحكم لنجله الأمير أحمد فؤاد الثاني أمير الصعيد. لم يستمر علي ماهر طويلًا في وزارته وتركها سريعًا؛ ليعتزل الحياة السياسية حتى وفاته في عام ألف وتسعمائة وستين.

شقيقان أثَّرا في تاريخ البلاد على الرغم من تضاد اتجاهاتهما. كل ما نستطيع قوله أن كلًا منهما قد أحب البلاد وحاول خدمتها بطريقته التي يراها.

حسن البنا ومحمود فهمي النقراشي





ما بين أستاذ خط ارتدى عباءة رجل الدين ثم طمح لأن يكون زعيمًا سياسيًا، ورجل سياسة مخضرم تدور أحداث هذا الفصل.

أستاذ الخط هو مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها الأول حسن البنا، والرجل السياسي هو رئيس الوزراء الأسبق محمود فهمي النقراشي باشا.

بالطبع لن نتكلم كثيرًا عن كل واحد منهما؛ لأننا لو فعلنا ذلك لكان هذا الفصل في كتاب منفرد وهو يستحق بالفعل. فقط سنسرد تاريخ كل منهما بإيجاز، ثم نتطرق إلى الصراع الذي حدث بمجرد اغتيال أحمد باشا ماهر، وتولي محمود فهمي النقراشي رئاسة الوزراء.

حسن البنا... ولد البنا في قرية المحمودية من محافظة البحيرة بدلتا النيل، وهو ينتسب إلى أسرة ريفية متوسطة الحال كانت تعمل بالزراعة في إحدى قرى الدلتا، هي قرية شمشيرة قرب مدينة رشيد الساحلية.

اشترك حسن البنا منذ وقت مبكر من عمره في بعض الجمعيات الدينية، وانضم لطريقة صوفية تعرف بالطريقة الحصافية حتى صار سكرتيرًا للجمعية الحصافية للبر وهو في الثالثة عشرة من عمره. تميز حسن البنا بفهم واسع وذكاء متقد وذاكرة قوية، وكان حريصًا على الصلاة وأدائها في المسجد ومداومًا على تلاوة القرآن الكريم، ويهتم بأداء الشعائر الدينية ويدعو زملاءه إليها. كما كان يجيد فن الحوار والإقناع ويتميز بالشجاعة الأدبية واللباقة في الأسلوب.

كون مع زملائه الذين كانوا يشتركون معه في الصلاة جمعية سماها "جمعية محاربة المنكرات"؛ فكانوا يرسلون خطابات للمخطئين لنصحهم وإرشادهم حتى يعودوا إلى الطريق الصحيح. وبعد إتمامه المرحلة الإعدادية التحق بمدرسة المعلمين الأولية بدمنهور وهو في الرابعة عشرة من عمره. واصل البنا دعوته إلى التمسك بالإسلام؛ فكان يوضح لزملائه في المدرسة فضل الصلاة المفروضة، وأدار حلقة لقراءة القرآن الكريم قبل دخول التلاميذ لفصولهم. ولم يمنعه ذلك من الاهتمام بدروسه، بل كان متفوقًا في دراسته، قبل أن يقابل أحمد السكري ويؤسسا جمعية دينية جديدة كانت فيما بعد اللبنة الأولى لجماعة الإخوان المسلمين.

التحق البنا وهو في السادسة عشرة من عمره بكلية دار العلوم بالقاهرة بعد أن حصل في السنة النهائية من مدرسة المعلمين على المركز الأول، فكان ترتيبه الخامس بين جميع طلاب مصر. وعندما دخل دار العلوم وتقدم لامتحانها كان يحفظ ثمانية عشر ألف بيت من الشعر وكثيرًا من النثر. أعجب البنا بالدراسة في دار العلوم وأساتذتها، وأخذ يذاكر بجد ونشاط ويجتهد في دراسته فكان الأول فيها. وتلقى دروس علم الحياة ونظم الحكومات والاقتصاد السياسي إلى جانب الدروس الأخرى في اللغة والأدب والشريعة وفي الجغرافيا والتاريخ حتى

تخرج منها. وفي هذه الفترة اتصل البنا بالشيخ محب الدين الخطيب و رشيد رضا. جمع البنا مكتبة ضخمة تحتوي على عدة آلاف من الكتب في المجالات المذكورة، إضافة إلى أعداد أربع عشرة مجلة من المجلات الدورية التي كانت تصدر في مصر مثل مجلة المقتطف ومجلة الفتح ومجلة المنار وغيرها.

عين البنا مدرسًا للخط بإحدى المدارس الابتدائية بالإسماعيلية، ومنها انطلق بدعوة الإخوان المسلمين. ثم عاد البنا إلى القاهرة مرة أخرى ليزاول عمله مدرسًا بمدرسة عباس بالسبتية، وأخذ يؤسس لجماعته تأسيسًا واسع النطاق وينتقل بها من مرحلة إلى مرحلة.

أمضى البنا ما يقرب من تسعة عشر عامًا مدرسًا بالمدارس الابتدائية؛ في الإسماعيلية ثم في القاهرة. وعندما استقال من وظيفته كمدرس كان قد نال الدرجة الخامسة في الكادر الوظيفي الحكومي. وبعد استقالته عمل لمدة قصيرة في جريدة الإخوان المسلمين اليومية، ثم أصدر مجلة الشهاب الشهرية لتكون مصدرًا مستقلًا لرزقه. وبدأت الجماعة في التوسع والانخراط في العمل السياسي، حتى تورطت في اغتيال أحمد باشا ماهر رئيس الوزراء ورفيق كفاح النقراشي باشا.

أما محمود فهمي النقراشي باشا، فقد ولد في مدينة الإسكندرية شمالي مصر في عام ألف وثمانمائة وثمانية وثمانين. عمل سكرتيرًا عامًا لوزارة المعارف المصرية ووكيلًا لمحافظة القاهرة، ثم صار عضوًا في حزب الوفد. حكم عليه بالإعدام من قبل سلطات الاحتلال الإنجليزي بسبب ثورة ألف وتسعمائة وتسعة عشر والتي كان من قياداتها، واعتقل من قبل سلطات الاحتلال الإنجليزي أكثر من مرة. كما تولى وزارة المواصلات المصرية العامة.

تولى رئاسة الوزراء بعد اغتيال أحمد ماهر في عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين، حيث جاء في جو تسوده المظاهرات والاضطرابات التي عمت البلاد والتي تصدى لها بعنف شديد، ومنها على سبيل المثال مظاهرة الطلبة التي خرجت من جامعة فؤاد الأول إلى قصر عابدين، والتي سلكت كوبري عباس حيث حاصرتهم الشرطة المصرية وقامت بفتح الكوبري بينما المظاهرة تسير عليه ليسقط الطلبة في المياه ويغرق منهم الكثير.

عندما تولى النقراشي باشا رئاسة الوزراء كان متأكدًا من مسؤولية جماعة الإخوان عن اغتيال صديقه وشريكه في الحزب السعدي أحمد باشا ماهر. لذلك كانت المعاملة جافة بين الطرفين، بل أخذ النقراشي يضيق عليهم ويعتقل الكثير منهم.

حاول البنا مقابلة النقراشي أكثر من مرة طلبًا للتهدئة ومحاولةً لكبح جماح رئيس الوزراء، الذي كان يعد العدة للبطش بالجماعة إلا أنه لم يفلح. كما أن تخلي الملك عن الإخوان بسبب تحالفهم مع مصطفى باشا النحاس ومهاجمة الملك بسبب تصرفات والدته كان سببًا في تعامل النقراشي باشا معهم بأريحية، حتى حدثت النقطة الأبرز في الصراع باغتيال المستشار أحمد الخازندار.

كان المستشار أحمد الخازندار قاضيًا مصريًا قد حكم على عدد من شباب الإخوان في قضايا شغب. وفي إحدى الجلسات قال حسن البنا في وجود عبد الرحمن السندي رئيس التنظيم الخاص أنه يدعو الله بالخلاص من الخازندار. اعتبر السندي دعوة المرشد أمرًا وقرر التنفيذ.

في صباح اليوم الثاني والعشرين من مارس لعام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين خرج القاضي أحمد الخازندار من منزله بشارع رياض

بحلوان ليستقل القطار المتجه إلى وسط مدينة القاهرة حيث مقر محكمته، وكان في حوزته ملفات قضية كان ينظر فيها وتعرف بقضية "تفجيرات سينما مترو"، والتي اتهم فيها عددًا من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين. وما إن خرج من باب مسكنه حتى فوجئ بشخصين هما عضوا جماعة الإخوان حسن عبد الحافظ ومحمود زينهم، يطلقان عليه وابلًا من الرصاص من مسدسين يحملانهما. أصيب الخازندار بتسع رصاصات ليسقط صريعًا في دمائه.

حاول الجانيان الهرب سريعًا والتصرف بهدوء، لكن سكان حي حلوان الهادئ تجمعوا فورًا عقب سماع صوت الرصاصات التسع وطاردوا المجرمين، فقام أحدهما بإلقاء قنبلة على الناس الذين تجمعوا لمطاردتهما فأصابت البعض، لكن الناس تمكنوا من القبض عليهما في نهاية الأمر. وفي قسم الشرطة عثر بحوزتهما على أوراق تثبت انتماءهما لجماعة الإخوان المسلمين، لتقوم النيابة باستدعاء مرشد الجماعة آنذاك حسن البنا لسؤاله حول ما إذا كان يعرف الجانيين، إلا أن البنا أنكر معرفته بهما تماما. لكن النيابة تمكنت من إثبات أن المتهم الأول حسن عبد الحافظ كان السكرتير العام للمرشد العام للجماعة حسن البنا، وهنا اعترف البنا بمعرفته للمتهم إلا أنه نفى علمه بنية المتهمين لاغتيال القاضي الخازندار.

ثار الشارع على جماعة الإخوان، كما ثار النقراشي والقصر كذلك؛ فما حدث من الإخوان كان تجاوزًا لم يحدث من قبل في تاريخ البلاد. وهنا قرر النقراشي أن يحل جماعة الإخوان المسلمين.

وصل قرار الحل لحسن البنا فحاول إنقاذ جماعته والتي أخذت عمره كله. اجتمع مع مرتضى باشا المراغي وكريم ثابت وعبد الرحمن عزام وغيرهم كثيرين، بل حاول مقابلة الملك حتى يتفادى قرار حل الجماعة ولكنه لم ينجح. واتخذ النقراشي باشا قراره بحل جماعة الإخوان المسلمين دون أن يدري أنه بذلك يوقع على ورقة نهايته.

في مساء الأربعاء الثامن من ديسمبر لنفس العام أصدر النقراشي باشا قراره بحل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها واعتقال معظم أعضائها، باستثناء حسن البنا الذي صادرت الحكومة سيارته واعتقلت سائقه وسحبت سلاحه المرخص. بعدها بعشرين يومًا فقط تم اغتيال رئيس الوزراء النقراشي باشا في القاهرة، حيث قام القاتل المنتمي إلى النظام الخاص لجماعة الإخوان المسلمين بالتخفي في زي أحد ضباط الشرطة، وقام بتحية النقراشي حينما هم بركوب المصعد، ثم أفرغ فيه ثلاث رصاصات في ظهره.

تبين أن وراء الجريمة التنظيم الخاص بجماعة الإخوان المسلمين، حيث اعتقل القاتل الرئيسي وهو عبد المجيد أحمد حسن، والذي اعترف بقتله النقراشي باشا لأنه أصدر قرارًا بحل جماعة الإخوان المسلمين وهذا قرار ضد الدين. كما تبين من التحقيقات وجود شركاء له في الجريمة من الجماعة.

أصدر حسن البنا عقب هذا الحدث بيانًا استنكر فيه الحادث وتبرأ من فاعليه تحت عنوان "ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين"، لتحكم الحكومة على المتهم الرئيسي بالإعدام شنقًا وعلى شركائه بالسجن مدى الحياة، ويحكم القصر والتنظيم الخاص على البنا كذلك بالإعدام.

في الساعة الثامنة من مساء السبت الثاني عشر من فبراير للعام التالي، كان حسن البنا يخرج من باب جمعية الشبان المسلمين ويرافقه رئيس الجمعية لوداعه، ودق جرس الهاتف داخل الجمعية فعاد رئيسها ليجيب الهاتف، فسمع إطلاق الرصاص فخرج ليرى صديقه حسن البنا وقد أصيب بطلقات تحت إبطه وهو يعدو خلف السيارة التي ركبها القاتل، وأخذ رقمها وهو رقم "9979". وعرف فيما بعد أنها السيارة الرسمية للأميرالاي محمود عبد المجيد المدير العام للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية، كما هو ثابت في مفكرة النيابة العمومية.

لم تكن الإصابة خطرة، بل بقي البنا بعدها متماسك القوى كامل الوعي. وقد أبلغ كل من شهدوا الحادث رقم السيارة، ثم نقل إلى مستشفى القصر العيني فخلع ملابسه بنفسه، ولكنه ترك ينزف ليلفظ البنا أنفاسه الأخيرة في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل، أي بعد أربع ساعات ونصف من محاولة الاغتيال، بسبب فقده للكثير من الدماء.

أصدرت الحكومة أمرًا بعدم سير رجل في جنازة البنا والقبض على كل من يخالف ذلك، فخاف أعضاء الجماعة من الخروج في جنازة مرشدهم الأول ومؤسس جماعتهم ولزموا بيوتهم. ولم يسر في جنازة البنا غير السياسي المسيحي المخضرم مكرم باشا عبيد لأنه كان يرتبط بعلاقة صداقة مع البنا.

في نهاية الفصل لا يوجد ختام أجمل من كلمة الشيخ طنطاوي الجوهري -وهو شيخ أزهري جليل وأحد محبي ومريدي جماعة الإخوان ولكنه لم يكن عضوًا فيها، وكان معارضًا لحسن البنا لانخراط الجماعة في السياسة- والتي فحواها: "السياسة تفسد الدين، والدين يفسد السياسة".



عبد الحكيم عابدين وعبد الرحمن البنا وصالح عشماوي



ما بين ثلاثة أشخاص دار إرث حسن البنا بعد اغتياله. مقعد الإرشاد الخالي بكل مميزاته، والتي تجعل المرشد يقارب مكانة النبي الذي لا يُرد له أمرٌ، جعل الكل يطمح إليه. ولكن هؤلاء الثلاثة تحديدًا كانوا أشد من جهر برغبته في تولي المقعد.

أولهم هو عبد الرحمن البنا؛ الشقيق الأصغر لمؤسس الجماعة ومرشدها الأول.

معلومات شحيحة جدًا تتوافر عن البنا الصغير. معظم الكتب والمراجع لا تأتي بسيرته، والغالبية الكبرى من الإخوان لا تتحدث عنه؛ تفاديًا لتلك الفترة العصيبة من تاريخهم وعدم رغبتهم في المساس بالهالة المقدسة التي يضعونها حول جماعتهم.

المعلومات المتوافرة عن الرجل تقول إنه سلك منهج أخيه في تأسيس الجمعيات، وقام بتأسيس جمعية إسلامية صغيرة تحث على الأخلاق الحميدة ونبذ المعاصي. ولم تلبث تلك الجمعية الصغيرة إلا أن تنضم تحت راية الجماعة الأكبر، لتصبح إحدى شعبها وتكون القيادة لشقيقه الأكبر.

لم يبزغ نجم عبد الرحمن البنا طيلة فترة ولاية أخيه الأكبر لمكتب الإرشاد؛ ربما لم يكن حسن البنا يريد لأحد من عائلته أن يعلو شأنه في الجماعة، وربما هناك اعتبارات أخرى لا نعرفها. المهم والمؤكد لدينا هو أن عبد الرحمن البنا ظل يُعرف طيلة حياة أخيه باسم عبد الرحمن الساعاتي.

بعد مقتل حسن البنا قام عبد الرحمن بتغيير اسمه ليصبح عبد الرحمن البنا. كان الهدف من ذلك أن يُقرن اسمه باسم البنا حتى يستطيع المطالبة بمقعد المرشد العام للجماعة، وهو ما فعله لاحقًا مع رجلينا الآخرين، ولكنه لم يفلح في ذلك الأمر.

نعرف أيضًا عن عبد الرحمن البنا أنه كان شاعرًا وكتب العديد من الأشعار والأغاني والمسرحيات أيضًا. بل أن هناك بعضًا من أعماله حولت لعروض مسرحية على خشبة المسرح، ومن بطولة بعض من أهم ممثلي المسرح في تلك الفترة.

ولكن بالطبع الجناح القطبي والذي يسيطر حاليًا على مقاليد الحكم في الجماعة لا يذكر أية كلمة عن تلك الأخبار.

خفت نجم عبد الرحمن البنا حتى وفاته بهدوء بعد ذلك.

ثاني أندادنا هو صالح عشماوي أو رائد الصحافة الإسلامية كما يدعوه أعضاء الجماعة.

مثل عبد الرحمن البنا فالمعلومات المتاحة عن صالح عشماوي قليلة جدًا. نعرف أنه من أوائل المنضمين للجماعة والمبايعين لمرشدها الأول حسن البنا.

كان صالح عشماوي بارعًا في الكتابة وذا قلم قوي؛ لذلك ولاه حسن البنا رئاسة تحرير جريدة النذير الناطقة باسم جماعة الإخوان المسلمين، قبل أن تتوقف بعد فتنة الشباب، ليتولى بعد ذلك مسؤولية مجلة الإخوان التي كانت تصدر نصف شهريًا.

انضم صالح عشماوي لمكتب إرشاد الجماعة قبل أن يُنتخب وكيلًا للجماعة حتى حلها الأول بواسطة محمود فهمي النقراشي، ليتم إلقاء القبض عليه ويسجن في سجن الطور مع بقية أعضاء الجماعة، حتى تم الإفراج عنه بواسطة حسين باشا سري رئيس الوزراء، والذي أفرج عن العديد من الإخوان بعد إقالة إبراهيم باشا عبد الهادي الذي سمي عصره بالعصر الأسود على جماعة الإخوان.

حاول صالح عشماوي بعد اغتيال معلمه أن يطرح اسمه كمرشد عام للجماعة، ولكنه لم ينجح في الأمر. وتولى المستشار حسن الهضيبي مهمة المرشد العام للجماعة.

استمر صالح عشماوي في عمله مع الجماعة حتى وفاته في أواخر عام ألف وتسعمائة وثلاثة وثمانين.

آخر أندادنا هو من يخجل الإخوان حتى لحظتنا هذه من مجرد ذكر اسمه أو الإتيان بسيرته، وقد يصل الأمر كعادتهم إلى الاشتباك مع من أتى بسيرته، وسيلان الدماء من أجل طمس أي محاولة لذكره؛ عبد الحكيم عابدين.

على عكس الرجلين السابقين، فقد كانت مهمة إخفاء أي معلومة عن عبد الحكيم عابدين مهمة في غاية الصعوبة عليهم، ولم ينجحوا فيها بعكس نجاحهم مع رجال آخرين.

عبد الحكيم عابدين هو زوج شقيقة حسن البنا. تولى منصب سكرتير عام الجماعة حتى حلها، وكان من أوائل المنضمين إليها. عُرف عنه أنه مفكر سياسي وإسلامي مخضرم، كما كان أيضًا شاعرًا موهوبًا.

كان عبد الحكيم عابدين شخصًا شديد الالتزام في الظاهر، لا يمكن أن تتطرق إليه أي شبهة أخلاقية. علاوة على ذلك فهو من الرعيل الأول للجماعة ومن أوائل من بايعوا المرشد العام، وهو أيضًا زوج شقيقته. لذلك فما إن دعا عبدالحكيم عابدين لإنشاء نظام للتزاور بين أسر الإخوان لتعميق الترابط والحب بين الإخوان وبعضهم بعضًا، فقد لاقى هذا المقترح ترحيبًا كبيرًا. وأوكلت إلى عبد الحكيم عابدين مهمة تنظيم هذه الأمور والإشراف عليها ومتابعتها؛ فكانت هناك لقاءات أسرية وزيارات متبادلة بين الإخوان وبعضهم بعضًا في المنازل بدعوى تأليف القلوب. كان من أكثر مسؤولي الجماعة حبًا وشعبية بين أعضائها، حتى حلول عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين.

بدأ تفجر الفضيحة حين بدأت تتناقل أخبار عن علاقات عاطفية وجنسية يقيمها عبد الحكيم عابدين مع نساء الجماعة. بدأ الأمر همسًا بين النساء وسرعان ما علم به الرجال، فتقدم أربعة منهم بشكوى إلى المرشد العام يتهمون فيها صهره بأفعال مشينة وممارسات غير أخلاقية. فبادر البنا إلى تشكيل لجنة موثوقة من مكتب الإرشاد للتحقيق في الأمر ورفع تقرير واف إليه. وباشرت اللجنة المشكلة.

في تلك الأثناء بدأت تتكشف قصص عبد الحكيم عابدين ونساء الإخوان وتتناثر على ألسنة الأعضاء وغير الأعضاء، وتعدد ذكر علاقاته على المشاع وكشف تفاصيل كثيرة ذكر إخوانيون أنها يشيب لهولها الولدان، وتم إلصاق لقب راسبوتين بالرجل. من هذه الوقائع حادثة لها دلالة كبيرة على ما حدث، وهي أن شعبة حي عابدين التي تضم مجموعة من الطلبة والشباب وبعض صغار الموظفين تقدمت بشكوى إلى المركز العام تتهم فيها عبد الحكيم عابدين بالتلصص على بيت زميلهم علي عبد المعطي حتى يخرج من البيت، ثم يدخل لينفرد بزوجته في غيابه. وكان من بين الشاكين شقيق الزوجة التي يختلي بها عبد الحكيم بعد خروج زوجها. فيما بعد استدعى حسن البنا زوج هذه السيدة، وكان عضوًا بالإخوان ليقر بأن عابدين إنسان فاضل وأنه كان يخالط زوجته وأبناءه كأب وهاديًا لهم.

لقد تسببت هذه الفضيحة وقتها في تصدع كبير في صفوف الجماعة، وأدى ذلك إلى خروج أو إخراج عدد كبير من قياداتها، على رأسهم الشيخ أحمد السكرى النائب الأول للجماعة وأهم رجالها بعد البنا، بل إن أحمد السكري يعد هو المؤسس الحقيقي للجماعة. كما خرج أيضًا الدكتور إبراهيم حسن وكيل الجماعة وعضو مكتب الإرشاد وعبد السميع الغنيمي وسالم غيث وآخرون.

بالطبع لم يُدِنْ حسن البنا زوج شقيقته وسكرتير عام الجماعة بشيء. واستمر عبد الحكيم عابدين كأحد أقوى رجال الجماعة حتى تم صدور قرار حلها، وتم الزج بمعظم رجال الجماعة في السجون قبل أن يخرجهم حسين باشا سري.

حاول عبد الحكيم عابدين طرح نفسه كمرشح لمنصب المرشد العام خلفًا للبنا، ولكن تلك الفضيحة التي أثرت على سمعته لم تجعل مجرد فكرة طرح اسمه لخلافة البنا فكرة مسموحًا بها.

صراع ثلاثي على مقعد الإرشاد الخالي، لم يستطع أحد من أندادنا الفوز به. فقط جعلونا نبحث وسط أسرار الجماعة المخفية في محاولة بسيطة لكشف حقيقة يريد البعض أن تدفن بين صفحات التاريخ.

حسن الهضيبي وعبد الرحمن السندي



عن أقوى رجل في جماعة الإخوان المسلمين في تلك الفترة ومستشار كان من أوائل الخلايا النائمة في الجماعة، وظل كذلك حتى تولى منصب المرشد العام لها، نتحدث.

عن صراع بين الرجلين على زعامة الجماعة، واقتحام منزل المرشد والاعتداء عليه هو وأسرته وأحداث أخرى يحاول الإخوان إخفاءها، حتى لا تنال منهم ويحافظوا على الصورة أمام من يستقطبونه من الذين لا يعرفون تاريخهم.

عبد الرحمن علي فراج السندي؛ ولد بمحافظة المنيا قبل اندلاع ثورة ألف وتسعمائة وتسعة عشر بعام واحد، وهو أحد قياديي الإخوان المسلمين في النصف الأول وبدايات النصف الثاني من القرن العشرين. عهد إليه مرشد الجماعة حسن البنا بتسيير أمور التنظيم

الخاص بعد انتقال محمود عبد الحليم مؤسس التنظيم ورئيسه الأول للعمل في دمنهور في عام ألف وتسعمائة وواحد وأربعين، وذلك بعد تزكية من بعض عناصر الإخوان. كان التنظيم الخاص قد أنشأه حسن البنا لمقاومة الوجود الأجنبي، ثم انحرف عن الطريق وصار موجودًا لمقاومة أي معارض للجماعة. وكان أول أعمال التنظيم الخاص هو تفجير النادي البريطاني الذي كان مكتظًا بضباط وجنود الجيش الإنجليزي ليلة عيد الميلاد، ولكن التفجير لم يخلف أي ضحايا؛ فقط ترك رسالة وجود.

كان عبد الرحمن السندي يحمل مؤهلًا متوسطًا. وكان يعاني من اعتلال في صمامات قلبه نتيجة حمى روماتيزمية قديمة أصابته في الصغر فتركته مريضًا يتعبه أي مجهود، ومع ذلك كان يقود العمل العسكري وكان يتسم بنشاط كبير. سار السندي في قيادته للنظام الخاص سيرًا جعله ينال رضا قيادات الإخوان، ولكن مع انتشار وازدياد قوة التنظيم الخاص أحس السندي بقوته وسلطانه، وكان يتصرف في بعض الأحيان تصرفات لا يقرها البنا لشعوره أنه على مستوى الندية مع مرشد الجماعة نفسه. ورغم ثورة كثير من الإخوان على السندي والنظام الخاص بعد اغتيالهم المستشار أحمد الخازندار، إلا أن البنا جدد ثقته في النظام الخاص واعتماده على السندي حتى وفاته.

تم اعتقال السندي بعد قضية السيارة الجيب الشهيرة، والتي كانت تحوي العديد من وثائق التنظيم الخاص والعديد من الأسلحة، ولكنه استمر في قيادة التنظيم الخاص من معتقله حتى تم تعيين مرشد جديد للجماعة على غير هواه؛ المستشار حسن الهضيبي.

ولد حسن الهضيبي في قرية عرب الصوالحة مركز شبين القناطر في عام ألف وثمانمائة وواحد وتسعين. حفظ القرآن في كتاب القرية ثم

التحق بالأزهر، ثم تحول إلى الدراسة المدنية حيث حصل على الشهادة الابتدائية، ثم التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية وحصل على شهادة البكالوريا، ثم التحق بمدرسة الحقوق وتخرج منها عام ألف وتسعمائة وخمسة عشر. قضى فترة التمرين بالمحاماة في القاهرة حيث تدرج محاميًا. عمل في حقل المحاماة في مركز شبين القناطر لفترة قصيرة ورحل منها إلى سوهاج، وبقي فيها حتى التحق بسلك القضاء.

يروي الهضيبي أن علاقته بالإخوان قد بدأت منذ عام ألف وتسعمائة واثنين وأربعين، وذلك حين لمس من بعض أقاربه الفلاحين إدراكًا لمسائل في الدين والسياسة ليس من عادة أمثالهم الإلمام بها، وخاصة أنهم كانوا شبه أميين. ولما علم أن ذلك يعود إلى الإخوان أعجب بهذه الدعوة، وأخذ يحرص على حضور خطب الجمعة في المساجد التي كان يخطب فيها مؤسس الجماعة حسن البنا. بدأت صلته بالدعوة عن طريق مؤسس الجماعة أثناء أحد زياراته لمدينة الزقازيق، وكان بين الذين تلقوا الدعوة رجلان من كبار المستشارين هما محمد بك العوارجي وحسن الهضيبي.

بعد اغتيال حسن البنا أخذ الإخوان يبحثون عن قائد آخر. وأجمعت الهيئة التأسيسية على انتخاب حسن الهضيبي مرشدًا عامًا، وذلك بعد ترشيح حسن البنا له كخليفة له؛ حيث قال لبعض الإخوة في مكتب الإرشاد إنه لو حدث له شيء واختلفوا إلى من يكون مرشدًا بعده فليذهبوا إلى المستشار حسن الهضيبي، فهو يرشحه ليكون مرشدًا بعده. وبقي الهضيبي يؤدي عمله سرًا نحو ستة أشهر لم يترك العمل في القضاء خلالها. ولما سمحت حكومة النحاس باشا للهيئة التأسيسية للإخوان بالاجتماع طلب أعضاؤها من الهضيبي أن يرأس اجتماع الهيئة بصفته مرشدًا للجماعة، ولكنه رفض طلبهم؛ إذ اعتبر انتخابه من قبل الهيئة التأسيسية في المرحلة السرية من الدعوة لا

يمثل رأى جمهور الإخوان، وطلب منهم أن ينتخبوا مرشدًا آخر غيره، ولكن الإخوان رفضوا طلبه. وقصدت وفود الإخوان من جميع مصر بيته وألحت عليه بالبقاء كمرشد عام للجماعة. وبعد أخذ ورد وافق على مطالب وفود الإخوان وقدم استقالته من القضاء؛ ليتفرغ للعمل في الإخوان المسلمين. وفي السابع عشر من شهر أكتوبر لعام ألف وتسعمائة وواحد وخمسين أعلن حسن الهضيبي مرشدًا عامًا لجماعة الإخوان المسلمين.

لم يرض السندي عن اختيار الهضيبي مرشدًا للإخوان، ووقف نفس موقف الندية معه ومع بعض كبار قيادات الجماعة. وبعد إعادة تشكيل التنظيم الخاص على يد الهضيبي، أقال الهضيبي عبد الرحمن السندي من رئاسة التنظيم الخاص وعين مكانه أحمد حسنين، مما أدى إلى تمرد السندي على المرشد. بل لقد وصل الأمر إلى احتلاله المركز العام مع بعض أنصاره وذهابه معهم إلى منزل الهضيبي، وإساءتهم إليه والاعتداء البدني عليه، مما دفع هيئة مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية إلى اتخاذ قرار بفصل عبد الرحمن السندي وبعض من معه من الجماعة، وتعيين يوسف طلعت بدلًا منه بمباركة من بعض أعضاء التنظيم الخاص ومن بينهم المهندس سيد فايز، والذي قتل فيما بعد بعلبة حلوى مفخخة قيل إن السندي هو الذي أرسلها إليه للانتقام منه بعد وشايته بأسرار التنظيم للهضيبي ومن معه. كما قام السندي بتصفية إخوان آخرين من خصومه في النظام الخاص.

استمرت العداوة بين الرجلين حتى وفاة السندي في عام ألف وتسعمائة واثنين وستين، ثم لحق به الهضيبي في عام ألف وتسعمائة وثلاثة وسبعين، لتنطوي بوفاتهما صفحة من أغزر صفحات الإخوان أحداثًا... وسرية.

جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر





يقولون إنه لا صداقة في العمل السياسي، ويضربون المثل بهذين الإثنين.

صداقة قوية جمعت بينهما، تخطت النسب بين أخ الأول وابنة الثاني وتسمية كل منهما ابنه باسم الآخر، لتصل إلى صداقة الدم.

لن نتحدث كثيرًا وسندخل مباشرة للحديث عن هذين الصديقين الندين وكيف انتهت صداقتهما، والتي استمرت لعشرات السنين بتلك الصورة المفجعة.

ناصر... وحكيم.

جمال عبد الناصر: قائد تنظيم الضباط الأحرار الذي أطاح بالملك فاروق، لينهي حكم أسرة محمد علي في مصر ويرسخ نفسه زعيمًا في قلوب المصريين للأبد، رغم العديد من الأخطاء التي وقعت في عهده.

ولد جمال عبد الناصر في الخامس عشر من يناير لعام ألف وتسعمائة وثمانية عشر في الإسكندرية لأسرة تنتمي لقرية بني مر

بمحافظة أسيوط جنوبي صعيد مصر. بعد انتهائه من المرحلة الثانوية تقدم عبد الناصر إلى الكلية الحربية لتدريب ضباط الجيش، ولكن الشرطة كانت قد سجلت مشاركته في احتجاجات مناهضة للحكومة؛ فمنع من دخول الكلية ليلتحق بكلية الحقوق في جامعة الملك فؤاد، لكنه استقال بعد فصل دراسي واحد وأعاد تقديم طلب الانضمام إلى الكلية العسكرية. استطاع عبد الناصر مقابلة وزير الحربية إبراهيم خيرى باشا، وطلب مساعدته فوافق على انضمامه للكلية العسكرية. ركز ناصر على حياته العسكرية منذ ذلك الحين وأصبح يتصل بعائلته قليلًا. في الكلية التقى بعبد الحكيم عامر لتبدأ صداقتهما منذ تلك اللحظة وتتعزز في حرب فلسطين.

وُلد عبد الحكيم عامر في قرية أسطال بمركز سمالوط محافظة المنيا في عام ألف وتسعمائة وتسعة عشر لأسرة تعد من الأثرياء؛ حيث كان والده الشيخ علي عامر عمدة القرية. التحق بالكلية الحربية على الرغم من عشقه للكيمياء ورغبته في الالتحاق بكلية العلوم. كان في نفس وحدة عبد الناصر في حرب فلسطين، والتي خسرتها الجيوش العربية مجتمعة أمام الكيان الصهيوني، ولكنها تركت أثرًا في نفس الصديقين سيغير الكثير.

تزامنت عودة ناصر وحكيم لمصر مع انقلاب حسني الزعيم في سوريا. وقد شجع نجاحه الواضح ناصر في مساعيه الثورية؛ فبعد فترة وجيزة من عودته استدعى رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادي ناصرًا لاستجوابه بشأن شكوك بأنه تم تشكيل مجموعة سرية من ضباط المعارضة. نفى ناصر هذه المزاعم بشكل مقنع وكان عبد الهادي أيضًا مترددًا في اتخاذ تدابير جذرية ضد الجيش، خصوصًا أمام رئيس أركانه الذي كان حاضرًا أثناء الاستجواب، وأفرج عن ناصر في وقت لاحق، ولكنه قرر بعد هذا الاستجواب أن يسرع في خطواته.

تم اعتماد اسم "حركة الضباط الأحرار". قام ناصر بتنظيم اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، وتألفت من أربعة عشر رجلًا من مختلف الخلفيات السياسية والاجتماعية. وبالطبع كان حكيم هو الرجل الثاني في التنظيم بعد ناصر.

لن نتحدث كثيرًا عن أحداث الثورة؛ فالكل بطبيعة الحال يعرفها من تحرك يوسف صديق المبكر، للاستيلاء على الثكنات ومخازن الأسلحة، لإجبار الملك على التنحي ومغادرة البلاد، فتولية اللواء محمد نجيب السلطة مؤقتًا وترأسِ حكيم للجيش في عمر الرابعة والثلاثين بعد ترقيته استثنائيًا، وحل الأحزاب وحلول الشرعية الثورية بدلًا من الشرعية الدستورية وتقرب نجيب من الإخوان، ثم وقوع حادثة المنشية التي كان من نتائجها عزل نجيب وتولي ناصر للسلطة. ثم قيام الجمهورية وانطلاق ناصر في تحقيق أحلامه من بناء مصانع وتطوير زراعي وتسليح جيش ومساندة حركات التحرر في العالم بأسره. ثم مشروع السد العالي ورفض البنك الدولي تمويله ليتم بعد ذلك تأميم قناة السويس، ثم وقوع العدوان الثلاثي على مصر وصمود البلاد ليتدخل الاتحاد السوفيتي ويجبر الدول المعتدية على التراجع، ليخرج ناصر من تلك الأزمة زعيمًا، ليس على مصر فقط بل على سائر البلاد العربية.

بدأت المشاكل تظهر بين الصديقين؛ حيث كان عامر سريع الغضب، عنيف في قراراته. في حين كان معروفًا عن ناصر الهدوء والتروي في اتخاذ القرارات. فالصداقة القوية بين ناصر وعامر دفعت الأول للتراجع في أكثر من مناسبة كلما احتدم الخلاف مع المشير؛ لحرصه على العلاقة الشخصية بينهما، الأمر الذي أعطى عامر حقوقًا يرى كثيرون أنها أكثر مما يستحق، وكانت البذرة الأولى لما حدث بعد ذلك.

كانت بداية الخلاف عندما بدأ عبد الحكيم في التصرف كحاكم للدولة وليس كقائد للجيش. بدأ يتدخل في الحياة السياسية والفنية بل وحتى الرياضية؛ فقد كان عامر معروفٌ عنه عشقه الشديد لنادي الزمالك، كما أن أخاه تولى رئاسة الزمالك في فترة من الفترات. ولكن أخذ عبد الناصر يؤجل الصراع حتى ما حدث في سورية.

حدثت الوحدة بين مصر وسورية وانتخب ناصر رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة بإجماع الشعبين. بالطبع لم ترض القوى الاستعمارية الغربية عن ذلك، بالإضافة لأبناء سعود في المملكة؛ فأخذوا يزرعون بذور الخلاف حتى حدث الانفصال. لم يكن الانفصال هو المشكلة، بل كانت أن قائد الانقلاب هو عبد الكريم النحلاوي أحد المقربين من عبد الحكيم عامر والذي كان مسؤولًا عن القطاع الشمالي (سورية)، هو والعاملون معه!

بالطبع غضب عبد الناصر من صديق عمره واتهمه بالإهمال، فما كان منه إلا أن ينفعل ويقدم استقالته ليتدخل زملاؤهم وينهوا الأمر.

في نفس الفترة علم جمال عبد الناصر بخبر زواج المشير عبد الحكيم عامر من الفنانة برلنتي عبد الحميد، فسأل عامرًا عن أخباره الشخصية وأنكر وجود أية أخبار شخصية، فأعطى عبد الناصر لعبد الحكيم منشورًا كتب بخط يد يتكلم عن زواجه بفنانة مشهورة، قائلًا له إنه كان يتمنى أن يكون الخبر غير صحيح وإنه لم يكن يتصور أن يكون هو آخر من يعلم وهو صديق عمره.

استمرت الأحوال بينهما بين شد وجذب؛ ناصر يحرص على صديق العمر بينما حكيم يتعامل وكأنهما شركاء في حكم البلاد. حتى جاءت هزيمة الخامس من يونيو لعام ألف وتسعمائة وسبعة وستين لتنهي صداقة الرجلين؛ حيث سدت العلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر

والمشير عبد الحكيم عامر على نحو سريع حينما اتهم عامرًا بالتسبب في النكسة ودمار الجيش. كانت القيادة السياسية الممثلة في رئيس الجمهورية قد علمت بنية الكيان الصهيوني في الهجوم على سيناء في الخامس من يونيو، ولاعتبارات سياسية لم تكن مصر تستطيع أن تكون البادئة بالضربة الأولى، فكان القرار النهائي أن يتم سحب الطائرات للداخل مع عمل غطاء جوي حتى يتم تقليل الخسائر الأولية، ثم الهجوم على المعتدي. وضعت تلك المعلومات في أيدي قيادة الجيش الممثلة في قائد الجيش حتى يتخذ التدابير اللازمة، ولكنه لم يفعل شيئًا، لتكون الهزيمة المريرة. ولتبعات الهزيمة أصدر ناصر قرارًا بتنحية عامر عن قيادة الجيش وتعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية كمنصب شرفي.

رفض عامر القرار بشدة، وحزم حقائبه واتجه إلى قريته أسطال في مركز سمالوط بمحافظة المنيا ليقضي بها بعض الوقت. غير أنه سرعان ما عاد إلى القاهرة بعد أيام وتحديدًا في الأول من يوليو لنفس العام واستقر في منزله بالجيزة، ليضعه عبد الناصر قيد الإقامة الجبرية في منزله في أغسطس من نفس العام. وكان يصر على محاكمته ومحاكمة قيادات الجيش لكي يظهر للشعب السبب الحقيقي وراء ما حدث في الخامس من يونيو.

وفي الرابع عشر من سبتمبر في نفس عام النكسة توفي عبد الحكيم عامر في فيلا صغيرة بإحدى ضواحي الجيزة. تناثرت العديد من الأقاويل حول وفاته؛ حيث يقال إنه انتحر جراء ما حدث للجيش، ويقول آخرون إنه قد سم بواسطة بعض زملائه السابقين وبأوامر شخصية من عبد الناصر شخصيًا حتى يتخلص منه ويحمله مسؤولية الهزيمة. ويذهب البعض إلى أنه كان يجهز لانقلاب عسكري ضد ناصر، الذي اكتشف الأمر في اللحظة الأخيرة فكان الانتقام.

لن نتحدث كثيرًا عن ذلك؛ فقد قتل بحثًا وصدرت العشرات من الكتب التي تتحدث في الموضوع . فقط في النهاية نؤكد أن العلاقة بين الرجلين كانت علاقة خاصة؛ علاقة صداقة وأخوة وكفاح أفسدتها السياسة وأثرت على تاريخ مصر للأبد.



السادات ورموز يوليو





لم يكن يتخيل أحد في مصر أو العالم العربي أو حتى الغربي أن ذلك الرجل الهادئ والذي يرأس مجلس الأمة من الممكن أن يجلس في يوم من الأيام على مقعد الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، بل ويسطر لنفسه تاريخًا طوال فترة مدته.

رجلنا الهادئ هو الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات، وسنتناول في هذا الفصل معركته مع رموز ثورة يوليو في سعيه للاستئثار بالحكم.

ولد الرئيس الراحل محمد أنور السادات في الخامس والعشرين من ديسمبر قبيل اندلاع ثورة ألف وتسعمائة وتسعة عشر بعام واحد بقرية ميت أبي الكوم بالمنوفية. التحق بكتاب القرية ثم انتقل إلى مدرسة الأقباط الابتدائية بطوخ وحصل على الابتدائية.

التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام ألف وتسعمائة وثمانية وثلاثين، وتم تعيينه في منقباد. وفي عام ألف وتسعمائة وواحد وأربعين اعتقل لأول مرة بسبب لقاءاته بعزيز باشا المصري المعروف بأبي الثوار. ولما طلب منه الجيش قطع صلته بعزيز المصري لميوله المحورية وعلاقته القوية بالألمان لم يستجب، وأودع سجن الأجانب في فبراير. وعلى أمل إخراج الإنجليز من مصر كثف اتصالاته ببعض الضباط الألمان، فاكتشف الإنجليز الأمر واعتُقل ثانية بعدها بعامين واستطاع الهرب مع حسن عزت.

عمل أثناء فترة هروبه عتالًا على سيارة نقل تقوم بتوريد الخضروات والفواكه لمعسكر الاحتلال الإنجليزي، ثم انتقل إلى أبي كبير بالشرقية عاملًا في مشروع ترعة ري. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين وسقوط الأحكام العرفية عاد إلى بيته بعد ثلاث سنوات من المطاردات، وانضم إلى جمعية سرية قامت باغتيال أمين عثمان الرمز الوفدي ورئيس جمعية الصداقة المصرية البريطانية، وذلك بعد تصريحاته المحبة للإنجليز عندما وصف العلاقة بين مصر وبريطانيا بأنها علاقة زواج كاثوليكي لا يوجد فيه طلاق، لذا قرروا اغتياله خوفًا من توليه منصب رئاسة الوزراء في يوم من الأيام. وعلى أثر اغتيال أمين عثمان، عاد إلى السجن في قرة ميدان ولعدم ثبوت الأدلة الجنائية سقطت التهمة عنه. عمل بعد ذلك مراجعًا صحفيًا بمجلة المصور ثم عمل بالأعمال الحرة مع صديقه حسن عزت. وفي عام ألف وتسعمائة وخمسين عاد إلى الجيش بمساعدة

يوسف رشاد الطبيب الخاص بالملك فاروق وانضم إلى تنظيم الحرس الحديدي، وبعدها بعام انضم إلى الضباط الأحرار كعضو مؤسس بناء على رغبة رئيس التنظيم وقتها جمال عبد الناصر. وتلاحقت الأحداث بسرعة من انتخابات نادي الضباط إلى مذبحة الإسماعيلية إلى اندلاع حريق القاهرة والمهزلة الدستورية بتغيير رئاسة الوزراء كل بضعة أيام. وفي الثالث والعشرين من يوليو اندلعت الثورة.

كان السادات هو من ألقى البيان الأول للثورة، وراح بعد ذلك يتولى العديد من المناصب الشرفية، كرئاسة مجلس إدارة جريدة الجمهورية الوليدة وعضوية محكمة الشعب التي تولت التحقيق في حادث المنشية، والذي كاد يودي بحياة عبد الناصر. وفي عام ألف وتسعمائة وستين انتخب رئيسًا لمجلس الأمة لدورتين حتى عام ألف وتسعمائة وثمانية وستين. وبعدها بعام اختاره الزعيم جمال عبد الناصر نائبًا له حتى الثامن والعشرين من سبتمبر لعام ألف وتسعمائة وسبعين، حين توفي جمال وأصبح محمد أنور السادات طبقًا للدستور والشرعية هو المرشح الأول لشغل منصب الزعيم الراحل.

بعد الاستفتاء تولى السادات رئاسة الجمهورية ليندلع الصراع بينه وبين رموز ثورة يوليو، أو كما كان يطلق عليهم رجال عبد الناصر. كانت مفاصل الدولة في أيدي نائب رئيس الجمهورية علي صبري ووزير الدفاع محمد فوزي ووزير الداخلية شعراوي جمعة ووزير الإعلام محمد فائق ورئيس البرلمان محمد لبيب شقير، بالإضافة إلى سكرتير رئيس الجمهورية سامي شرف. كان الشعب المصري يعرف أن هؤلاء الرجال هم من يديرون الدولة وأن منصب السادات شرفي مثل ملكة بريطانيا.

حدث الصدام بين المعسكرين بسبب مبادرة موشيه ديان وزير دفاع الكيان الصهيوني، والتي قبلها السادات على عكس رغبتهم. كما

أن السادات في بداية حكمه راح يلصق نفسه في كل كلمة بذكرى ناصر؛ حتى يُظهر للشعب بأن هؤلاء الرجال ليسوا برجال عبد الناصر، بل هو من يحمل إرثه. أخذ الصراع بينهما يدور خلف الستار متواريًا عن أعين الشعب، قبل أن يندلع الصدام العنيف بينهما.

اندلعت الأحداث مساء الثلاثاء الحادي عشر من مايو لعام ألف وتسعمائة وواحد وسبعين، عندما حضر أحد ضباط إدارة الرقابة بوزارة الداخلية إلى منزل السادات، وطلب مقابلته وقدم له عدة تسجيلات بين اثنين من مراكز القوى من رجال عبد الناصر كما كان يدعوهم السادات، يخططان خلالها للانقلاب عليه وإزاحته من مقعده.

انتبه السادات لكل كلمة وراح يعد العدة للانقضاض عليهم مبكرا. استعان بالليثي ناصف رئيس الحرس الجمهوري الذي كان مواليًا له، بالإضافة إلى الشرعية التي اكتسبها من مقعده؛ ليقوم بتسديد الضربة الأولى ويقيل وزير الداخلية شعراوي جمعة. بعدها بساعات جاء رد رجال عبد الناصر على قراره بتقديم استقالات جماعية بهدف إحداث فراغ دستوري في البلاد. وبالفعل أمسى المصريون ليلتهم مع خبر بثته الإذاعة باستقالة خمسة وزراء من منصبهم، على رأسهم وزير الحربية محمد فوزي ووزير الداخلية شعراوي جمعة ووزير الإعلام محمد فائق وسكرتير رئيس الجمهورية سامي شرف.

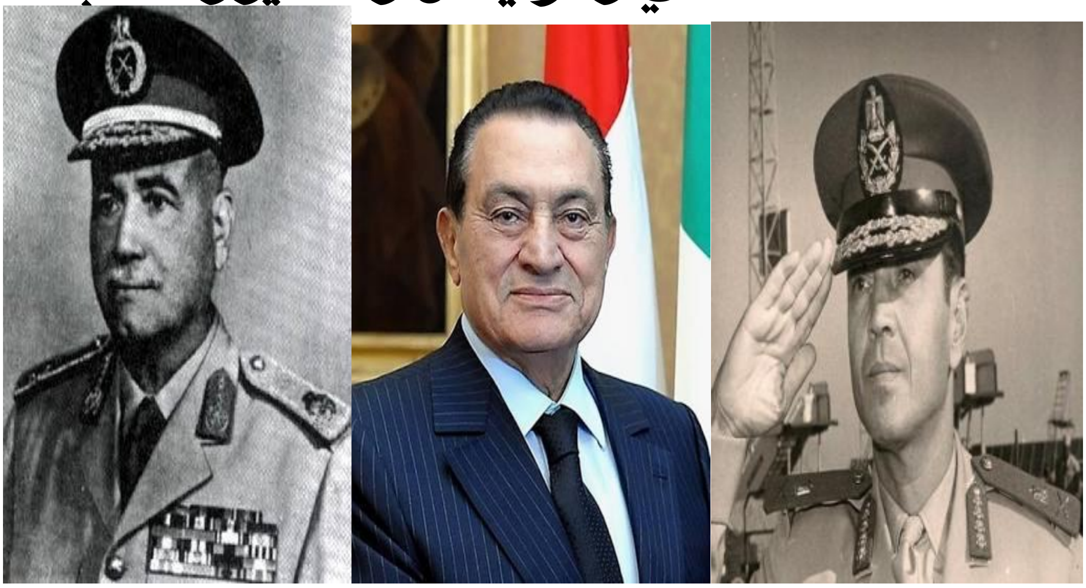
لم يتوقع رموز يوليو ورجال عبد الناصر رد السادات السريع والقوي؛ فبعد أقل من ثمان وأربعين ساعة أعلن السادات بمساعدة الليثي ناصف اعتقال ما أسماهم بمراكز القوى وتشكيل أول وزارة تخلو من رجال عبدالناصر منذ ثورة يوليو. وخلال الخطاب سرد السادات تفاصيل ما حدث معه ومحاولة إحداث فراغ سياسي، وأعلن تفاصيل التجسس عليه وأنهم كانوا في طريقهم للانقلاب على الشرعية في البلاد. لذلك قام بما يعرف بثورة التصحيح.

انعقدت محكمة استثنائية لمحاكمة أعضاء مراكز القوى بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، وصدر حكم بالإعدام ضد بعضهم. لكن السادات خفف الحكم إلى السجن لمدد متفاوتة، وقضى بعضهم المدة كاملة في السجن بينما أفرج عن آخرين لأسباب صحية، وانفرد السادات بالحكم.

بعد تثبيت السادات نفسه في كرسي الرئاسة بدأ الاستعداد لحرب أكتوبر، ثم اتفاقية السلام وإعادة إحياء جماعة الإخوان وعودتها للمشهد السياسي من جديد، وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وما فعلته في البلاد من آثار نعاني منها حتى لحظتنا هذه، وما إلى ذلك من أحداث نعرفها جيدًا حتى اغتيال الرجل في يوم احتفاله بنصر أكتوبر وسط رجاله من أبناء القوات المسلحة.

ما يهمنا هنا هو أن السادات بتلك الضربة قد أنهى حالة الشرعية الثورية وعاد إلى الشرعية الدستورية، ولكنه لم يطبقها بشكلها الصحيح واستغل الدستور ومواده لتثبيت حكمه أكثر وأكثر. أما تسمية ما حدث بثورة التصحيح وحركة مايو المجيدة وإصدار جريدة باسم مايو وإطلاق نفس الاسم على مدينة جديدة وكوبري هام في العاصمة، فكل ذلك كان السادات يهدف منه إلى إنهاء حقبة فترة يوليو وبداية حقبة جديدة يكون هو رمزها الأوحد. أما ثورة التصحيح كمصطلح، فهناك العديد يجزمون أن ما حدث بين السادات وخصومه كان مجرد تصفية حسابات وليست ثورة تصحيح.

سعد الشاذلي والرئيس والمشير والنائب



ما بين إزاحة شخص للحلول محله ونسب انتصار زائد تدور أحداث هذا الفصل.

أربعة من أبطال حرب أكتوبر، شاء من شاء وأبى من أبى. نفي أولهما خارج البلاد واضطهد من الرئيس السابق وقائده في الجيش، وقيل إن السبب في ذلك وشايات من رجلنا الثاني والذي أصبح رئيسًا للجمهورية فيما بعد.

عن سعد الدين الشاذلي رئيس أركان الجيش المصري السابق ومحمد حسني مبارك رئيس الجمهورية الأسبق والرئيس الراحل أنور السادات والمشير أحمد إسماعيل نتحدث.

ولد سعد الدين الشاذلي بقرية شبراتنا مركز بسيون في محافظة الغربية في الأول من أبريل لعام ألف وتسعمائة واثنين وعشرين لأسرة فوق المتوسطة؛ حيث كان والده من الأعيان وكانت أسرته تملك قرابة السبعين فدانًا. أبوه هو الحاج الحسيني الشاذلي وأمه السيدة تفيدة الجوهري وهي الزوجة الثانية لأبيه، وسمي على اسم الزعيم سعد زغلول. ارتبط سعد وجدانيًا وعقليًا بحب العسكرية. كان الطفل

الصغير يستمع إلى حكايات متوارثة حول بطولات جده لأبيه الشاذلي، الذي كان ضابطًا بالجيش وشارك في الثورة العرابية وحارب في معركة التل الكبير.

تلقى الشاذلي العلوم في المدرسة الابتدائية في مدرسة بسيون، التي تبعد عن قريته حوالي ستة كيلو مترات. وبعد إكماله الابتدائية انتقل والده للعيش في القاهرة وكان عمره وقتئذ إحدى عشرة سنة، وأتم المرحلة الإعدادية والثانوية في مدارس القاهرة.

لن نتحدث عن تاريخه في العسكرية حتى وُلي منصب رئيس الأركان؛ فهذا بحاجة لكتاب منفصل. فقط سنتحدث بشكل أكثر تحديدًا عن حرب السادس من أكتوبر.

في تمام الساعة الثانية وخمس دقائق ظهرًا من ذلك اليوم، شن الجيشان المصري والسوري هجومًا كاسحًا على القوات الإسرائيلية بطول الجبهتين، ونفذ الجيش المصري خطة المآذن العالية التي وضعها الشاذلي بنجاح غير متوقع، لدرجة عدم صدور أي أوامر من القيادة العامة لأي وحدة فرعية؛ لأن القوات كانت تؤدي مهامها بمنتهى الكفاءة.

بحلول الساعة الثانية من صباح اليوم التالي حققت القوات المصرية نجاحًا حاسمًا في معركة القناة، وعبرت أصعب مانع مائي في العالم وحطمت خط بارليف في ثمان عشرة ساعة. وهو رقم قياسي لم تحققه أي عملية عبور في تاريخ البشرية. وقد تم ذلك بأقل خسائر ممكنة وانتهت أسطورة خط بارليف التي كان يتغنى بها الإسرائيليون.

أرسلت القيادة العسكرية السورية مندوبًا للقيادة الموحدة للجبهتين التي كان يقودها المشير أحمد إسماعيل علي، تطلب زيادة الضغط على القوات الإسرائيلية على جبهة قناة السويس لتخفيف

الضغط على جبهة الجولان، فطلب الرئيس السادات من أحمد إسماعيل تطوير الهجوم شرقًا لتخفيف الضغط على سوريا.

عارض سعد الشاذلي الفكرة بشدة بسبب أن أي تطوير خارج نطاق المنطقة التي تقف القوات فيها بحماية مظلة الدفاع الجوي، وأي تقدم خارج المظلة معناه أننا نقدم قواتنا هدية للطيران الإسرائيلي؛ فما زالت القوات الجوية الإسرائيلية قوية وتشكل تهديدًا خطيرًا لأية قوات برية تتحرك في العراء دون غطاء جوي، وأغلق الموضوع.

بعد الظهر كانت التعليمات الخاصة بتطوير الهجوم قد تم إعدادها ووصلت إلى قائدي الجيشين الثاني والثالث.

اتصل اللواء سعد مأمون قائد الجيش الثاني الميداني بالقيادة العامة طالبًا مكالمة الشاذلي، ليخبره باستقالته ورفضه تنفيذ الأوامر. وبعدها بدقائق اتصل اللواء عبد المنعم واصل قائد الجيش الثالث الميداني بالقيادة وأبدى معارضة شديدة لتلك التعليمات التي أرسلتها القيادة العامة إليه، والمتعلقة بتطوير الهجوم. قال الفريق الشاذلي لهم إنه نفسه معترض على تطوير الهجوم، لكنه أجبر على ذلك.

فاتح الفريق الشاذلي المشير أحمد إسماعيل مرة أخرى في الموضوع وأبلغه باعتراضات قائدي الجيشين، وتقرر استدعاء اللواء سعد مأمون واللواء عبد المنعم واصل لحضور مؤتمر بالقيادة العامة. في مساء اليوم نفسه وفي خلال هذا المؤتمر الذي عقد من الساعة السادسة إلى الساعة الحادية عشرة مساءً، كرر كل منهم وجهة نظره مرارًا وتكرارًا، ولكن كان هناك إصرار من المشير أحمد إسماعيل أن القرار سياسي من الرئيس السادات نفسه ويجب أن نلتزم به. والشيء الوحيد الذي تغير هو تأجيل الهجوم من فجر يوم الثالث عشر من أكتوبر إلى فجر يوم الرابع عشر من أكتوبر كما كان محددًا.

في صباح يوم الرابع عشر من أكتوبر تم سحب الفرقتين المدرعتين 21 و4 وتم دفعهما شرقًا نحو المضائق. اصطدمت القوات المصرية المتجهة شرقًا بمقاومة إسرائيلية عنيفة وكمائن للدبابات وبإسناد جوي إسرائيلي مباشر. ونسبة لتفوق قوات العدو في الدبابات والتفوق الجوي، وأن القوات المصرية تعمل خارج نطاق حماية الصواريخ المصرية، منيت هذه القوة بخسارة فادحة في ساعات وتراجعت على إثرها غربًا.

فشلت خطة التطوير كما توقع الشاذلي، وخسرت القوات المصرية قرابة المائتين وخمسين دبابة من قوتها الضاربة الرئيسية في ساعات معدودة من بدء التطوير للتفوق الجوي الإسرائيلي. وكان قرار التطوير وبتقدير الكثيرين من المتابعين للشأن العسكري أسوأ قرار إستراتيجي اتخذته القيادة السياسية، مما أضر كثيرًا في سير العمليات فيما بعد وأثر على نتائج الحرب وجعل ظهر الجيش المصري غرب القناة مكشوفًا لأية عملية التفاف من الجانب الصهيوني، وهو ما حدث بالفعل.

اقترح الشاذلي إعادة تجميع ما تبقى من الفرقتين المدرعتين 21 و4 من شرق القناة إلى غرب القناة، وإعادتهما إلى مواقعهما الرئيسية للقيام بمهام التأمين التي تدربوا عليها، وليتمكنا من إعادة الاتزان إلى المواقع الدفاعية. ولكن المشير أحمد إسماعيل عارض الاقتراح على أساس أن سحب هذه القوات قد يوثر على الروح المعنوية للجنود، وقد يفسره العدو على أنه علامة ضعف؛ فيزيد من ضغطه على قواتنا ويتحول الانسحاب إلى ذعر. وعارض الشاذلي هذا الرأي معللًا ذلك فيما بعد أن المشير أحمد إسماعيل كان يقود المعارك على الخرائط فقط ولم يزر الجبهة قط إلا بعد وقف إطلاق النار ببضعة أسابيع، وإن عدم اتصاله بالضباط والجنود لم يسمح له بأن يلمس ما أحدثه

نجاحنا في عبور قناة السويس في رفع روحهم المعنوية وفي استعادة ثقتهم بقادتهم.

أصبحت المبادأة في جانب القوات الإسرائيلية، التي استعدت لتنفيذ خطتها المعدة من قبل والمعروفة باسم الغزالة، للعبور غرب القناة وحصار القوات المصرية الموجودة شرقها، خاصة وأن القوات المدرعة التي قامت بتطوير الهجوم شرقًا هي القوات التي كانت مكلفة بحماية الضفة الغربية ومؤخرة القوات المسلحة، وبعبورها القناة شرقًا وتدمير معظمها في معركة التطوير أصبح ظهر الجيش المصري مكشوفًا غرب القناة. وقد استغلت إسرائيل تلك النقطة فيما عرف بعد ذلك بثغرة الدفرسوار.

اكتشفت طائرة استطلاع أمريكية وجود ثغرة غير محمية وبعرض خمسة وعشرين كيلو مترًا بين الجيش الثالث الميداني في السويس والجيش الثاني الميداني في الإسماعيلية.

قام الأمريكان بإبلاغ القيادة الإسرائيلية التي وجدت فرصتها لتغيير دفة الحرب؛ فدفعت عبر البحيرات المرة ثلاث مجموعات، تمكن بعضها في ليلة السادس عشر من أكتوبر من اجتياز قناة السويس إلى ضفتها الغربية بين الجيشين الثاني والثالث عند منطقة الدفرسوار القريبة من البحيرات المرة. أدى عبور هذه القوة إلى إحداث ثغرة في صفوف القوات المصرية عرفت باسم ثغرة الدفرسوار، وتم نصب جسر طوف لعبور الدبابات والآليات المدرعة. في صباح نفس اليوم تمكن لواءان وهما لواء مدرع ولواء مظلي من العبور والتواجد إلى غرب القناة بقيادة الجنرال أرئيل شارون قائد الفرقة المدرعة الإسرائيلية، وحاولت هذه القوة احتلال مدينة الإسماعيلية فتصدت لها لواء مظلات وكتيبتان صاعقة مصرية ومنعتها من احتلال الإسماعيلية، وكبدتها

خسائر فادحة. ولكن تمكن أرئيل شارون من احتلال المنطقة ما بين مدينتي الإسماعيلية والسويس.

في يوم السابع عشر من أكتوبر اقترح الفريق الشاذلي المناورة بالقوات وسحب الفرقتين المدرعتين 21 و4 من شرق القناة، وباستخدام هاتين الفرقتين يتم توجيه ضربة رئيسية للواءين الإسرائيليين غرب القناة، وفي الوقت نفسه يقوم اللواء 116 المتواجد غرب القناة بتوجيه ضربة أخرى للعدو بينما تقوم الفرقة 21 مدرعة المتواجدة شرق القناة بتوجيه ضربة لقوات العدو؛ بهدف إغلاق الطريق المؤدي إلى الثغرة، وليزيد من الخناق على القوات الإسرائيلية الموجودة في الغرب والقضاء عليها نهائيًا، علمًا بأن القوات الإسرائيلية يوم السابع عشر من أكتوبر كانت لواء مدرع ولواء مظلات فقط. وتوقع الفريق الشاذلي عبور لواء إسرائيلي إضافي ليلًا.

لم يقبل المشير أحمد إسماعيل و الرئيس أنور السادات رأي الشاذلي؛ بدعوى أن الجنود المصريين لديهم عقدة نفسية من عملية الانسحاب للغرب منذ هزيمة الخامس من يونيو. وبالتالي رفض سحب أي قوات من الشرق للغرب، وقرر أن تتم مواجهة الثغرة بقيام القوات المدرعة المصرية في الشرق أي في سيناء بسد منافذ عودة القوات الإسرائيلية المتسللة إلى سيناء، واستدعاء قوات تهاجمها من الغرب، وبذلك تكون محصورة بين القوات المصرية.

هنا وصلت الأمور بين الرئيس أنور السادات والمشير أحمد إسماعيل وبين الشاذلي إلى مرحلة الطلاق، وقام الرئيس أنور السادات بإقصاء الفريق الشاذلي لفترة مؤقتة خلال الحرب، وعين محمد عبدالغني الجمسي بدلًا منه ليقوم بالتعامل مع الثغرة.

ازداد تدفق القوات الإسرائيلية وتطور الموقف سريعًا، إلى أن تم تطويق الجيش الثالث بالكامل في السويس، ووصلت القوات الإسرائيلية إلى طريق السويس القاهرة ولكنها توقفت لصعوبة الوضع العسكري بالنسبة لها غرب القناة، خاصة بعد فشل الجنرال أرئيل شارون في الاستيلاء على مدينة الإسماعيلية وفشل الجيش الإسرائيلي في احتلال مدينة السويس، مما وضع القوات الإسرائيلية غرب القناة في مأزق صعب وجعلها محاصرة بين الموانع الطبيعية والاستنزاف، والقلق من الهجوم المصري المضاد الوشيك.

في الثاني عشر من ديسمبر لعام النصر استدعى المشير أحمد إسماعيل الفريق الشاذلي، ليبلغه بأن الرئيس أنور السادات قرر إنهاء خدمته كرئيس لهيئة أركان القوات المسلحة، وذلك اعتبارًا من الغد. وأصدر قرارًا آخر بتعيينه سفيرًا بالدرجة الممتازة في وزارة الخارجية.

لكن الشاذلي رفض وفضل البقاء في منزله، فأرسل إليه السادات محمد حسنى مبارك لإقناعه بالعرض، لكنه رد عليه قائلًا إنه إذا كان هذا المنصب عقابًا له فمن الأفضل أن يعاقب داخل بلده، وإن كان مكافأة فمن حقه أن يرفضها.

بعدئذ نجح أنور السادات بنفسه في إقناعه بالسفر إلى لندن بعد مقابلته للفريق الشاذلي في يناير من العام التالي بأسوان، بحجة أنه ستتم عملية إعادة تنظيم للقوات المسلحة بأسلحة غربية وأنه سيكون بالقرب من ألمانيا، ويستطيع إنجاز صفقات الأسلحة السرية التي ستجلبها مصر من هناك بعد أن تغير المصدر السوفيتي، وبحجة أيضًا أنه الأكثر دراية بهذه الأسلحة وأنه سيكون المشرف على هذه الصفقات، وهذا ما دفع الشاذلي للموافقة، وغادر إلى لندن في الثالث عشر من مايو لنفس العام. وبعد قيامه بالاتصال بالسفير الألماني في

لندن اكتشف الشاذلي أنه لا توجد صفقات أسلحة وأن كل هذا كان خدعة حتى يقبل بالمنصب التكريمي.

بعد الانتصار بخمسة أعوام أصدر الرئيس أنور السادات مذكراته البحث عن الذات، واتهم فيها الفريق الشاذلي بالتخاذل وحمله مسؤولية التسبب بالثغرة، ووصفه بأنه عاد منهارًا من الجبهة يوم التاسع عشر من أكتوبر وأوصى بسحب جميع القوات في الشرق. هذا ما دفع بالفريق الشاذلي للرد على الرئيس أنور السادات بنشر مذكراته عن حرب أكتوبر. ويعتبر هذا الكتاب من أدق الكتب التي تحدثت عن حرب أكتوبر.

اتهم الفريق الشاذلي في كتابه الرئيس أنور السادات باتخاذ قرارات خاطئة رغمًا عن جميع النصائح من المحيطين به من العسكريين. وتدخله المستمر في الخطط العسكرية أثناء سير العمليات على الجبهة أدى إلى التسبب في الثغرة وتضليل الشعب بإخفاء حقيقة الثغرة وتدمير حائط الصواريخ وحصار الجيش الثالث لمدة فاقت ثلاثة أشهر، كانت تصلهم خلالها الإمدادات تحت إشراف الجيش الإسرائيلي.

نال سعد الدين الشاذلي جزاء ما فعله بالإضافة لانتقاده معاهدة كامب ديفيد. وجراء ذلك أمر الرئيس أنور السادات بالتخلص من جميع الصور التي يظهر فيها الفريق الشاذلي إلى جواره داخل غرفة العمليات، واستبدالها بصور يظهر فيها اللواء محمد عبدالغني الجمسي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة في ذلك الوقت والفريق محمد حسني مبارك قائد لواء الطيران، في محاولة منه لمحو أي دليل يشير إلى دور الفريق الشاذلي في معركة العبور.

في مساء الرابع عشر من مارس لعام ألف وتسعمائة واثنين وتسعين عاد الفريق الشاذلي إلى مصر بعد أن قضى أربع عشرة سنة منفيًا في

الجزائر، قضى منها سنتين في عهد الرئيس السادات واثنتي عشرة سنة في عهد الرئيس حسني مبارك. قبض عليه فور وصوله مطار القاهرة وصودرت منه جميع الأوسمة والنياشين وأجبر على قضاء مدة الحكم عليه بالسجن الحربي التابع للجيش الثالث الميداني، لأن الأحكام العسكرية ليس بها استئناف ولا نقض ولا تسقط بالتقادم. وجهت للفريق للشاذلي تهمتان: الأولى هي نشر كتاب بدون موافقة مسبقة عليه واعترف الفريق الشاذلي بارتكابها. أما التهمة الثانية فكانت إفشاء أسرار عسكرية في كتابه، وأنكر الشاذلي صحة هذه التهمة الأخيرة بشدة بدعوى أن تلك الأسرار المزعومة كانت أسرارًا حكومية وليست أسرارًا عسكرية. طالب الفريق الشاذلي أن تتم إعادة محاكمته وبشكل علني، إلا أن طلبه تم رفضه.

في بداية أكتوبر للعام التالي تم الإفراج عن الفريق الشاذلي عن طريق عفو عام. وبعد خروجه عاش منعزلًا بعيدًا عن الناس، وعاد لقريته وخصص أرضًا كوقف للإنفاق على مسجد، وعاش كخبير إستراتيجي يكتب ويحلل كل ما يدور على الساحة المصرية والعربية.

الفريق الشاذلي هو الوحيد من قادة حرب أكتوبر الذي لم يتم تكريمه بأي نوع من أنواع التكريم، وتم تجاهله في الاحتفاليات التي أقامها مجلس الشعب المصري لقادة حرب أكتوبر، والتي سلمهم خلالها الرئيس أنور السادات النياشين والأوسمة كما ذكر هو بنفسه في كتابه مذكرات حرب أكتوبر، إلا أنه تم منحه نجمة الشرف سرًا أثناء عمله كسفير في إنجلترا من قبل مندوب من الرئيس أنور السادات.

عانى الفريق الشاذلي من النسيان المتعمد في فترة الرئيس حسني مبارك؛ حيث ظل الإعلام يروج لأحادية النصر بالضربة الجوية الأولى

وكان الشاذلي ضحية من ضحايا النسيان كما حدث للجمسي والمشير محمد علي فهمي و الفريق أول فؤاد ذكري، ونزعت صورته من بانوراما حرب أكتوبر وتم إيقاف معاشه المستحق عن نجمة الشرف العسكرية، وعاش العشرين عامًا الأخيرة من حياته على إيرادات قطعة أرض ورثها عن أبيه.

شاء القدر أن يُتوفى الرجل في نفس اليوم الذي تنحى فيه مبارك عن حكم البلاد بعد صراع طويل مع المرض. قام ثوار ميدان التحرير بأداء صلاة الغائب على روحه، وقد شيع البطل الراحل في جنازة عسكرية وشعبية مهيبة حضرها الآلاف من الضباط والجنود من أفراد القوات المسلحة بعد صلاة الجمعة. وقد تقدم المشيعين الشيخُ حافظ سلامة قائد المقاومة الشعبية في السويس إبان حرب أكتوبر.

بطل عظيم لا يخشى في الحق لومة لائم، فعانى الكثير في حياته، ولم تنته حياته إلا بعد أن رأى من ظلمه وهم يتجرعون من نفس الكأس، بل وأسوأ.

أحمد فتحي سرور ومفيد شهاب





عندما يذكر مصطلح "ترزي القوانين" يذكر هذان الاثنان معًا.

عندما تريد قانونًا لا يمكن الطعن عليه أو إثبات عواره في إحدى مواده يذكر رجلنا الأول.

عندما تريد رأيًا قانونيًا خبيرًا لا تشوبه شائبة أو خطأ يذكر رجلنا الثاني.

عندما يذكر أقوى رجال النظام السابق من الناحية القانونية يذكرا معًا.

عن أحمد فتحي سرور ومفيد شهاب نتحدث.

ولد أحمد فتحي سرور في التاسع من يوليو عام ألف وتسعمائة واثنين وثلاثين في محافظة قنا بجنوب صعيد مصر. تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وحصل على درجة الماجستير في القانون المقارن من جامعة ميتشيجن بالولايات المتحدة الأمريكية، بينما حصل على درجة الدكتوراه في القانون الجنائي من جامعة القاهرة.

تقلد العديد والعديد من المناصب السياسية الرفيعة مثل عميد كلية الحقوق ورئيس الجمعية المصرية للقانون الجنائي ورئيس المجلس الأعلى للجامعات.

تولى أيضًا منصب وزير التربية والتعليم لمدة أربع سنوات قبل أن يتركه، ليتولى رئاسة مجلس الشعب على مدار أكثر من إحدى وعشرين سنة، ليدخل التاريخ النيابي المصري كأول رئيس لمجلسها النيابي يتولى رئاسته كل تلك المدة، ولن يستطيع أحد تحطيم رقمه مستقبلًا.

له العديد من المؤلفات مثل نظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية، والاختبار القضائي والوسيط في قانون العقوبات بقسميه العام والخاص، والوسيط في قانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي الدستوري.

بعد قيام ثورة يناير تم التحقيق معه في بلاغات مقدمة ضده تتهمه بالفساد بوصفه أحد رموز النظام البائد، ولكن لم تثبت عليه أي تهمة ومازال يحيا حتى الآن في القاهرة.

أما مفيد شهاب فقد تخرج من كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة باريس بفرنسا، قبل أن ينخرط في العمل السياسي ويوجه كافة طاقته وذكائه نحوه.

تعد بدايته الحقيقية عندما كان عضوًا في هيئة الدفاع المصرية في قضية طابا أمام التحكيم الدولي، واستطاع الجانب المصري إثبات صحة موقفه وكسب قضية التحكيم الدولي واسترداد طابا من الجانب الإسرائيلي، كآخر الأراضي المصرية المستردة والتي كانت واقعة تحت الاحتلال الصهيوني.

تولى بعد ذلك رئاسة جامعة القاهرة قبل أن يتركها ليتولى منصب وزير التعليم العالي لسنوات طويلة، ليتركه هو الآخر بعد ذلك ليتولى رئاسة مجلس الشورى.

بعد قيام ثورة يناير تم التحقيق معه هو الآخر في قضايا تتهمه بالفساد والتربح من وظيفته واستغلال موقعه، ولكن لم تثبت عليه أي تهمة، ليخلى سبيله. وما زال يحيا في القاهرة حتى الآن.

رجلا قانون بارزان، أحكما قبضتيهما على البلاد برئاستهما لمجلسي الشعب والشورى لسنوات. مررا العديد من القوانين والتي لم يستطع أحد من المحامين الحقوقيين إثبات عوار ولو مادة واحدة من موادها، ليستحقا بجدارة لقب الند بالند في تفصيل القوانين للنظام السائد دون أن يستطيع أي أحد أن يوقعهما في خطأ واحد.

مأمون الهضيبي وفرج فودة



الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية.

جملة نعرفها ونحفظها وتربينا عليها، ولكن هنا فالخلاف في الرأي يقتل صاحبه؛ لأنني أدعي عكس ما أمثل، وهو ما يضعني في خطورة أمام من يتبعني.

هذا هو باختصار شديد ما يدور حوله هذا الفصل.

الصراع بين رجلينا بدأ على استحياء بسبب مواقف رجلنا الأول، وسرعان ما تطور ليصبح عداء علنيًا بعد مناظرة أقيمت في معرض القاهرة الدولي للكتاب بين أنصار الدولة المدنية وأنصار الدولة الدينية.

كان بطلنا الأول يمثل الدولة المدنية وبطلنا الثاني يمثل أنصار الدولة الدينية.

عن الدكتور فرج فودة المفكر المصري الشهير والمستشار محمد مأمون الهضيبي مرشد جماعة الإخوان المسلمين نتحدث.

ولد فرج فودة عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين في الزرقا بمحافظة دمياط. حصل على الفلسفة في الاقتصاد الزراعي من جامعة عين شمس قبل أن يتفرغ للكتابة.

أثارت كتابات فرج فودة جدلًا واسعًا بين المثقفين والمفكرين ورجال الدين، واختلفت حولها الآراء وتضاربت وتصاعدت حتى بلغت حدًا كبيرًا من العنف؛ فقد كان يدعو إلى فصل الدين عن الدولة، ويرى أن تحكيم الشريعة من الرجعية لأن الزمن تغير والأحوال تغيرت. وكان يدعو إلى أن تكون الدولة مدنية بعيدة عن الدين حتى تحفظ حقوق المواطنة بين جميع المواطنين بدون تفرقة.

كان فرج فودة قد اهتم بالكتابة عن الجماعات الجهادية التي انتشرت في التسعينيات، وهاجم سعيها للعمليات الإرهابية تحت اسم "الجهاد في سبيل الله والفريضة الغائبة"، وكتب عنها كتابه الأشهر "الحقيقية الغائبة"، وهو الكتاب الذي ناقش فيه تطويع النصوص القرآنية من أجل نشر فكر الجهاد لاستغلالها في أهدافهم السياسية.

كان فرج فودة منتميًا لحزب الوفد الجديد الذي أعيد تأسيسه على يد فؤاد باشا سراج الدين، ولكنه استقال من الحزب؛ وذلك لرفضه تحالف الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين لخوض انتخابات مجلس الشعب المصري في عام ألف وتسعمائة وأربعة وثمانين، فقد كان يرى أن مبادئ الحزب الليبرالية لا يمكن أبدًا أن تسمح لقادته بوضع أيديهم في أيدي اليمين المتطرف حتى لو كانت النتيجة مكاسب برلمانية أو سياسية.

حاول فرج فودة تأسيس حزب باسم "حزب المستقبل"، وكان ينتظر الموافقة من لجنة شؤون الأحزاب التابعة لمجلس الشورى المصري. ووقتها كانت ما تسمى بجبهة علماء الأزهر تشن هجومًا كبيرًا عليه

بسبب كتاباته التي كانت ترى فيها تهديدًا شديدًا لهم ولمكانتهم. وطالبت تلك اللجنة لجنة شؤون الأحزاب بعدم الترخيص لأنه يدعو للفجور والإباحية، فقام الرجل بتأسيس الجمعية المصرية للتنوير في شارع أسماء فهمي بمصر الجديدة.

أما رجلنا الثاني فهو المستشار محمد مأمون الهضيبي نجل المستشار حسن الهضيبي المرشد العام الثاني لجماعة الإخوان المسلمين. ولد في محافظة سوهاج في عام ألف وتسعمائة وواحد وعشرين. انتمى بحكم التربية والعائلة إلى جماعة الإخوان في وقت مبكر. اعتقل أكثر من مرة وتدرج في مناصب الجماعة حتى تقلد منصب نائب المرشد، والذي كان وقتها مصطفى مشهور. وللظروف الصحية للرجل ودخوله في غيبوبة تولى مأمون الهضيبي مهمة المرشد العام بالإنابة، حتى تُوفي مصطفى مشهور فصار مأمون الهضيبي مرشدًا عامًا للجماعة.

بالطبع كان رجل كفرج فودة يمثل تهديدًا كبيرًا للجماعة. رجل يدعو لإعمال العقل ويرفض مبدأ السمع والطاعة ويدعو لمناقشة كل شيء. كل تلك الأفكار إن انتشرت لكان فيها نهاية الجماعة، التي كانت تتعافى وتسعى للانتشار الدولي في ذلك الوقت بعد أن قام مرشدها السابق مصطفى مشهور بتأسيس التنظيم الدولي للإخوان المسلمين. لذلك كان لا بد من مواجهة ذلك الرجل ودحر أفكاره الخطرة، ومن هنا كانت تلك المناظرة الأشهر.

عرس الثقافة المصري والذي يقام سنويًا؛ معرض القاهرة الدولي للكتاب، الذي قرر مسؤولوه أن يقوموا بأكبر مناظرة في تاريخ مصر في السابع من يناير لعام ألف وتسعمائة واثنين وتسعين بعنوان: مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية.

كان أنصار الدولة الدينية الشيخ محمد الغزالي والمستشار مأمون الهضيبي مرشد جماعة الإخوان المسلمين والدكتور محمد عمارة الكاتب الإسلامي الشهير، بينما كان أنصار الدولة المدنية الدكتور محمد أحمد خلف الله والدكتور فرج فودة.

كان مدير المناظرة هو الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للكتاب. وأمام ما يقارب عشرين ألفًا من الجمهور دارت وقائع تلك المناظرة.

بدأ فرج فودة حديثه بقوله أن لا أحد يختلف على الإسلام الدين، لكن المناظرة اليوم حول الدولة الدينية وبين الإسلام الدين والإسلام الدولة؛ رؤية واجتهاد. فالإسلام الدين في أعلى عليين، أما الإسلام الدولة فهو كيان سياسي وكيان اقتصادي وكيان اجتماعي يلزمه برنامج تفصيلي يحدد أسلوب الحكم. ثم لخص فرج فودة حججه في الدفاع عن الدولة المدنية في عدة نقاط :

-من ينادون بالدولة الدينية لا يقدمون برنامجًا سياسيًا للحكم. أما الأقوال العامة والحكم والشعارات فهي لا تغني.

-الدولة الدينية ليست وهمًا ولا حلمًا ليتم السعي وراءه. هناك دول مثل السعودية وإيران والسودان وأفغانستان تحاول أن تجرب هذا، فلماذا لا يوجد من بينهم دولة متقدمة؟

-أنصار الدولة الدينية وفي إطار سعيهم لإقامة دولتهم، لم يقدموا إلا إسالة الدماء وتمزيق الأشلاء والسطو على المحلات العامة وتهديد القانون وتمزيق الوطن بالفتن.

-هذه المناظرة ذاتها هي إحدى ثمار الدولة المدنية التي تسمح بذلك. وطلب نموذجًا لدولة دينية من الممكن أن تسمح بتلك المناظرة.

-الوحدة الوطنية وحضارة الإنسان تأبى الدولة الدينية، لأن هذا الوطن لا يقبل أحد أن ينقسم وأن يشعر فريق من المواطنين قل أو كثر بالخوف من أن يُحكم بعقيدة الآخرين ويشعر فريق آخر بالزهو بحكمه لعقيدته.

-ينزه أنصار الدولة المدنية الإسلام عن ممارسات السياسة. من مثل إعلان الشيوخ المجتمعين في مؤتمر بجدة أن صدام حسين في أسفل سافلين بالإسلام، وإعلان شيوخ آخرين مجتمعين في مؤتمر بغداد أنه في أعلى عليين بالإسلام أيضًا، وكذلك اختلاف آراء الشيوخ حول تأييد السلام أو المطالبة بقتل السادات. فالإسلام أعز وأكرم وأعظم وأنزه من ذلك.

-معظم الخلفاء أنفسهم كانوا يطبقون مبدأ الدولة المدنية وليس الدولة الدينية، والتي لم تدم غير فترة لا تتجاوز الواحد بالمائة من عصر الخلافة.

أيدت ردود أنصار الدولة الدينية حجج فرج فودة، فأقر مأمون الهضيبي بأنه لا يوجد لدى الإخوان المسلمين برنامج تفصيلي ولكن توجد مبادئ عامة. وقال حينها جملته الشهيرة إن الإخوان يفخرون ويتقربون إلى الله بأعمال تنظيمهم السري والذي عاث في الأرض فسادًا في الماضي وأزهق العديد والعديد من الأرواح البريئة دون أدنى ذنب اقترفته. كذلك أقر محمد الغزالي بأنه قد نزع صفة الرشد عن الخلافة الإسلامية بعد عهد الراشدين، غير أنه ذهب إلى أن رئيس الدولة فيها وإن كان مغتصبًا إلا أنه يبرر وجوده في منصبه بأنه يحكم بما أنزل الله وبأنه يمثل الإسلام ويجاهد الدولة الغازية. وهنا استنكر فرج فودة شرعية اغتصاب السلطة بعذر تطبيق الشريعة. أما محمد عمارة فقد اعترف بفشل الأنظمة الإسلامية المعاصرة مثل نظام آل

سعود في السعودية ونظام المرشد في إيران ونظام النميري في السودان؛ فهؤلاء حكام أفلسوا فأرادوا أن يستروا عوراتهم بالإسلام. وختم فرج فودة المناظرة بالدعاء للجميع قائلًا : "أدعو الله للجميع أن يهديهم بهدى الإسلام وهو دين الرحمة، وأن يهديهم الله بأن يضعوا الإسلام في مكانه العزيز بعيدًا عن الاختلاف وعن الفرقة وعن الإرهاب وعن الدم وعن المطامع".

اعتبر فرج فودة المناظرة تجربة رائعة أثبتت أن الحوار هو الحل، وأنها تمثل نقطة تحول في المناخ السياسي المصري. كما أنها بلغت أوجها بطلب مأمون الهضيبي متهكمًا من فرج فودة أن يضع برنامجًا سياسيًا للإخوان المسلمين، وهو ما أعلن فرج فودة ممتنًا أنه سوف يقوم به على صفحات جريدة الأحرار واعتبره تشريفًا وتكليفًا. كذلك قارن فرج فودة بين سخونة جماهير أنصار الدولة الدينية في بداية المناظرة الذين تنادوا وتداعوا وتدفقوا على معرض الكتاب وأشعلوا المشاعر بهتافات ساخنة، وبين سكون المناخ عند نهاية المناظرة؛ فقد انعدم الهتاف وذابت الحدة وسيطر الهدوء على الحاضرين وانصرف الجميع وهم يدركون ما لم يدركه البعض في البداية، وهو أن أحدًا لا يمتلك الصواب المطلق ولا الحق المطلق، وأن لكل طرف حججه ومنطقه وأن مساحة الالتقاء أكبر بكثير من مساحة الخلاف، وأن الإسلام ليس طرفًا في الحوار فهو لدى الفريقين في أعلى عليين، وأن الحوار هو الحل.

انتصر فرج فودة في تلك المناظرة. أثبت بالعقل والحكمة كل أفكاره، بينما صمت الهضيبي ومن معه وكأنهم يفكرون في القادم.

لم نستطع كبح جماح الرجل بالحوار، بل انتصر علينا انتصارًا كاسحًا، إذن لنلجأ للحل الآخر المتوفر دومًا لدينا.

في الثالث من يونيو لنفس العام نشرت جريدة النور بيانًا من ندوة علماء الأزهر يكفر فرج فودة ويدعو لجنة شؤون الأحزاب لعدم الموافقة على إنشاء حزبه المستقبل.

بعدها بخمسة أيام وقبل عيد الأضحى، انتظر شابان من الجماعة الإسلامية هما أشرف سعيد إبراهيم وعبد الشافي أحمد رمضان على دراجة بخارية أمام الجمعية المصرية للتنوير بشارع أسماء فهمي بمصر الجديدة حيث مكتب فرج فودة. وفي الساعة السادسة والنصف مساءً عند خروجه من الجمعية بصحبة ابنه أحمد وصديق له، وفي أثناء توجههم لركوب سيارة فرج فودة انطلق أشرف إبراهيم بالدراجة البخارية وأطلق عبد الشافي رمضان الرصاص من رشاش آلي فأصاب فرج فودة إصابات بالغة في الكبد والأمعاء، بينما أصاب صديقه وابنه إصابات طفيفة وانطلقا هاربين. غير أن سائق سيارة فرج فودة انطلق خلفهما وأصاب الدراجة البخارية وأسقطها قبل محاولة فرارها إلى شارع جانبي، وسقط عبد الشافي رمضان وارتطمت رأسه بالأرض وفقد وعيه، فحمله السائق وأمين شرطة كان متواجدًا بالمكان إلى المستشفى حيث ألقت الشرطة القبض عليه. أما أشرف إبراهيم فقد تمكن من الهرب قبل أن يلقى القبض عليه لاحقًا.

حملت سيارة إسعاف فرج فودة إلى المستشفى حيث قال وهو يحتضر : "يعلم الله أنني ما فعلت شيئًا إلا من أجل وطني". حاول جراح القلب الشهير دكتور حمدي السيد نقيب الأطباء إنقاذ حياة فرج فودة لمدة ست ساعات، إلا أنه لفظ بعدها أنفاسه الأخيرة. كما حمل ابنه أيضًا إلى المستشفى حيث تعافى من إصاباته.

أعلن المستشار مأمون الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين عن ترحيبه وتبريره لاغتيال فرج فودة في اليوم التالي في جريدة الأخبار

وإذاعة صوت الكويت. وبعد أسابيع من الاغتيال ألّف الدكتور عبد الغفار عزيز رئيس ندوة علماء الأزهر كتابًا أسماه "من قتل فرج فودة؟"، ختمه بقوله: "إن فرج فودة هو الذي قتل فرج فودة، وإن الدولة قد سهلت له عملية الانتحار وشجعه عليها المشرفون على مجلة أكتوبر وجريدة الأحرار، وساعده أيضًا من نفخ فيه وقال له أنت أجرأ الكتاب وأقدرهم على التنوير والإصلاح".

ثم عرض الشيخ الغزالي أن يصدر مجموعة من العلماء بيانًا تضامنيًا معه ومع ندوة العلماء، يتيح لهم أن يبدوا ما شاؤوا من الآراء دون أن تكون هذه الآراء مدعاة لاتهامهم بالتحريض على القتل. وكان ممن وقعوا على البيان مع الشيخ محمد الغزالي الدكتور محمد عمارة والشيخ الشعراوي.

ربما سيتساءل البعض ويقول إن جماعة الإخوان بريئة من دم فرج فودة؛ لأن من قتله ينتمي للجماعة الإسلامية، إلا أن الرد عليهم أن كل تلك التنظيمات خرجت من رحم الجماعة الأم وبرغبتها الخاصة.

وفي نهاية ذلك الفصل نختم بحوار دار في محاكمة قاتل الدكتور فرج فودة وكان فحواه :

-لماذا اغتلت فرج فودة؟

-لأنه كافر.

-ومن أي من كتبه عرفت أنه كافر؟

-أنا لم أقرأ كتبه.

-كيف؟

-أنا لا أقرأ ولا أكتب.

حسين سالم وأحمد عز



اثنان من رجال الأعمال ارتبطا بصناع القرار في البلاد.

علاقة الند بالند بينهما ليست كلاسيكية؛ فأولهما ارتبط بالأب واستطاع بناء إمبراطوريته دون التدخل كثيرًا في السياسة، وهذا ذكاء كبير منه. أما الآخر فقد ارتبط بالابن ولي العهد واستطاع هو الآخر بناء إمبراطوريته الخاصة، ولكنه تدخل في السياسة وتقلد المناصب وبدأ في توجيه الأوامر، فكان تعجيل نهاية الأحداث بسببه.

عن الثنائي حسين سالم وأحمد عز نتحدث.

ولد حسين سالم في عام ألف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين في حلوان. والده كمال الدين عمل مدرسًا، لكنه توفي بالتيفويد خلال مرحلة طفولة سالم. بعد ذلك انتقلت عائلته إلى شقة في منطقة الكوربة في حي مصر الجديدة في القاهرة. والدته هي حسنية طبوزادة التي كانت من أصول تركية. واجهت صعوبة كبيرة في توفير حياة لأولادها من معاش زوجها الراحل، مما اضطر سالمًا؛ الابن الأكبر الذي يصغره شقيقان أن يصبح العائل الرئيسي للعائلة. كان لديه أيضًا خمسة

أنصاف أشقاء من الزوجة الأولى لوالده؛ حيث كانت والدته هي زوجة والده الثانية، ولكنه لم يكن مسؤولًا عنهم وكان معظمهم أكبر في السن من سالم. وعلى الرغم من أنه لم يثبت ذلك تقول المزاعم إن له أصولًا بدوية. وتقول بعض المصادر إن هذه شائعة نشرها سالم متعمدًا عن نفسه لمساعدته على تأمين الصفقات التجارية المستقبلية مع القبائل البدوية في جنوب شبه جزيرة سيناء. كانت العلاقة الوحيدة المعروفة لسالم مع البدو من خلال زواج؛ فله نصف شقيقة تسمى سميحة تزوجت من قبيلة العبايدة في الإسماعيلية وسيناء.

عمل سالم في شركة النصر للتصدير والاستيراد، وهي الشركة التي كانت مكلفة بتوطيد أواصر العلاقات التجارية والسياسية مع أفريقيا. رغم عدم معرفة تاريخ توجهه إلى العمل في مجال الأعمال، إلا أن عام ألف وتسعمائة وستة وثمانين شهد بداية تردد اسمه في الحياة العامة، عندما قام علوي حافظ عضو مجلس الشعب بتقديم طلب إحاطة عن الفساد في مصر، مستندًا في جزء منه إلى اتهامات خاصة وردت في كتاب"الحجاب" للكاتب الصحفي الأمريكي الشهير بوب وودورد، مفجر فضيحة "وترجيت" الشهيرة التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون في بداية السبعينات من القرن الماضي.

ذلك الكتاب الذي زعم خلاله وودورد أن شركة الأجنحة البيضاء التي تم تسجيلها في فرنسا هي المورد الرئيسي لتجارة السلاح في مصر، وأن هذه الشركة تتضمن أربعة مؤسسين وهم منير ثابت شقيق سوزان مبارك وحسين سالم وعبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع المصري آنذاك ومحمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية وقت تأسيسها، وهو ما نفاه بشدة المشير أبو غزالة ردًا على أسئلة الصحفيين حول ما ورد بالكتاب.

بعد هذه الواقعة بدأت التساؤلات حول حجم ثروة حسين سالم التي تتجاوز ميزانية الدولة في عام. ومع ذلك فقد ورد اسمه في بعض قضايا التهرب من قروض البنوك، ومنها قضية أسهمه في إحدى شركات البترول العالمية التي أخذ بضمانها قرضًا من أحد البنوك ورفض سداده، وانتهت القضية بحلول البنك الأهلي محله في الشركة لتمر الحكاية في هدوء.

تؤكد بعض المصادر أن سالمًا هو الأب الروحي لشرم الشيخ وإمبراطورها الأول بلا منازع، حتى وإن كان ذلك على سبيل المبالغة؛ لأنه يعد أول المستثمرين في المنطقة منذ عام ألف وتسعمائة واثنين وثمانين، وبالتالي لم يكن مستغربًا أن يملك الرجل خليج نعمة بالكامل تقريبا من فنادق إلى كافيتريات إلى بازارات. كما يعد منتجع موڤنبك جولي ڤيل من أكبر المنتجعات السياحية في المنطقة، وقد أوصى صاحبه حسين سالم عند بنائه بإقامة قصر على أطرافه تم تصميمه وتجهيزه على أحدث الطرز العالمية؛ ليفاجئ الجميع بإهدائه إلى الرئيس مبارك ليصبح المصيف البديل لقصر المنتزه. كما أقام مسجد السلام بشرم الشيخ على نفقته الخاصة والتي بلغت تكلفته مليونين من الجنيهات خلال أقل من شهرين، عندما علم أن الرئيس سيقضي إجازة العيد في المنتجع الشهير، وأهداه للقوات المسلحة. ويعد حسين سالم صاحب وراعي فكرة مسابقات الجولف العالمية، والتي تقام سنويًا في شرم الشيخ تحت رعايته شخصيا.

أسس حسين سالم شركة بترولية ضخمة في الإسكندرية، واقترض لها ملايين الدولارات من بنوك مصرية وأجنبية ثم باعها في الهواء قبل أن تبدأ العمل، واحتكر عقود تقديم خدمات الكهرباء والمياه لها. كما تورط حسين سالم في قضية تصدير الغاز المصري لإسرائيل بملاليم، في الوقت الذي كان غالبية الشعب المصري يبحث عنه في الأسواق.

بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير هرب حسين سالم من مصر بطائرته الخاصة متجهًا إلى سويسرا. توقفت الطائرة في دبي للتزويد بالوقود، وألقي القبض على حسين سالم في دبي وبحوزته ما قيل إنه يقارب نصف المليار من الدولارات، وهو ما يعد مبالغًا فيه جدًا.

كانت تعليمات صادرة من حكومة الإمارات العربية إلى سلطات الطيران المدني في مختلف المطارات الإماراتية تقضي بتفتيش كل الطائرات التابعة لشخصيات مصرية وتونسية؛ خشية قيامها بتهريب أموال أو سبائك ذهب على نحو ما فعلت أسرة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي. بمجرد توقف طائرة حسين سالم بالمطار تقدمت سيارة خاصة إلى مهبط المطار تمهيدًا لنقل الخزانة إلى مكان آمن؛ حيث كان يعتزم حسين سالم البقاء في دبي، ولكنه اضطر للمغادرة بعد مفاوضات مع السلطات الإماراتية واتفاق تم بين الطرفين، تم السماح على إثره لسالم بالرحيل على أن تلحق به أمواله فيما بعد إلى أوروبا.

وفي الخامس عشر من يونيه ألقي القبض على حسين سالم في مدريد. كشفت مصادر دبلوماسية رسمية أنه أصيب بحالة من الانهيار عقب القبض عليه، وأنه أجرى عددًا من الاتصالات الهاتفية بمسؤولين إسبان كبار، من بينهم رئيس الوزراء الإسباني خوسيه لويس ثباتيرو، والذي تربطه بسالم علاقة وثيقة منذ سنوات، وأن سالمًا أجرى اتصالًا بأحد القيادات المهمة بجهاز المخابرات الإسبانية وطلب منهم التدخل وعدم تسليمه لمصر، وأنه في حالة تسليمه للقاهرة سيتعرض لكل أنواع الاضطهاد والتنكيل، راجيًا أن تتم محاكمته أمام القضاء الإسباني خشية على حياته. وأعلن دبلوماسي في الخارجية الإسبانية أنه بناء على معلومات وصلت إلى الإنتربول الإسباني تشير إلى تواجد رجل الأعمال المصري حسين سالم أحد أبرز أصدقاء الرئيس

السابق حسني مبارك، تم اتخاذ التدابير لإلقاء القبض عليه، وتوجهت قوة أمنية إلى فيلته فجر الأربعاء وتم اقتياده والقبض عليه. وأضاف أن سالمًا يحمل الجنسية الإسبانية منذ عام ألفين وخمسة، ولديه الكثير من الأعمال والمشروعات الاقتصادية داخل إسبانيا، مشيرًا إلى أنه عقب إلقاء القبض على سالم حضر إليه مجموعة من المحامين الإسبان المشاهير، وطلبوا من السلطات الإسبانية التعامل مع سالم على أنه مواطن إسباني لا يجب تسليمه لأي دولة أجنبية، وتوفير الحماية اللازمة له طبقًا للقانون الإسباني. وأوضح أن الإنتربول الإسباني طلب من القاهرة إعداد ملف استرداده مدعومًا بمستندات تورطه حتى يتم البت في أمر تسليمه من عدمه، مشيرًا إلى أنه صدر قرار بتجميد أمواله بإسبانيا، مضيفًا أن الحالة الصحية لسالم ربما تؤجل عودته لمصر، لكن الأمر متروك لقرار الإنتربول.

حدثت بعد ذلك مفاوضات تصالح مع الحكومة المصرية، تنازل خلالها حسين سالم عن ما يقرب من خمسة وسبعين بالمائة من ثروته للحكومة المصرية حتى يتم السماح له بالعودة والدفن في مصر بعد وفاته.

أما رجلنا الآخر أحمد عز، فقد ولد في الثاني عشر من يناير لعام ألف وتسعمائة وتسعة وخمسين. والده هو اللواء متقاعد عبد العزيز عز الذي اتجه بعد خروجه من الخدمة للتجارة في الحديد من خلال دكان صغير في السبتية؛ معقل تجارة الخردة في القاهرة. تخرج من كلية الهندسة جامعة القاهرة في منتصف الثمانينيات وسافر للدراسة في ألمانيا عقب تخرجه، ولكنه سرعان ما عاد للقاهرة.

بدأ نشاطه الاقتصادي في بداية التسعينيات، حينما تقدم بطلب الحصول على قطعة أرض في مدينة السادات لإقامة مصنع لدرفلة

الحديد، ولم تكن قيمته تتجاوز مائتي ألف من الجنيهات. ومع بداية عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين بدأت استثمارات عز مع مشروع سيراميك الجوهرة، وبدأت صور أحمد عز تظهر للمرة الأولى على صفحات جريدة الأهرام المتخصصة في الاقتصاد والإنتاج.

أصبح ظهور عز طبيعيًا بعد المساحات الكبيرة التي نشرت في هذه الصفحات لتتحدث عن استثماراته. بدأ بإنشاء مصنع الجوهرة للسيراميك والبورسلين، وزاد نشاط مصنع الحديد، وأنشأ شركة للتجارة الخارجية، وامتلك مساحات من الأراضي في السويس وتوشكي، وأصبح وكيلًا لاتحاد الصناعات. وفى عام ألف وتسعمائة وتسعة وتسعين، و بعد أزمة السيولة التي تعرضت لها شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب الدخيلة بسبب سياسات الإغراق التي سمحت بها الحكومة للحديد القادم من أوكرانيا ودول الكتلة الشرقية، تقدم المهندس عز بعرض للمساهمة في رأس المال. وبالفعل تم نقل قرابة نصف المليون سهم من اتحاد العاملين المساهمين بشركة الدخيلة لصالح شركة عز لصناعة حديد التسليح. وبعد شهر واحد تم إصدار ثلاثة ملايين سهم لصالح عز بقيمة قاربت نصف المليار جنيه مصري. وبعد ذلك وفي شهر ديسمبر من نفس السنة أصبح عز رئيسًا لمجلس إدارة الدخيلة، وقد أعيد انتخابه رئيسًا لاتحاد الصلب العربي في عام ألفين وثمانية.

هو أيضًا عضو مجلس الشعب المصري عن دائرة السادات سرس الليان بمنوف، ويتمتع بشعبية واسعة في دائرته لما تقدمه مؤسسته العز للتنمية المجتمعية من خدمات لأهالي الدائرة، وخصوصًا الشباب والطلاب. كما كان يشغل منصب أمين التنظيم بالحزب الوطني الديمقراطي حتى استقالته عقب قيام ثورة يناير، والتي كان هو من

أسباب قيامها؛ لممارساته المستفزة للشعب المصري وإشرافه على عملية تزوير انتخابات مجلس الشعب لعام ألفين وعشرة.

ارتبط عز بعلاقة صداقة متينة وقوية مع جمال مبارك نجل الرئيس وأمين السياسات في الحزب الوطني الحاكم والوريث المنتظر لعرش البلاد. وتتناثر الأقاويل أن عزًا كان مهندس تمرير كل قانون وقرار يسهل من مهمة جمال مبارك في اعتلاء حكم مصر.

أصدر النائب العام المصري قراره في فبراير بحبس كل من حبيب العادلي وزير الداخلية السابق وأحمد عز عضو مجلس الشعب وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطني سابقًا وزهير جرانة وزير السياحة السابق وأحمد المغربي وزير الإسكان السابق. وجاء القرار بحبسهم خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيق.

وفي الخامس عشر من سبتمبر لنفس العام قضت محكمة جنايات القاهرة بالسجن المشدد عشر سنوات على أحمد عز وعمرو عسل رئيس هيئة التنمية الصناعية، مع تغريمهما متضامين مبلغ ستمائة وستين مليون جنيه، والسجن المشدد لمدة خمس عشرة سنة غيابًا لرشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة الأسبق الهارب.

تم بالطبع نقض الحكم، وقلصت الغرامة، وألغي الحبس. وبدأ أحمد عز في العودة رويدًا رويدًا للحياة السياسية، وقد يكون متوليًا منصبًا سياسيًا بوقت صدور هذا الجزء من عملنا الضخم.

ولكِ الله يا مصر...

أحمد رشدي وحبيب العادلي



ما بين وزير داخلية عشقه الشعب فأطاح به النظام، ووزير داخلية آخر بغضه الشعب فتمسك به النظام، يدور صراع هذا الفصل.

ما بين اللواء أحمد رشدي واللواء حبيب العادلي دارت المعركة الخفية.

معركة كان الشعب هو بطلها؛ عشق الأول لما لمسه منه من عدل وحرص على تطبيق القانون، وبغض الثاني للأحكام العرفية والتعذيب وتلفيق القضايا للأبرياء.

هو أحمد رشدي محمود عيد المولود في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر لعام ألف وتسعمائة وأربعة وعشرين في مدينة بركة السبع بمحافظة المنوفية.

تولى رشدي وزارة الداخلية في عام ألف وتسعمائة وأربعة وثمانين ولمدة عامين فقط، ولكنه نجح خلالها أن يسطر اسمه كواحد من أفضل وزراء الداخلية على مر التاريخ.

كان رشدي أول من قام بعملية انضباط للشارع. أجبر قيادات الداخلية من الرتب العليا على النزول للشارع من أجل راحة وأمن وأمان المواطن المصري وتطبيق القانون. كما انتخب عضوًا بمجلس الشعب عن دائرة بركة السبع بمحافظة المنوفية.

يطلق على اللواء أحمد رشدي لقب قاهر المخدرات؛ حيث إنه في فترة الثمانينيات كانت منطقة الباطنية في القاهرة لها شهرة كبيرة كمركز لتجارة المخدرات في مصر؛ حيث يقطنها عدد كبير من تجار المخدرات ويتردد عليها المدمنون. وفي عهد اللواء أحمد رشدي تم القضاء على عدد كبير من التجار بالمنطقة وإلقاء القبض عليهم. قام اللواء أحمد رشدي بشن حملات مكثفة بعدد كبير من ضباط شرطة بدلًا من المخبرين والمرشدين، والذين كان معظمهم يقوم بدور العميل المزدوج ويقوم بإبلاغ تجار المخدرات بموعد الحملات الأمنية. كما أنه قام بحملات تفتيش على أوقات متقاربة، مما أضعف شوكتهم بل وقارب على كسرها. وبعد فترة استطاع أن ينجح في القضاء على تجارة المخدرات بالباطنية.

تسببت شعبية اللواء أحمد رشدي وحب الشارع المصري له في قلق بعض القيادات السيادية. كما أن ضرباته لصغار تجار المخدرات والذين يعتبرون كبارًا في السوق، قد جعل كبار تجار المخدرات الذين لا يظهرون في الصورة يغضبون من الرجل، لذلك كانت خطة القضاء عليه.

في الخامس والعشرين من شهر فبراير لعام ألف وتسعمائة وستة وثمانين تظاهر أكثر من عشرين ألف جندي أمن مركزي في معسكر الجيزة، احتجاجًا على سوء أوضاعهم المعيشية وتسرب شائعات عن وجود قرار سري بمد سنوات الخدمة من ثلاث إلى خمس سنوات. خرج

الجنود للشوارع وقاموا بإحراق بعض المحال التجارية والفنادق في شارع الهرم، وهو ما تسبب في خسائر قدرت بعشرات الملايين من الجنيهات.

استمرت حالة الانفلات الأمني لمدة أسبوع، أُعلن فيها حظر التجوال وانتشرت قوات الجيش في شوارع القاهرة واعتقل العديد من قوات الأمن المركزي، وقامت طائرات الهليكوبتر بضرب معسكراتهم بالصواريخ وحلقت الطائرات فوق رؤوس الجنود تنتظر الأمر بالضرب في المليان، إذا حاول الجنود التوجه إلي مصر الجديدة حيث مقر الحكم. وبعد انتهاء هذه الأحداث وعودة الأمن والأمان تم رفع حظر التجوال وأعلن عن إقالة اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية آنذاك وعزل العديد من القيادات الأمنية. واتخذت العديد من القرارات لتحسين أحوال الجنود والحد من أعدادهم ونقل معسكراتهم خارج الكتلة السكنية، كما اتخذت قرارات بتحديد نوعية الجنود الذين يلتحقون بالأمن المركزي مستقبلًا.

قام تجار المخدرات احتفالًا بخروج اللواء رشدي من الوزارة بإطلاق نوع جديد من الحشيش عالي الجودة وأطلقوا عليه اسم "باي باي رشدي".

اعتزل اللواء أحمد رشدي الحياة العامة والسياسية حتى توفاه الله في الرابع من يوليو لعام ألفين وثلاثة عشر، بعد أن أخذ الله له حقه ممن ظلموه وأراه قدرته فيهم في حياته.

أما اللواء حبيب العادلي فهو من مواليد الأول من مارس لعام ألف وتسعمائة وثمانية وثلاثين في مدينة القاهرة.

تولى وزارة الداخلية في الثامن عشر من شهر نوفمبر لعام ألف وتسعمائة وسبعة وتسعين، خلفًا للواء حسن الألفي، الذي أقيل بعد

العديد من الحوادث الإرهابية التي غزت البلاد آنذاك. واستمر العادلي في منصبه حتى إقالة الوزارة عقب اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير بأربعة أيام.

بدأ اللواء حبيب العادلي عهده في الوزارة بتطبيق قبضة حديدية على الجميع. كان القضاء على الحوادث الإرهابية هو هدفه الأول، وقد نجح في ذلك بالفعل، إلا أن بقاءه لفترة طويلة في مقعده جعلته كعادة كل رجل يطيل البقاء في منصبه يتجبر على الجميع.

راح يخرس ألسنة المعارضة وينكل بالمعارضين ويبرم الاتفاقات السرية مع التيار اليميني المتطرف. أصبحت أقسام الشرطة في عهده سيئة السمعة، لما تتناقله الألسنة عما يحدث فيها من تعذيب وتنكيل. أصبح أفراد الشرطة من أمناء ورقباء ذوي سلطة عالية، مما جعلهم يمارسون البلطجة على المواطنين الأبرياء. وقد صورها المخرج العالمي الراحل يوسف شاهين في آخر أفلامه "هي فوضى".

كانت الحوادث النادرة تقع لتقوم الشرطة باعتقال منفذها بعدها بدقائق. لم يكن بالطبع من يُقبض عليه هو المنفذ الحقيقي للحادث، بل هو شخص ضعيف ليس ذا صوت عالٍ أو سلطة ليقوم بحمل القضية. ولنا في ذلك أمثلة عديدة مثل قضية بني مزار، والتي استطاع المحامي الحقوقي الراحل طلعت السادات إنقاذ المتهم فيها من حبل المشنقة عن طريق مقاس حذائه، ولكن القدر لم يمهله لانتشال بريء آخر وهو المتهم في قضية مقتل ابنة الفنانة ليلى غفران. وهناك أيضًا الشاب السلفي سيد بلال الذي اتهم بتنفيذ حادث تفجير كنيسة القديسين. وبالطبع كان الأشهر والسبب في اندلاع الثورة والإطاحة بالعادلي هو الشاب السكندري خالد سعيد.

قتل خالد سعيد في الشارع بواسطة اثنين من أمناء الشرطة أمام الجمهور دون أن يتدخل أحد، فكان مقتله هو نهاية لصمت المصريين وخوفهم من سطوة وبطش الرجل. واندلعت الثورة لتزيحه أخيرًا عن مقعده.

تم القبض عليه أعقاب الثورة وتمت محاكمته، حيث أصدرت محكمة مصرية في الخامس من مايو لعام الثورة حكمًا بسجن حبيب العادلي لمدة اثني عشر عامًا بعد إدانته باستغلال النفوذ والاستيلاء على المال العام. تم اتهامه بالعديد من القضايا وإدانته بالكثير من الأحكام، وبدأت أحكام البراءة تتسلل رويدًا رويدًا حتى تم إلغاء معظم أحكام سجنه، وإن كانت هناك بعض القضايا ما زالت تُنظر حتى لحظة كتابة هذه الكلمات.

احتمى الأول بالشعب فدخل التاريخ المصري الأبيض، بينما احتمى الثاني بالسلطة فدخل التاريخ المصري الأسود.

محمد حبيب وخيرت الشاطر



لو طلبت مني أن أكتب عن نظرية الأرض المسطحة، أو كيف أن الولايات المتحدة هي الدولة الأولى في احترام حقوق ومواثيق الإنسان والأقليات، أو أن أخبرك بتفاصيل ما حدث في فتنة عثمان، أو حتى أن أخبرك بأسماء الزعماء العرب الذين وضعوا أيديهم في أيد الكيان الصهيوني وخانوا قوميتهم، لكان هذا أسهل من الكتابة عن ذلك الصراع الذي حدث بين هذين الرجلين.

محاولات ناجحة إلى حد كبير من كل شباب وأعضاء الجماعة، حتى يخفوا كل معلومة ممكنة عن تلك الفترة عن أي شخص، سواء بعدم الحديث في ذلك الأمر أو إسكات أي صوت يتحدث عن تلك الفترة.

معلومات شحيحة جدًا عن الصراع توافرت في وسائل الإعلام عن الرجلين. طبق الإخوان مبدأ "نشر ما نريد نشره فقط" ونجحوا في ذلك إلى حد بعيد.. فقط ولحسن حظنا هنا ولوجودي في المطبخ السياسي في تلك الفترة فأنا أعلم الكثير عما حدث في تلك الفترة: فترة انتخابات

مكتب الإرشاد والصراع بين رجلي الجماعة الأشداء؛ محمد حبيب وخيرت الشاطر.

الدكتور محمد حبيب؛ النائب الأول لمحمد مهدي عاكف مرشد جماعة الإخوان السابق وأحد كبار رعاة الإصلاح في الجماعة، بحكم انتمائه لتيار الحساسنة في مكتب الإرشاد بصحبة زميله عبد المنعم أبو الفتوح.

أما المهندس خيرت الشاطر؛ فهو النائب الثاني لمحمد مهدي عاكف وزميل محمد حبيب في عضوية مكتب الإرشاد. يعد الشاطر من كبار المنتمين للتيار القطبي الحاكم في الجماعة بصحبة بقية زملائه، مثل محمود عزت ورشاد بيومي وآخرين.

بدأت القصة عندما وجد مكتب الإرشاد نفسه يتحمل تصرفات مرشده محمد مهدي عاكف. كبر سن الرجل بالإضافة لعصبيته وعفويته في اللقاءات الصحفية كانت تنتقص الكثير من رصيد الجماعة في الشارع المصري. ولعل آخرها كان عندما قال جملته الشهيرة: "طظ في مصر"، وكذلك حدوث ما يسمى بالعرض العسكري لطلاب الإخوان في جامعة الأزهر، والذي تسبب في اعتقال الكثيرين من قادة الجماعة. كل تلك الأسباب جعلت وجود الرجل في منصبه يمثل عبئًا على بقية أفراد مكتب الإرشاد.

تم تنحية الرجل بحجة ظروفه الصحية ومرضه الشديد، وتم التجهيز لانتخاب مرشد جديد للجماعة لأول مرة منذ تأسيسها على يد حسن البنا في عشرينيات القرن الماضي.

كانت الجماعة في ذلك الوقت في صراع خفي بين تيارين؛ التيار الحسني والتيار القطبي.

كان التيار الحسني هو التيار المعتدل بعض الشيء في الجماعة، والذي يمثل أفكار مؤسس الجماعة ومرشدها الأول حسن البنا، وكان

يمثله محمد حبيب نائب المرشد والمرشح الأول والأقوى لأن يكون المرشد الجديد، بالإضافة لبعض الأعضاء الآخرين سواء في مكتب الإرشاد أو خارجه، مثل عبد المنعم أبو الفتوح ومختار نوح وثروت الخرباوي. وهنا لا بد أن نلاحظ أنه قد تم فصل الأخيرين من الجماعة قبل الانتخابات بفترة كبيرة، وكأن العدة تعد لسيطرة التيار الثاني على مقاليد الأمور.

أما التيار القطبي فمن اسمه كان المنتمون له ينتمون لسيد قطب المفكر الإسلامي الشهير، والذي كان فكره اللبنة الأولى في بزوغ كل التيارات التكفيرية بعد ذلك.

يجب أن نتحدث قليلًا عن سيد قطب، الذي تم إعدامه في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر بعد تورطه في تنظيم خمسة وستين، والذي كان يهدف لنشر الفوضى في البلاد عن طريق نسف القناطر الخيرية وتفجير محطات الكهرباء وخطوط السكك الحديدية، كما كان يهدف كذلك لاغتيال بعض الشخصيات السياسية البارزة وعلى رأسهم رئيس الجمهورية نفسه.

كان فكر سيد قطب تكفيريًا من الدرجة الأولى، يكفر الجميع؛ الأفراد والمجتمع، وكل من ليس في جماعته ويعتنق أفكاره فهو كافر. كانت أفكاره شاذة لدرجة أنه -طبقًا لشهادة علي عشماوي أحد قادة التنظيم- قد أفتى بعدم جواز صلاة الجمعة لأنها سقطت بسقوط الخلافة ولن تعود إلا بعودتها!

كان التيار القطبي في تلك الفترة قد نجح في السيطرة شبه التامة على مكتب الإرشاد. محمد بديع ومحمود عزت كانا قد سجنا في القضية عام ألف وتسعمائة وخمسة وستين، بالإضافة إلى خيرت الشاطر أو كما كان يسمى بشهبندر تجار الإخوان. رجل أعمال يملك

الكثير من المشاريع ويتولى بصحبة زميله حسن مالك مهمة الإنفاق على الجماعة وتسيير أمورها المالية. لم يكن هناك أمر يتعلق بتمويل الجماعة لا يعلمه الشاطر. وكان معهم في ذلك التيار أيضًا سعد الكتاتني ورشاد بيومي وآخرون.

بعد تنحية محمد مهدي عاكف، كانت كل الفصائل الوطنية ترقب تولية محمد حبيب كمرشد جديد لجماعة الإخوان المسلمين. هو النائب الأول للمرشد السابق وصاحب الصوت العقلاني في الجماعة والداعي دومًا لعدم التصعيد. ولكن المفاجأة الكبرى حدثت.

برسم هندسي بارع خطه المهندس خيرت الشاطر، تم إسقاط الدكتور محمد حبيب وتولية الدكتور محمد بديع مهام مرشد جماعة الإخوان المسلمين، بل وخروج حبيب من مكتب الإرشاد.

كانت المفاجأة كبرى لكل المتابعين، ولكن المتابع لأمور الجماعة يعلم أن ذلك الصدام كان سيحدث آجلًا أو عاجلًا. خيرت الشاطر الرجل الأقوى يحلم ليس فقط بحكم الجماعة، ولكن بحكم مصر كلها، ووجود رجل مثل محمد حبيب أمامه يهدد كل طموحاته. لذلك كانت الخطة هي عدم النزول في مواجهة مباشرة مع محمد حبيب، بل وضع رجل هادئ كان مرافقًا لسيد قطب نفسه في آخر أيامه ليكون أمامه؛ ليتجنب الشاطر المواجهة ويكون باستطاعته في أي لحظة إزالة الرجل والجلوس مكانه في العلن.

لم يرض محمد حبيب بالطبع بنتيجة الانتخابات وطالب بإعادة فرز الأصوات، ولكن لم يستجب أحد له، ليعتزلهم الرجل قبل أن يترك الجماعة رسميًا عقب ثورة يناير.

قبض على خيرت الشاطر أكثر من مرة، ولكن لم يكن السجن سجنًا بالنسبة له؛ فالجميع تحدث عن زنزانته التي كانت كمكتب صغير في

إحدى شركاته. المهم أنه خرج بعفو صحي عقب ثورة يناير بصحبة حسن مالك وآخرين.

حاول الشاطر الانقضاض على مقعد رئاسة مصر كما كان يحلم، وراح يصدر مشروع النهضة. الذين ادعوا أن قضية سلسبيل الشهيرة كانت النواة الأولى بالنسبة له. ولكن تم استبعاده من اللجنة العليا للانتخابات بصحبة عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات الأسبق ونائب الرئيس المتنحي محمد حسني مبارك، ليعيد الشاطر ما فعله في انتخابات مكتب الإرشاد ويأتي بمحمد مرسي ليحل محله في الانتخابات الرئاسية.

لن نتحدث كثيرا عن ما حدث بعد ذلك؛ فكل من يقرأ تلك الأسطر قد عايش أحداثها بالطبع. فقط نعلم أن الطموح الشديد للشاطر كاد أن يكلف الجماعة وجودها في الحياة السياسية للأبد. إلا أن الدولة كررت خطأها للمرة الثالثة؛ فبعد أن أخطأ الملك فاروق من قبل وأبعد إبراهيم باشا عبد الهادي، وأخطأ من بعده الرئيس محمد أنور السادات واستمع لنصيحة عثمان أحمد عثمان وأعادا الجماعة للعمل السياسي، فقد بدأت الدولة في المهادنة وبدأت الجماعة بالعودة مرة أخرى للعمل تحت الأرض، كعادتها دومًا.

أحمد شفيق وعمر سليمان



يختلف رجلانا في فترة ما قبل الثورة عن بعدها.

في مرحلة ما قبل الثورة كان جميع المصريين يحلمون بالأول رئيسًا للجمهورية والثاني كرئيس للوزراء.

أما بعد الثورة وقد شاء القدر أن يتحقق ما كان يحلم به المصريون، فقد صار رجلانا خائنين للشعب ومن رموز النظام البائد ويجب التخلص منهما على الفور.

عن ملك المطار أحمد شفيق والجنرال عمر سليمان نتحدث.

هو أحمد محمد شفيق ذكي المولود في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر لعام ألف وتسعمائة وواحد وأربعين. تخرج من الكلية الجوية عام ألف وتسعمائة وواحد وستين ليعمل بعدها كطيار في القوات الجوية المصرية. شارك في حربي الاستنزاف وأكتوبر، وحصل على زمالة كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية العليا وزمالة كلية

الحرب العليا للأسلحة المشتركة بباريس ودكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية للفضاء الخارجي. عمل في سفارة مصر بإيطاليا كملحق عسكري، قبل أن يُعين رئيسًا لأركان القوات الجوية المصرية ثم قائدًا للقوات الجوية. استمر في هذا المنصب لمدة ست سنوات، وهي تعتبر أطول فترة لقائد القوات الجوية في مصر. وبعد تركه لمنصبه في مطلع الألفية الجديدة عين وزيرًا للطيران المدني.

برز اسمه من بين الأسماء المرشحة لخلافة محمد حسني مبارك لرئاسة مصر. وظهر ذلك بصحيفة وول ستريت جورنال في تقرير لها تحت عنوان "منافس جديد يبرز في مصر" نشرته في ديسمبر عام ألفين وعشرة.

بعد مظاهرات جمعة الغضب بيوم واحد كلفه الرئيس محمد حسني مبارك بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة أحمد نظيف، كمحاولة لتخفيف حركة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية الواسعة، ولعلمه بسمعته الجيدة وسط جموع المصريين. وبعد تنحي الرئيس مبارك عن الحكم وتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة للسلطة في الحادي عشر من فبراير سقطت حكومته، إلا أن المجلس الأعلى قرر استمرار عمل حكومته لتسيير الأعمال، وذلك حتى يتم تشكيل حكومة جديدة. وفي يوم الثالث من مارس تقدم باستقالته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم، بعد مناظرة حدثت في إحدى القنوات الخاصة بينه وبين الروائي علاء الأسواني والإعلامي حمدي قنديل، وذلك قبل يوم واحد من مظاهرات مليونية دعت لها عدة حركات شبابية، على رأسها الإخوان المسلمون في مصر وحركة شباب 6 أبريل وائتلاف شباب الثورة، من أجل الإطاحة بحكومته والتي اعتبروها من بقايا نظام مبارك.

أعلن أحمد شفيق في نوفمبر من نفس عام الثورة ترشحه للانتخابات الرئاسية المصرية، قبل أن تقرر لجنة الانتخابات الرئاسية

المصرية استبعاده من قائمة المرشحين تطبيقًا لقانون العزل السياسي الذي أقره المجلس العسكري في وقت سابق من نفس اليوم، ثم أعادته بعد يومين بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون، مستندًا إلى أن القانون الجديد غير دستوري.

حصل شفيق على ثاني أعلى الأصوات بعد الدكتور محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين، ليخوضا معًا جولة الإعادة. كانت منافسة حامية الوطيس بين الرجلين، حسمها مرسي في النهاية بفارق يتجاوز الواحد بالمائة بقليل، وسط اتهامات كبيرة من أنصار شفيق بتزوير الانتخابات لمصلحة مرشح الإخوان؛ حيث ظهر الفريق الانتخابي لمرسي في الفجر وقبل الانتهاء من عملية فرز الأصوات ليعلنوا فوز مرشحهم. بالطبع لم يقف شفيق وفريقه ساكنين وردوا بنفس الإعلان في المقابل. وهنا بدأت التهديدات من جماعة الإخوان وكل مناصريها من التيار اليمين المتطرف بأنهم سيقومون بحرق البلاد إن لم يتم إعلان فوز محمد مرسي بالرئاسة. كما أن تأخر إعلان الفائز واللبس الذي حدث لدى الحرس الجمهوري يزيد من فرضية حدوث تزوير في نتيجة الانتخابات حتى يتم تجنيب البلاد الويلات.

بعد خسارة الرجل، بدأ العديد من المنتسبين لجماعة الإخوان يقومون بتحريك عدد من الدعاوى القضائية ضده، ليسافر الرجل إلى دولة الإمارات بعيدًا عن ذلك الجو المشحون ويستمر هناك، حتى عاد إلى مصر في أواخر عام ألفين وسبعة عشر.

أما الجنرال عمر محمود سليمان فقد ولد في الثاني من يوليو لعام ألف وتسعمائة وستة وثلاثين في محافظة قنا جنوبي صعيد مصر. التحق بالكلية الحربية بالقاهرة عام ألف وتسعمائة وأربعة وخمسين، ثم أرسل في بعثة ليتلقى العلوم العسكرية في أكاديمية فرونزي بالاتحاد

السوفييتي السابق. امتلك اللواء سليمان مؤهلات علمية وعسكرية، فهو حاصل على ماجستير في العلوم العسكرية إضافة إلى ماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة. التحق سليمان بالجيش المصري وشارك في حربي يونيو وأكتوبر؛ حيث عمل كضابط اتصال بين الجهتين المصرية والسورية وكان له دور كبير في تنسيق عملية الاتصال بين الجهتين والتحركات العسكرية للجيشين المصري والسوري.

تدرج الرجل الذي وصفته العديد من الأكاديميات العسكرية برجل النظام الحديدي في الجيش المصري، حتى أصبح رئيس فرع التخطيط بهيئة عمليات القوات المسلحة، ثم رئيسًا لجهاز المخابرات الحربية، ثم عين رئيسًا لجهاز المخابرات العامة المصرية في عام ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعين.

نقطة البداية الحقيقية لعلاقة مميزة مع الرئيس بدأت في عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين، وبالتحديد مع حادث أديس أبابا ومحاولة اغتيال الرئيس المصري؛ حيث أصر عمر سليمان على اصطحاب السيارة المصفحة معه في الرحلة رغم اعتراض رجال الخارجية وتأكيدهم على أن هذه الخطوة يمكن أن تثير غضب الجانب الأثيوبي، إلا أنه أصر على رأيه واصطحب السيارة المصفحة معه. وكان يجلس بجوار الرئيس في الكرسي الخلفي أثناء انهمار الرصاص عليهم من كل اتجاه، حيث أمر السائق بالعودة إلى المطار، ومن ثم إلى القاهرة سالمين. كان تمسكه بوجود السيارة المصفحة التي تحملت كل هذه النيران التي لا يمكن لسيارة أخري تحملها هو العامل الأساسي في نجاة الرئيس المصري من تلك الحادثة.

من هنا بدأت أهميته تزداد لدى الرئيس مبارك، خاصة أنه شارك بفاعلية في العديد من الملفات الأمنية الهامة وأهمها ملف الجماعات

المتطرفة ومواجهة عملياتها الإرهابية، وحقق نجاحًا كبيرًا في الحد منها، بل توقفت تمامًا. كما كان له دور كبير وهام في ملف القضية الفلسطينية والمفاوضات التي كانت تتم ما بين الجانب الفلسطيني والجانب الصهيوني.

كانت تظهر بين فترة وأخرى معلومات صحفية تدور حول نية الرئيس محمد حسني مبارك بتعيينه نائبًا للرئيس، وهو المنصب الذي كان شاغرًا منذ تولي مبارك للحكم. وكثيرًا ما كانت الصحف ودبلوماسيون أجانب يشيرون بأنه سيكون خليفة الرئيس مبارك بحكم مصر، ولكن دائمًا ما كانت سوزان مبارك قرينة الرئيس أو الهانم كما اتفق الجميع على تسميتها تقف أمام ذلك المشروع؛ لأنها كانت ترى عمر سليمان خطرًا يهدد طموح نجلها في الوصول إلى كرسي الرئاسة. كما ظهرت حملة شعبية في سبتمبر عام ألفين وعشرة تطالب بانتخابه رئيسًا للجمهورية.

قام الرئيس محمد حسني مبارك بتعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية، وذلك عقب جمعة الغضب بيوم، في محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وقد أتى تعيينه في اليوم الخامس من اندلاع ثورة تطالب بإسقاط النظام والبدء بإصلاحات سياسية واقتصادية واحتجاجًا على الأوضاع في مصر، وأدت إلى وقوع مصادمات بين المتظاهرين والشرطة وأعمال عنف وسرقة، كما أدت إلى نزول القوات المسلحة للشارع لحفظ الأمن. وقد كلفه الرئيس مبارك بعد تعيينه مباشرة بالحوار مع قوى المعارضة في ما يتعلق بالإصلاح والدستور. وفي العاشر من فبراير أعلن الرئيس مبارك عن تفويضه بصلاحيات الرئاسة وفق الدستور، إلا أن الرئيس مبارك أعلن بعدها بيوم واحد تنحيه عن السلطة وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد. وقام هو بتسليم السلطة

إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وانتهت بذلك فترة تولية نيابة الرئيس.

ذكرت قناة فوكس نيوز الأمريكية أنه وبعد تعيينه نائبًا للرئيس قد تعرض إلى محاولة اغتيال فاشلة أدت إلى وفاة اثنين من حراسه الشخصيين وسائقه الخاص. وكان مصدر أمني قد نفى تلك المحاولة في وقتها، إلا أنه صدرت لاحقًا تصريحات عن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط تؤكد ذلك.

أعلن سليمان في السادس من أبريل ترشحه لانتخابات الرئاسة، وذلك قبل يومين من غلق باب الترشيح. بعدها بيوم قام بسحب أوراق ترشحه من اللجنة العليا للانتخابات، التي وصل مقرها وسط حشد من مؤيديه وتعزيزات أمنية مكثفة من قبل عناصر الشرطة والقوات المسلحة. وفي اليوم التالي وهو آخر أيام تقديم أوراق الترشح قام بتقديم أوراق ترشحه رسميًا، وذلك قبل غلق باب التقديم بعشرين دقيقة.

إلا أن اللجنة العليا للانتخابات قررت استبعاده، بعدما استبعدت أكثر من ثلاثة آلاف من نماذج التأييد التي قدمها، ليصبح عددها الإجمالي ستة وأربعين ألفًا، وهو رقم أكبر من النصاب الرقمي المطلوب المحدد وهو ثلاثون ألفًا، ولكن تبين للجنة أنه جمع هذه النماذج من أربع عشرة محافظة فقط، وكان المطلوب جمع التأييد على الأقل من خمس عشرة محافظة.

توفي الجنرال كما كان يلقب يوم التاسع عشر من يوليو عام ألفين واثني عشر في الولايات المتحدة الأمريكية المتواجد بها لتلقي العلاج. قال مصدر مقرب منه إنه عانى من اضطرابات في صمام القلب ذهب على إثرها إلى ألمانيا لإجراء فحوصات طبية. وذكر المصدر أنه عانى

مؤخرًا ألمًا شديدًا في القلب، نقل بعدها إلى مستشفى كليفلاند حيث توفي.

إلا أنه وفي الرابع من أكتوبر، صرح المعارض السوري هيثم المالح رئيس مجلس أمناء الائتلاف الوطني السوري أن عمر سليمان كان موجودًا بالفعل في التفجير الذي استهدف اجتماع الخلية الأمنية الذي انعقد بمقر مجلس الأمن القومي السوري في حي الروضة بدمشق. وأكد المالح أن سليمان كان موجودًا بتكليف مباشر من حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم، لإيجاد حل لملف امتلاك سوريا أسلحة كيميائية. ووفقًا لروايته فإنه يملك الأدلة الدامغة على صدق ما يقول، وأن لديه شهودًا عيانًا، مكذبًا التصريحات الرسمية والمخابراتية التي نفت هذا الأمر جملة وتفصيلًا. وكشف المالح أيضًا أن صورة سليمان التي نشرت عقب الإعلان عن وفاته رسميًا على بعض مواقع الإنترنت، والتي أظهرت جثته مشوهة جراء التفجير هي صحيحة مائة بالمائة.

وأوضح المالح أن سليمان لحقت به إصابات بالغة في حادث التفجير، نقل على إثرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لإنقاذ حياته ولكنها باءت بالفشل. كما أوضح أن سليمان كان موجودًا من أجل ملف الأسلحة الكيميائية في سوريا.

رجلان كان المصريون يحلمون بهما في الوقت المناسب، ولكن غباء وعناد النظام السابق أتى بهما في الوقت الضائع، ليتم حرقهما إلى النهاية.

محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي



أعتذر في بداية هذا الفصل عن تخييب أمل الكثيرين ممن كانوا ينتظرون هذا الفصل. بل وأعتقد أن هناك من قام بفر صفحات الكتاب حتى يصل لهذا الفصل أو قام باقتناء الكتاب لقراءة هذا الفصل فقط. ولذلك وجب علي الاعتذار.

اعتذار لأنني لن أتحدث كما يريدني البعض أن أتحدث. لن أتحدث عن ماض أو حاضر أو حتى مستقبل. لن أتحدث عن تاريخ الرجلين. فقط سأتحدث عن الفترة ما بين الثاني عشر من أغسطس لعام ألفين واثني عشر والثالث من يوليو لعام ألفين وثلاثة عشر فقط.

أي ما بين عزل المشير، وعزل الرئيس.

كان يوم الثاني عشر من أغسطس في العام التالي للثورة يومًا حاسمًا في تاريخ حكم مصر على يد أول رئيس مدني للجمهورية جرى انتخابه بعد نجاح الثورة وسقوط نظام مبارك كما كان أنصاره يدعونه. كان كل شيء يمضي طبيعيًا في القصر الجمهوري. لم يكن هناك شيء مختلف يلفت الانتباه. في هذا اليوم نشرت مواقع التواصل

الاجتماعي تصريحًا للدكتور ياسر علي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية قال فيه إن الحد الأقصى لإعلان اسم نائب واحد لرئيس الجمهورية على الأقل هو مطلع الشهر المقبل وفقًا للإعلان الدستوري. وفي اليوم ذاته عقد الرئيس محمد مرسي بحضور رئيس الوزراء وعدد من الوزراء اجتماعًا مع المحافظين تم خلاله مناقشة العديد من القضايا والمشكلات، خصوصًا أزمة الكهرباء وتحديد مواعيد قطعها في بعض المناطق، للتخفيف من حدة الضغط على المحطات بعد أن تفاقمت المشكلة إلى حد كبير وباتت تهدد استقرار البلاد. لاحظ المتابعون للاجتماع أن هناك تعمدًا لإطالة فترة الاجتماع الذي استمر لنحو خمس ساعات تقريبًا، مع أن القضايا الرئيسية تمت مناقشتها في وقت قصير. كان الرئيس يخرج ثم يعود مطالبًا المجتمعين بالاستمرار في مناقشة المشكلات التي يعانيها المواطنون مع رئيس الحكومة والوزراء المعنيين. في الوقت نفسه كان المشير طنطاوي قد دعا أيضًا إلى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في الحادية عشرة صباحًا، وذلك لمناقشة آخر تطورات الأوضاع في سيناء في ضوء التحقيقات والعمليات العسكرية التي تجرى في المناطق المختلفة، وذلك عقب مذبحة رفح الأولى. حضر غالبية أعضاء المجلس الأعلى، وإن كان البعض قد تخلف عن الحضور. وكان من أبرز الذين لم يحضروا هذا الاجتماع الفريق مهاب مميش قائد القوات البحرية الذي لم يتمكن من الحضور بسبب وجود أعطال ومعوقات في الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة، ففضل الذهاب إلى منزله بالقاهرة وأبلغ اعتذاره للأمين العام لوزارة الدفاع لإبلاغ المشير. وكان اللواء عبد الفتاح السيسي عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومدير المخابرات الحربية والاستطلاع حاضرًا هذا الاجتماع وظل موجودًا حتى الثانية ظهرًا. كانت الأعصاب مشدودة بسبب ممارسات ومواقف الرئيس،

وأيضًا تداعيات حادث رفح ورفض الرئيس الإعلان عن النتائج الأولية للتحقيقات في هذا الحادث. كل المؤشرات تقول إن تهديدات الإخوان بإصدار إعلان دستوري جديد يلغي الإعلان الدستوري المكمل هي تهديدات جادة، وإن الرئيس يتبنى هذا الموقف، وهو أمر حتمًا سيقود إلى الصدام. انتقل الاجتماع إلى القضية التي كانت تشغل الجميع في هذا الوقت، وهي قضية الحملة العسكرية على أوكار الإرهابيين في سيناء وآخر نتائج التحقيقات التي تجريها النيابة العسكرية حول حادث رفح. طالب أعضاء المجلس العسكري في هذا الاجتماع بضرورة إعلان الحقائق كاملة على الشعب، خصوصًا أن المؤشرات الأولية تؤكد مشاركة عناصر فلسطينية تنتمي إلى تنظيمات متشددة في ارتكاب هذا الحادث جنبًا إلى جنب مع العناصر الأصولية التكفيرية الموجودة في منطقة جبل الحلال داخل سيناء.

بعد هذا الاجتماع جاء اتصال من الرئيس يطلب فيه من المشير طنطاوي توفير مليار ونصف دولار من ميزانية الجيش لتغطية عجز الميزانية، فرفض المشير ذلك وأبلغه أن الجيش قد وفر من قبل أكثر من سبعة مليارات بعد الثورة، وميزانية الجيش لا تسمح بذلك، فطلب مرسي منهم الحضور فورًا للرئاسة لاجتماع عاجل وضرورة حضور المسؤول عن الموازنة العامة للجيش. وبالفعل حضر الجميع وحلت صلاة العصر ثم توجهوا إلى اجتماع بصالون ملحق بمكتب الرئيس بحضور قنديل، وفوجئ الجميع بحضور المستشار محمود مكي، وقال له هشام قنديل رئيس الوزراء بالحرف الواحد: "اتفضل يا سيادة النائب". فتعجب طنطاوي وعنان من القرار الذي لم يكونا يعلما عنه شيئًا.

حضر مرسي متأخرًا بثلث ساعة وفجر مرسي القرار بأن دورهما انتهى، وأنه قد أصدر أمرًا جمهوريًا بإعفائهما من منصبهما، مع

تكريمهما بقلادة النيل وتعيينهما كمستشارين عسكريين للرئيس، وأنه قد تم تعيين اللواء عبد الفتاح السيسي كوزير للدفاع وترقيته لرتبة الفريق، وتعيين اللواء صدقي صبحي كرئيس لأركان الجيش وترقيته لرتبة الفريق أول، وإحداث تغييرات عديدة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

انتفض طنطاوي ورفض القرار وقال إن هناك إعلانًا دستوريًا لا يعطي مرسي هذا الحق. وهنا تدخل عنان ليقوم بتهدئة المشير ويقول إنه إن كان هذا القرار في مصلحة البلاد فلا بأس، وهنا أعلن مرسي أن الإعلان الدستوري الذي تتمسكون به قد تم إلغاؤه وهذه الجريدة الرسمية يوجد بها القرار.

تدخل المستشار محمود مكي ليبرر موقف الرئيس وحقه الدستوري في ذلك، إلا أن طنطاوي وعنان لم يمكثا طويلًا، وانطلقا في سيارتيهما. وطلب عنان من المشير إبلاغ أعضاء المجلس العسكري بما حدث، ولكن المشير رفض حفاظًا على مصلحة وأمن البلاد، وحتى لا تتمزق البلاد من فتنة الحرب الأهلية بين أبناء الوطن الواحد. كما أن اختيار عبد الفتاح السيسي تحديدًا ليتولى قيادة الجيش يهون من وطأة الأمر قليلًا.

أما ما حدث مع السيسي، فقد تم إخباره كذبًا عندما تم إخباره بتوليته وزارة الدفاع أن المشير هو الذي اختاره حتى يقبل المنصب لأنه يرغب في التقاعد. حدث بعد فترة لقاء جمع بطنطاوي والسيسي ليوضح السيسي له الأمور، وأنه يعلم أنه بمثابة ابن المشير وأن الإخوان اختاروه مجبرين لأنه الوحيد الذي يلقى القبول بين قيادات الجيش الكبيرة بعد رحيل المشير طنطاوي.

بعد قرار إقالة المشير ثبت مرسي وجماعته أقدامهم في حكم البلاد. استولى على السلطة التنفيذية والسلطة الشرعية. أشاعوا أن

السيسي ينتمي للإخوان وأنه إحدى خلاياهم النائمة، ولم ينف الرجل ما قيل. أعلن بعد ذلك الإعلان الدستوري، والذي جعل كل قراراته إلهية لا يستطيع أحد أن يطعن فيها، وجاء بنائب عام ملاكي ينفذ كل قراراته. ثم وقعت بعد ذلك أحداث الاتحادية، وتم تولية مجلس الشورى مهمة سن القوانين في حادثة غريبة لم تحدث في أي دولة على مستوى العالم. ثم أعلن حظر التجوال في مدن القناة، واندلعت أحداث العنف في البلاد وبدأت ورقة تمرد تغزو الشوارع.

كل هذا والسيسي صامت؛ أخذ الجيش بعيدًا عن المشهد السياسي، وراح يحسن العلاقة التي تدهورت مع جهاز الشرطة عن طريق وزير الداخلية أحمد جمال الدين، والذي أقاله مرسي بعد ذلك. كما حاول إقالة السيسي بعد ذلك، إلا أن تهديدًا صريحًا من القوات المسلحة جعله يتراجع عن قراره.

كان الشارع يغلي والكل يتساءل: أين وزير الدفاع مما يحدث؟ حتى بدأت دعوات التظاهر في الثلاثين من يونيو تغزو مواقع التواصل الاجتماعي.

في تلك الفترة راحت وسائل الإعلام التابعة للجماعة ومسؤوليهم ترهب الشعب وتؤكد أن من يخرج من منزله هذا اليوم لن يعود سليمًا، وأن شرعية الرئيس مرسي دونها الدماء.

كان حادث الجنود المختطفين في سيناء وطلب مرسي من السيسي الحفاظ على حياة المخطوفين والخاطفين، وعودة الجنود بعد ذلك سالمين بعد تهديد السيسي باستخدام القوة المفرطة ما زال يشعل الغضب في نفوس أفراد المجلس العسكري، الذين لم يهدأوا بعد من محاولة مرسي عزل السيسي عن طريق إطلاق الشائعات ثم نفيها بعد ذلك. وهو ما اضطر القوات المسلحة أن تعلن بأنها لن تسمح أن يتم

تكرار ما تم فعله من قبل مع طنطاوي وعنان. وعندما رأى السيسي تلك التهديدات قام بإعطاء جميع القوى السياسية مهلة أسبوع لحل الأمور وديًا تفاديًا للصدام، ولكن ذلك لم يحدث بل حدث شيء آخر.

غضبت جماعة الإخوان ورأت أنه من غير المقبول أن يوجه وزير الدفاع إنذارًا للرئيس، فذهب خيرت الشاطر وسعد الكتاتني للقاء السيسي في مكتبه. كانت جلسة عاصفة تصرف فيها الشاطر وكأنه الحاكم الفعلي للبلاد، وراح يكيل الاتهامات ويهدد الجميع لينفعل عليه السيسي متهمًا إياه وجماعته بأنهم سبب ما حدث وسيحدث، لتغولهم في الاستيلاء على السلطة وتصرفات تابعيهم كأنصار حازم أبو إسماعيل والجماعة الإسلامية، والتي أججت غضب الشعب المصري. هنا تدخل الكتاتني في الحوار وراح يحاول تهدئة السيسي إلا أنه لم ينجح، وطلب السيسي منهما الانصياع لرغبة الشعب واللجوء لانتخابات رئاسية مبكرة، فأخبره الكتاتني بأنهما سيتشاوران مع المرشد ويبلغانه بالقرار النهائي، الذي لم يحسم حتى الثلاثين من يونيو.

في الذكرى السنوية الأولى لانتخابات مرسي خرج ملايين المتظاهرين في أنحاء مصر وطالبوا باستقالة فورية للرئيس. تحولت المظاهرات إلى العنف بعد أن كانت سلمية إلى حد كبير. قتل خمسة متظاهرين مناهضين لمرسي في اشتباكات وإطلاق نار. في الوقت نفسه نظم أنصار مرسي اجتماعًا حاشدًا في مدينة نصر في القاهرة، وجمعت حركة تجرد المؤيدة للرئيس مرسي حسب قولهم أكثر من ستة وعشرين مليون توقيع، مقارنة بحملة تمرد التي جمعت اثنين وعشرين مليون توقيع.

في صباح يوم الاثنين الأول من يوليو نهب المحتجون المناهضون لمرسي مقر جماعة الإخوان المسلمين في المقطم بالقاهرة، كما أوقعت الاشتباكات عند المقر عشرة قتلى.

في عصر ذلك اليوم أصدر القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح السيسي بيانًا يمهل القوى السياسية مهلة مدتها ثمان وأربعون ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي. وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة، فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها.

في أعقاب ذلك طالب كل من حزب النور السلفي والدعوة السلفية الرئيس محمد مرسي بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وجاء في البيان تعبير عن الخشية من عودة الجيش للحياة العامة. وفي نفس اليوم استقال خمسة وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، واستقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، الذي قال أن منصبه كان شرفيًا ولم يكلف بأي مهمة. كما قدم ثلاثون عضوًا في مجلس الشورى استقالاتهم وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن محمد كامل عمرو وزير الخارجية قدم استقالته. وفي المساء أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية بيانًا جاء فيه إعلان الرفض البات والمطلق لمحاولة البعض استرداد هذا الجيش للانقضاض على الشرعية والانقلاب على الإرادة الشعبية. وقد أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها تضامنها مع بيان القوات المسلحة، مذكرة بأنها تقف على مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية. كما أسهم بيان الجيش في دفع مؤشرات البورصة المصرية إلى الارتفاع على عكس كل التوقعات، والتي كانت تتوقع انهيارًا جديدًا للأسهم.

أصدرت الرئاسة المصرية بيانًا في الساعات الأولى من الثلاثاء الثاني من يوليو، جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب". في وقت لاحق من الثلاثاء أصدرت محكمة النقض حكمًا ببطلان تعيين النائب العام طلعت عبد الله في

منصبه، والذي كان الرئيس محمد مرسي قد عينه سابقًا بعد أن قام بعزل عبد المجيد محمود وإصدار الإعلان الدستوري المكمل، والذي أفرز عن أحداث الاتحادية.

خرجت مظاهرات يوم الاثنين في محافظات مصرية مختلفة تأييدًا للرئيس بعد بيان القوات المسلحة؛ فسارت تظاهرات للمؤيدين لمحمد مرسي في كفر الشيخ بعد صلاة الظهر وتجمعوا عند ديون عام المحافظة، ووقعت اشتباكات بين المئات من مؤيدي ومعارضي مرسي في محيط جامعة القاهرة استمرت إلى صباح الأربعاء، أدت إلى مقتل اثنين وعشرين شخصًا وجرح ما يزيد على مائتين آخرين.

في ليلة نفس اليوم دافع مرسي في خطاب طويل عن شرعيته، عرف بخطاب الشرعية الشرعية. تحدث عن مبادرة قدمت إليه من بعض الأحزاب تضمنت عدة نقاط منها تشكيل حكومة كفاءات وتشكيل لجنة مراجعة الدستور ولجنة عليا للمصالحة الوطنية، وتعجيل الإجراءات في قانون الانتخابات النيابية واتخاذ إجراءات لتمكين الشباب في السلطة التنفيذية ووضع ميثاق شرف إعلامي. وأعلن مرسي أنه موافق عليها بجميع نصوصها، فيما اعتبر بعض المراقبين أن خطابه كان بمثابة شرارة بدء وإذن لبعض مؤيديه بالتحرك المسلح في عدة مناطق، كما ظهر في الكثير من المشاهد على يوتيوب.

بعد انتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوى السياسية في مساء الثالث من يوليو في التاسعة مساءً، أعلن وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور إدارة شؤون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وعطل العمل بالدستور.

وعقب البيان قام شيخ الأزهر أحمد الطيب بإلقاء بيان، عقبه بيان للبابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية، ثم بيان للدكتور محمد البرادعي المفوض من قبل المعارضة المصرية.

كان هذا هو مشهد الختام في العام الذي أمضته جماعة الإخوان في حكم مصر. لم يحسنوا استغلال الفرصة التي لا تأتي في العمر غير مرة واحدة. لم يضعوا أيديهم في أيد بقية القوى السياسية، بل راحوا يستولون على كل مفاصل الدولة ويحلمون بأخونتها.

تنتهي أحداث هذا الفصل بتلك النهاية، مخيبة آمال الكثيرين في فتح صفحات والحديث عن الكثير من المشاهد. ولكننا لن نتحدث هنا إلا عن هذين المشهدين، وهذين المشهدين فقط.



المصادر

- سيرة السيد عمر مكرم .... محمد فريد أبو حديد
- مصر في عهد محمد علي .... رؤوف عباس
- محمد علي سيرته وأعماله وآثاره .... أحمد علي حسن
- تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل .... إلياس الأيوبي
- إسماعيل صديق المفتش رجل الأزمات .... جمال عبد الرحيم
- الخديوي توفيق حياته ودوره السياسي والعسكري .... هادي جيار حسون
- أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه .... محمود الخفيف
- محمد علي وأولاده .... جمال بدوي
- فؤاد الأول المعلوم والمجهول .... د/يونان لبيب رزق
- مذكرات سعد زغلول .... د/لطيفة محمد سالم
- سعد زغلول مولد ثورة .... محسن محمد
- البرنسيسة والأفندي .... صلاح عيسى
- سنوات مع الملك فاروق .... د/حسين حسني
- الملك فاروق .... هشام خضر
- عشر سنوات مع فاروق .... كريم ثابت
- مصطفى النحاس باشا .... عباس حافظ

- زعيم الأمة مصطفى النحاس باشا ...... محمد الجوادي
- أحمد حسنين باشا .... محمد التابعي
- الفريق عزيز المصري .... محمد عبد الحميد
- فريدة التاج والفن .... لوتس عبد الكريم
- الملكة ورئيس الديوان .... سمير فراج
- علي ماهر باشا .... محمد الجوادي
- عائلة ماهر في الحياة السياسية المصرية .... سلسلة أيام مصرية
- كلمات ومواقف مكرم عبيد .... منى مكرم عبيد
- محاكمة فؤاد سراج الدين باشا .... صلاح عيسى
- تاريخ الإخوان .... رفعت السعيد
- مذكرات الدعوة والداعية .... حسن البنا
- من قتل حسن البنا .... محسن محمد
- حسن البنا الذي لا يعرفه أحد .... حلمي النمنم
- حسن البنا الشيخ المسلح .... رفعت السعيد
- محمود فهمي النقراشي .... هدى شامل أباظة
- دعاة لا قضاة .... حسن الهضيبي
- قلب الإخوان .... ثروت الخرباوي
- سر المعبد .... ثروت الخرباوي

- صديق الرئيس .... ياسر ثابت
- أسرار ناصر .... توحيد مجدي
- سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر .... سامي شرف
- جمال عبد الناصر رؤية متعددة الزوايا .... مجموعة من الكتاب
- حياة المشير .... رشاد كامل
- المشير عبد الحكيم عامر .... د/يوسف حسن يوسف
- البحث عن الذات .... محمد أنور السادات
- أسرار السادات .... توحيد مجدي
- السادات الحقيقة والأسطورة .... موسى صبري
- مذكرات حرب أكتوبر .... سعد الدين الشاذلي
- الفريق سعد الدين الشاذلي .... أحمد علي عطية الله
- مصر بين الدولة الإسلامية والدولة المدنية .... مركز الإعلام العربي
- الجيش والإخوان .... مصطفى بكري
- سقوط الإخوان .... مصطفى بكري
- لغز المشير .... مصطفى بكري
- السيسي الطريق إلى بناء الدولة .... مصطفى بكري
- مرسي في القصر .... مصطفى بكري

- رئيس الفرص الضائعة .... ياسر ثابت
- الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية .... د/محمد حبيب
- أسرار الإطاحة بأحمد رشدي .... أكرم القصاص
- الصندوق الأسود .... مصطفى بكري
- العقرب السام .... محمد الباز
- موسوعة ويكيبيديا
- موسوعة المعرفة
- بعض مواقع الإنترنت